الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــث العلمـــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Jijel جامعة جيجل

Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion
Département des Sciences Commerciales

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار

دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج بالطاهير –جيجل-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إعداد الطالبتين:
- شهيناز طموزة
- فاطمة طيغة

إشراف الأستاذة:
هدى ملواح

لجنة المناقشة:

1.أ/	سليمان بن بخمة	رئيسا
2.أ/	هدى ملواح	مقررا
3.أ/	صونية شتوان	مناقشا

السنة الجامعية2013 - 2014

كلمة شكر

الحمد لله المعطي الوهاب، الذي بشكره تتم علينا

النعم والذي أنزل في كتابه الكريم (لئن شكرتم لأزيدنكم)

والصلاة والسلام على الهادي البشير سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم

نشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذه الدراسة.

كما يطيب لنا بعد شكره أن نتقدم بخالص شكرنا وولائنا

وتقديرنا لأستاذتنا الفاضلة هدى ملواح المشرفة على الدراسة

التي لم تبخل علينا بنصحها وعلمها ووقتها وصبرها، والتي قدمت لنا الكثير

من التوجيهات إلى أن تم إخراج هذه الدراسة إلى النور.

كما يسرنا أن نتقدم بخالص شكرنا إلى كافة أساتذة قسم العلوم التجارية

ونخص بالذكر الأستاذ بوريبه عمران على مجهوداته المبذولة

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة

على تكرمهم بالموافقة على مناقشتنا لهذه الدراسة.

وكذلك نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم

وساعد في إنجاح هذه الدراسة من قريب أو بعيد.

وفي الختام اللهم إننا نسألك السداد والفلاح

وأن يكون عملنا هذا خالص لوجهك الكريم وفي ميزان حسناتنا يوم القيامة.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمة عامة	أ – و
الفصل الأول: مدخل لنظم المعلومات المحاسبية	8
تمهيد	8
المبحث الأول: أساسيات حول نظم المعلومات المحاسبية	9
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات	9
المطلب الثاني: خصائص نظام المعلومات	14
المطلب الثالث: أنواع نظام المعلومات	15
المطلب الرابع: وظائف نظام المعلومات	16
المبحث الثاني: ماهية نظم المعلومات المحاسبية	17
المطلب الأول: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية	17
المطلب الثاني: أهداف ومقومات نظم المعلومات المحاسبية	22
المطلب الثالث: مستخدمو نظم المعلومات المحاسبية	23
المطلب الرابع: مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية	25
المبحث الثالث: عناصر نظم المعلومات المحاسبية	30
المطلب الأول: مدخلات نظم المعلومات المحاسبية	30
المطلب الثاني: معالجة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية	33
المطلب الثالث: مخرجات نظم المعلومات المحاسبية	36
خلاصة	43
الفصل الثاني: علاقة نظم المعلومات المحاسبية باتخاذ القرار	45
تمهيد	45
المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار	46

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار	46
المطلب الثاني: أنواع عملية اتخاذ القرار	49
المطلب الثالث: مراحل وأساليب عملية اتخاذ القرار	53
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرارات والمشاكل التي تعيقها	60
المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية كأداة لاتخاذ القرار	63
المطلب الأول: دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار	63
المطلب الثاني: دور كل من المحاسب والمدير في اتخاذ القرارات	66
المطلب الثالث: مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات	67
المطلب الرابع: العوامل التي تعيق نظم المعلومات المحاسبية في تقديم معلومات صالحة لاتخاذ القرار	70
خلاصة	72
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لدور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار بالشركة الإفريقية للزجاج	74
تمهيد	74
المبحث الأول: تقديم الشركة الإفريقية للزجاج	75
المطلب الأول: نشأة وتطور الشركة الإفريقية للزجاج	75
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشركة الإفريقية للزجاج	77
المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج	78
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة	85
المطلب الأول: مجتمع وعينة وأداة الدراسة	85
المطلب الثاني: صدق وثبات الإستبانة	87
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	93
المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة	93
المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف)	93
المطلب الثاني: تحليل البيانات المتعلقة بالإستبانة	94
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	109
المطلب الرابع: تحليل فروقات الدراسة	111
خلاصة	116

الخاتمة	118
قائمة الجداول	121
قائمة الأشكال	124
قائمة الملاحق	126
قائمة المراجع	
الملاحق	
الملخص	

تعد المحاسبة من أقدم نظم المعلومات التي عرفتها المؤسسات، لما للمعلومات المحاسبية من أهمية كبيرة في التعرف على الواقع المالي والاقتصادي للمؤسسات وعلاقتها مع البيئة المحيطة بها.

ويعد النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المحاسبية التي تساهم في ترشيد ومساندة مختلف القرارات التي تؤثر على موارد الشركة الإفريقية للزجاج وبالتالي على رفاهية أفرادها.

حيث يعتبر نظام المعلومات المحاسبي بمثابة ذاكرة مرنة وواسعة لصناع القرار في المؤسسات المختلفة، بحيث يمكنهم هذا النظام من معرفة الوضعية السابقة والحالية والمستقبلية لمؤسساتهم، وذلك لأن نظام المعلومات المحاسبي يعكس الواقع الاقتصادي، فهو وسيلة للترجمة والتعبير عن الأحداث الاقتصادية وذلك عن طريق تقديم وحفظ وتكييف المعلومات المالية بشكل ملائم.

كما تعد عملية اتخاذ القرار إحدى الوظائف الرئيسية لإدارة المؤسسة، ويمكن اعتبارها أحد المهام الصعبة والمعقدة التي يجب على الإدارة ممارستها، إذ تزداد صعوبة اتخاذ القرار بزيادة البدائل المتاحة. وعليه فإن لنظام المعلومات المحاسبي علاقة وطيدة بالعمليات الإدارية المختلفة، مما يجعله يساهم في اتخاذ القرارات ويجعل العملية الإدارية أكثر فاعلية في تلبية احتياجات المؤسسة، ورفع مستوى الأداء لتحقيق أهدافها.

مشكلة الدراسة:

يمكننا أن نعالج إشكالية الدراسة بالإجابة على التساؤل الآتي:

ما أثر نظام المعلومات المحاسبي على عملية اتخاذ القرار في الشركة الإفريقية للزجاج؟

وحتى تتسنى لنا الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي تمت الاستعانة بجملة من التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما المقصود بنظم المعلومات المحاسبية؟
2- فيما تتمثل عملية اتخاذ القرار؟ وما هي علاقة نظم المعلومات المحاسبية بهذه العملية؟
3- هل يتم استخدام نظم المعلومات المحاسبية عند اتخاذ مختلف القرارات في الشركة الإفريقية للزجاج؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الأسئلة المطروحة تمت صياغة جملة من الفرضيات :

1-تملك الشركة الإفريقية للزجاج نظام معلومات محاسبي مسؤول عن توفير معلومات جيدة باستمرار؛

2-تستخدم إدارة الشركة الإفريقية للزجاج عند اتخاذ القرارات نظام معلومات محاسبي؛

3-تولي الشركة الإفريقية للزجاج أهمية لبناء وتطوير نظام معلومات محاسبي وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

الأسباب الذاتية:

-علاقة الموضوع بالتخصص؛

-الرغبة في توسيع المعارف وإثرائها فيما يخص نظم المعلومات المحاسبية كأداة فعالة في اتخاذ القرار.

الأسباب الموضوعية:

-دراسة نظم المعلومات المحاسبية التي تعمل على تحسين اتخاذ القرارات.

-الانتقاد المستمر لنظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، والمتمثل في افتقار هذه الأخيرة إلى نظام معلومات محاسبي فعال يتكفل بتوفير كل المعلومات المطلوبة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

-تسليط الضوء على ماهية نظم المعلومات المحاسبية في الشركة محل الدراسة وأهميتها في تطوير الكفاءة الإدارية؛

-إبراز الدور المحوري والهام الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار؛

-تساهم هذه الدراسة في فتح آفاق لبحوث أخرى تتناول تصميم نظم المعلومات المحاسبية وزيادة كفاءتها لتوفير المعلومات اللازمة لتلبية الإحتياجات الإدارية؛
-تحقيق الإستفادة لأصحاب المؤسسة محل الدراسة ومتخذي القرار فيها، وكذلك المهتمين لهذه المؤسسة من خلال استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية الكفؤة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:

-إثراء المكتبة الجامعية؛
-التعرف على واقع المؤسسات الجزائرية ومدى توفرها على نظم معلومات محاسبية؛
-تحديد العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار؛
-دراسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية الملائمة للوفاء بالاحتياجات الإدارية في المؤسسة محل الدراسة.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراسة موضوعنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال عرضنا لمختلف مفاهيم نظم المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار والعلاقة الموجودة بينهما، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فاستخدمنا الإستبانة كأداة لجمع المعلومات وتحليلها بواسطة أحد البرامج المتخصصة وهو الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss.

هيكل الدراسة:

من أجل دراسة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات التي تضمنتها، مع الأخذ بعين الاعتبار للفرضيات التي تم وضعها، فقد ارتأينا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي كالتالي:

تناولنا في الفصل الأول مدخل لنظم المعلومات المحاسبية حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول خصصناه لنظم المعلومات بصفة عامة أما الثاني فلنظم المعلومات المحاسبية بصفة خاصة، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى عناصر نظم المعلومات المحاسبية.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه علاقة نظم المعلومات المحاسبية باتخاذ القرار والذي بدوره ينقسم إلى مبحثين، الأول أبرزنا فيه ماهية عملية اتخاذ القرار، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى نظم المعلومات المحاسبية كأداة لاتخاذ القرار.

وفي الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي فتناولنا فيه دراسة ميدانية لدور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار على مستوى الشركة الإفريقية للزجاج وهو بدوره قسمناه إلى ثلاث مباحث، الأول تطرقنا فيه إلى تقديم للشركة الإفريقية للزجاج، والثاني للإجراءات المنهجية للدراسة، أما في المبحث الثالث فبرزنا فيه تحليل لنتائج واختبار لفرضيات الدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات ذات صلة قوية بموضوع الدراسة والتي أمكن الحصول عليها وتناولت موضوع الدراسة الحالية من جوانب متعددة وفي أماكن مختلفة، سواء كانت بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن خلال مسح الدراسات السابقة وجدنا أن معظم تلك الدراسات قد ركزت على أهمية نظم المعلومات المحاسبية ومدى استخدامها في اتخاذ القرارات، وستعرض فيما يلي أمثلة لبعض هذه الدراسات التي أجريت.

1-دراسة أحمد عبد الهادي شبير بعنوان دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل في جامعة فلسطين لسنة 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في الشركات المساهمة العامة في فلسطين، ودراسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية الملائمة للوفاء بالاحتياجات الإدارية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين، وتكونت عينة الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة، حيث تم تطبيق أداة الدراسة والمتمثلة باستبيان تم تصميمه لهذا الغرض، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.
ومن أهم نتائج الدراسة:
-أن المعلومات المحاسبية لها دور هام وحيوي عند اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة؛
-تتوفر الخصائص والمتطلبات الأساسية في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية؛

-هناك اعتماد كبير على القوائم المالية في الحصول منها على معلومات محاسبية تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية.

2-دراسة بسام محمود أحمد بعنوان دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة لسنة2002.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتحليل دور نظم المعلومات المحاسبية في إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الكفاءة والفعالية، للوفاء بالاحتياجات الإدارية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية في الشركات المساهمة في قطاع غزة.

حيث اعتمد في هذه الدراسة على إعداد إستبانة تم تصميمها لهذا الغرض، وقام الباحث بإجراء التحليلات اللازمة واختبار فرضيات الدراسة.

ومن نتائج هذه الدراسة:

-وجود بعض مظاهر الانخفاض في وضع أدلة للحسابات لتحديد طرق إثبات ومعالجة العمليات، إلى جانب عدم الاهتمام اللازم بتطوير مهارات العاملين في المجال المحاسبي؛

-تدني فعالية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط وترجمة الأهداف ووضع السياسات للشركة وكذلك عدم توفر المعايير والمؤشرات الرقابية اللازمة لتحديد المشكلة واتخاذ القرارات اللازمة بشكل فعال.

3-دراسة محمد موسى فرج الله بعنوان دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة لسنة 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بعملية اتخاذ القرارات، وإعداد قائمة بالمعايير التي تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات الإدارية في ظل هذه الظروف، بالإضافة إلى معرفة طبيعة وقوة العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والظروف والمتغيرات المحيطة بعملية اتخاذ القرارات، ودراسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية لمواجهة الاحتياجات الإدارية، وذلك من خلال تطبيق الدراسة على البنوك التجارية العاملة بقطاع غزة.

حيث اعتمد الباحث في هذه الدراسة على إعداد إستبانة تم تصميمها لهذا الغرض، حيث تم توزيعها على عينة الدراسة البالغة (116) مفردة تم اختيارها بأسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-أن المعلومات المحاسبية تساعد متخذي القرارات في البنوك التجارية العاملة بقطاع غزة على تخفيض حالة عدم التأكد المحيطة بعملية اتخاذ القرارات الإدارية، وبالتالي اتخاذ قرارات رشيدة.

-توافر خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد في البنوك التجارية العاملة بقطاع غزة.

تمهيد:

مما لاشك فيه أننا نعيش في عصر المعلومات والاقتصاد المعرفي وبالتالي أصبحت المعلومات أكثر أهمية، حيث تتعامل المؤسسات الاقتصادية والمالية في بيئة الأعمال المعاصرة مع المعلومات على أنها موارد إقتصادية ذات قيمة، وتتحدد قيمتها بمدى ملاءمتها من حيث الكم والكيف والتوقيت خصوصا في بيئة أعمال تتصف بسرعة التغير والتطور الدائم في الأهداف والبدائل والوسائل، وفي سبيل توفير المعلومات المحاسبية المفيدة للمستخدمين يتعين توفر منهج محاسبي واضح ومتكامل يكفل عمليات القياس والتشغيل والتوصيل للعمليات المالية.

ومن أجل تفصيل أكثر في موضوع نظم المعلومات وبالضبط نظم المعلومات المحاسبية خصصنا هذا الفصل لدراسته بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث الأول خصصناه لنظم المعلومات بصفة عامة والمبحث الثاني لنظم المعلومات المحاسبية بصفة خاصة أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى وظائف نظم المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: أساسيات حول نظم المعلومات

يعيش عالمنا المعاصر ما يسمى بعصر "المعلوماتية" حيث يزداد الوعي بأهمية المعلومات كمورد استراتيجي من موارد المؤسسة على اختلاف أنواعها ونتيجة لذلك يتزايد الإهتمام بإدارة هذا المورد وبتطور نظم المعلومات التي تعمل على توفير المعلومات لاتخاذ القرار.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات

يعتبر نظام المعلومات المصدر الرئيسي الذي يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لعمليات اتخاذ القرار الإداري العقلاني، حيث تعكس المعلومات التفاعل الذي يحدث في بيئة المؤسسة الداخلية وبين المؤسسة والبيئة الخارجية بكل ما فيها من مؤثرات، فالمعلومات تساعد الإدارة في وضع الخطط والسياسات الصحيحة وخلق وتنسيق متكامل بين العوامل البيئية الداخلية والخارجية واحتياجات المؤسسة ومواردها.

أولا-تعريف نظام المعلومات:

قبل التطرق إلى نظام المعلومات نحاول التطرق إلى كل من النظام والبيانات والمعلومات والتفرقة بين البيانات والمعلومات وفي الأخير نتطرق إلى تعريف نظام المعلومات.

1-النظام:

أ-مفهوم النظام:

يعرف النظام طبقا لمدخل النظم بأنه "مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها البعض ومع البيئة المحيطة وهذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام"(1).

ويعرف النظام بأنه "مجموعة من مكونات مهيأة بصفة مركبة ومهيكلة والتي تهدف إلى تحقيق نتيجة محددة"(2).

كما يعرف أيضا على أنه "مجموعة من العناصر المترابطة التي تعمل بتنسيق تام وتفاعل، تحكمها علاقات وآلية عمل معينة في نطاق محدد، لتحقيق غايات مشتركة وهدف عام، بواسطة قبول المدخلات ومعالجتها من خلال إجراء تحويلي منظم "(3).

(1) **كمال الدين مصطفى الدهراوي**، سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص4.

(2) GAGNON, SAVARD et les autres, L'entreprise edition gaetan morin,2éme edition,2000, P. 03

(3) **فايز جمعة صالح النجار**، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص11.

ب-خصائص النظام: للنظام عدة خصائص تتمثل فيما يلي[1]:

-العناصر: فالنظام يتكون من مجموعة من العناصر وكل عنصر لوحده لا يشكل نظام.

-العلاقات: يجب أن يكون هناك علاقات منطقية وتكاملية واضحة بين عناصر النظام.

-آليات عمل: يجب أن يعمل النظام وفق آليات عمل مدروسة ومتناسقة حتى يتمكن من تحديد أهدافه.

-العمل في نطاق محدود: أي أن للنظام حدود واضحة مميزة وإن كانت متداخلة مع الأنظمة المجاورة الأخرى.

-تحقيق هدف معين: عادة يعمل النظام من أجل تحقيق هدف معين.

ج-أنواع النظام: وتتمثل فيما يلي[2]:

-**نظام ملموس:** أغلبية عناصره هي أشياء ملموسة.

-**نظام مجرد:** عناصره عبارة عن مفاهيم وإجراءات مثل تسيير المخزون.

-**نظام مفتوح:** له علاقة متواصلة ودائمة مع محيطه.

-**نظام مغلق:** ليس له أية علاقة مع محيطه، منعزل، قد يتعرض هذا النظام للفوضى بسبب عدم احتوائه على الطاقة والمعلومات اللازمة لتأمين تعديله.

-**نظام له غاية:** له هدف جوهري واحد.

-**نظام عديم الغاية:** ليس له أي غاية.

2-المعلومات والبيانات:

أ-تعريف المعلومات:

المعلومات بالمعنى الواسع هي "استخبار له معنى مفيد إلى الشخص المقصود والمعلومات لها قيمة للمؤسسات الاقتصادية وإدارتها لأنها ضرورية لاتخاذ القرارات الحاسمة"[3].

وتعرف أيضا على أنها "بيانات خضعت للتشغيل والمعالجة والتحليل والتفسير لتوفير المعرفة لمتخذي القرارات ومساعدتهم على تحقيق أغراض معينة"[4].

وهي أيضا "الصورة المنسقة والمفسرة والمعروضة باستخدام اللغة الطبيعية والأشكال أو الصور المتعارف عليها لنتائج تشغيل ومعالجة البيانات وتحليلها وتصنيفها وتنقيتها من الأخطاء"[5].

---

(1) **سليمان مصطفى الدلاهمة**، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص19.

(2) **فاضل يمينة فوزية**، أثر نظام المعلومات على القابلية التنافسية للمؤسسة الحالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص33.

(3) **إبراهيم الجزراوي، عامر الجناني**، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص25.

(4) **عبد الله فرغلي علي موسى**، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكتروني، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، 2007، ص17.

(5) نفس المرجع السابق، ص17.

ب-تعريف البيانات :

تمثل البيانات "مجموعة من الحقائق والأرقام والكلمات والإشارات التي تعبر عن فكرة، والتي يمكن ترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة الإلكترونية لتتحول إلى نتائج يمكن الاستفادة منها، ومن بينها نجد أرقام المبيعات السنوية والشهرية"[1].

من خلال التعاريف المذكورة يتضح أن البيانات عبارة عن المادة الخام التي يتم ترتيبها وتصنيفها وتنظيمها للحصول على شكل أكثر استخداما وفائدة وتسمى في هذه الحالة بالمعلومات، والجدول الموالي يوضح الفرق بينهما[2]:

الجدول (01): الفرق بين البيانات والمعلومات

البيانات	المعلومات
تمثل أرقاما أو أعداد غير مفسرة	تمثل أرقاما أو أعدادا مفسرة
تمثل مدخلات النظام	تمثل مخرجات النظام
لا يمكن اتخاذ قرار بناءا عليها	يمكن أن يتخذ قرار بناءا عليها
أرقام غير تامة المعالجة	أرقام تامة المعالجة بواسطة النظام

المصدر: أحمد جنان سعدون، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، 2004، ص9.

ج-مصادر المعلومات:

توجد مصادر عديدة للحصول على المعلومات والتي تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وتتمثل في[3]:

ج-1-المصادر الأولية: إذا كانت المعلومات التي نحتاج إليها غير متوفرة في مكان يمكن الوصول إليه والحصول عليها بسهولة فإنه يجب علينا تجميعها حيث يتم تجميعها بإحدى الطرق التالية وهي الملاحظة، التجربة، المسح، التقدير الشخصي.

ج-1-1-الملاحظة: إن الملاحظة الدقيقة لظاهرة ما تمكننا من الحصول على أجوبة جزئية للمشكلة الملاحظة، ويتم تجهيز هذه البيانات المجمعة بهذه الطريقة للحصول على المعلومات لهذه المشكلة، فمثلا إذا أرادت مؤسسة الحصول على معلومات خاصة بمنتجاتها من طرف المستهلكين فيمكن ملاحظة رد فعلهم على شاشات أو وضع مسجلات في محلات البيع للحصول على ردود أفعالهم دون معرفة مسبقة مما يؤدي إلى تجميع معلومات دقيقة

(1) **أحمد جنان سعدون**، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2004، ص9.

(2) نفس المرجع السابق، ص9.

(3) نفس المرجع السابق، ص- ص13-14.

عنهم. والميزة الرئيسية للملاحظة هي أنها توفر معرفة أولية عن المشاكل والعمليات والأنشطة محل الاهتمام وتتجنب هذه الطريقة ردود الفعل المتحيزة.

ج-1-2-التجربة والمسح: في بعض الأحيان توضع مصادر المعلومات (الأفراد، المعدات والآلات...) تحت التجربة ويتم إصدار حكم بشأنها، أما المسح فيعتبر أكثر المصادر استعمالا وسرعة في تجميع المعلومات الأولية، وحتى يكون المسح له مدلول واضح وكامل فهو يحتاج إلى تخطيط واضح وتسلسلي للأسئلة وكذلك ضرورة اختيار العينة بكل حذر وعناية للحصول على معلومات قيمة وصحيحة ودقيقة.

ج-1-3-التقدير الشخصي: يتم الحصول على التقدير الشخصي عن طريق الخبراء وقد يكون هؤلاء الخبراء من داخل المؤسسة كرؤساء الإدارات أو القطاعات أو من خارج المؤسسة كالمستشارين أو الخبراء الأجانب.

ج-2-المصادر الثانوية: إن الحصول على المعلومات الأولية يستغرق وقتا ويكلف أموالا وللتخفيف من هذه الحدة فإن المؤسسة بواسطة مستعملي المعلومات تلجأ إلى استخدام المصادر الثانوية للمعلومات كلما تطلب الأمر ذلك وتشمل هذه المصادر على المعلومات الموجودة داخل المؤسسة، المعلومات المشتراة من خارجها، النشرات والوكالات الحكومية.

ج-2-1-المعلومات الموجودة في المؤسسة: في بعض الأحيان تعتبر المعلومات الموجودة في المؤسسة ذات أهمية عالية بالنسبة لمديري المؤسسة، فالتقارير التي يتم إعدادها على مستوى الإدارات المختلفة توفر كمية كبيرة من المعلومات كملفات المؤسسة عن السياسات المتبعة والإجراءات والخطط الطويلة والقصيرة الأجل، وكذلك المعلومات المحصل عليها من طرف العاملين داخل المؤسسة، فهم يقدمون معلومات بطريقة غير مباشرة عن طريق المناقشات التي تحدث بينهم في الميدان العملي، والمشاكل التي يمكن أن تلاحظ بالنسبة لمعلومات المؤسسة هي:

- قد لا يمكن الحصول عليها في الوقت الذي تكون بحاجة إليها؛
- في حالة ما إذا تم إعدادها من طرف رئيس قسم معين فلا يستطيع فهمها رئيس قسم آخر؛
- عدم اهتمام العاملين بهذه المعلومات الموجودة بينهم.

ج-2-2-شراء المعلومات من خارج المؤسسة: إن المؤسسة تحتاج إلى معلومات قد لا تكون متوفرة لديها فتلجأ للمحيط الخارجي بهدف الحصول عليها.

ج-2-3-النشرات: كالنشرات والمجلات في الميدان الإقتصادي والتي تحتوي على موضوعات حول المعاملات في المؤسسة التجارية والحكومية.

ج-2-4-الوكالات الحكومية: تتوفر الوكالات الحكومية على حجم كبير من المعلومات التي تم جمعها عن قضايا متعددة ومن هذه المعلومات نجد معلومات خاصة بعدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وإجمالي الدخل الوطني وكل هذه المعلومات قد تكون نافعة بالنسبة للمؤسسة.

3-نظام المعلومات:

يمكن تعريف نظام المعلومات بتعاريف عديدة نذكر منها ما يلي[1]:

تعريف لريكي واراي: "هو مدخل يتعامل مع المشروع كوحدة ويتكون النظام من مجموعة من الأنظمة النوعية المترابطة والتي تعمل مع بعضها البعض لتوفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرارات الإدارية والتي تسعى إلى تنظيم أهداف المشروع الكلية".

تعريف كوجر: حيث عرف نظام المعلومات من زاوية الغرض منه كما يلي "هو خلق البيانات الدائمة لتشغيل المؤسسة وتشغيل البيانات بطرق كفأة واقتصادية وخلق معلومات دقيقة ووقتية لكل مستوى إداري".

تعريف شاروتز: حيث عرف نظام المعلومات بأنه "عبارة عن نظام من الأفراد والمعدات والإجراءات والمستندات ووسائل الاتصال الذي يجمع البيانات و يقوم بعمليات تشكيل وتخزين واسترجاع وعرض البيانات من أجل استخدامها في التخطيط والموازنات التخطيطية، وفي المحاسبة والرقابة وغيرها من العمليات الإدارية".

ويعرف أيضا على أنه "عبارة عن مجموعة من العناصر الإنسانية والمادية والآلية التي تسمح بخلق، معالجة وإيصال المعلومات لمساعدة الأفراد في المنظمة على أداء وظائف التنفيذ، التسيير وأخذ القرار "[2].

واستنادا إلى التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن نظام المعلومات هو "مجموعة من الأجزاء مرتبطة مع بعضها تتلقى معلومات تعالجها وتخزنها ثم تنشرها بهدف دعم اتخاذ القرار والمراقبة داخل المؤسسة"[3].

ثانيا_أهمية نظام المعلومات:

يقوم نظام المعلومات على تحسين أداء المؤسسة، وتقييم المساهمة الكلية لنظام المعلومات من منظور مالي من خلال الربط بين التكاليف والاستثمارات في نظام المعلومات، وبين التطور في أداء المؤسسة لتستطيع تحسين أهدافها.

إن أهمية نظم المعلومات تكمن في أنها تتواجد داخل المؤسسة وتتعلق بكل نشاطاتها، فهي تتكون من كل العناصر البشرية والآلية وإجراءات قواعد البيانات والدوائر والأجهزة والتقنيات الحديثة والبرامج، وهي أيضا تختص بتجميع وتشغيل وتحليل وتخزين المعلومات، ثم الحصول على النتائج لترسل إلى مركز اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

---

(1) **صلاح الدين عبد المنعم مبارك**، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص20.

(2) Claude Grenier, Système d'information et comptabilité, Encyclopédie de comptabilité contrôle de gestion et audit, economica 2000, p1120.

(3) **درحمون هلال**، المحاسبة التحليلية:نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية-دراسة مقارنة-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية-فرع نقود ومالية-، الجزائر، 2005، ص63.

وفي بيئة الأعمال المعاصر تتعامل مع المعلومات على أنها موارد إقتصادية لها قيمة حيث تحدد قيمتها بمدى ملائمتها من حيث الكم والكيف، والتوقيت والتغير والتطور الدائم في الأهداف والبدائل والوسائل، والمؤسسة تستخدم معلوماتها بكفاءة وفعالية حيث توفر لها ميزة، كما أن نظم المعلومات تهتم بوجود علاقة بين وظيفة الإدارة والهيكل التنظيمي ومستخدمي المعلومات مع نظام المعلومات الموجود داخل المؤسسة.

كما تكمن أهمية نظام المعلومات في أنه يستطيع تنفيذ مجموعة من النشاطات داخل المؤسسة، ومن أهمها تحديد المشكلة ومعرفة عناصرها، أي أنها تحدد عناصر المشكلة بدقة ومن ثم التخطيط لوضع الحلول، لأن استخدام المعلومات الدقيقة يؤدي إلى زيادة مستوى التخطيط، ويساعد في اتخاذ القرار الصحيح، ثم يساعد في متابعة ومراقبة الكثير من النشاطات التشغيلية.

ومنه فإن أهمية نظام المعلومات تنبع من المؤسسة لكي تساعد في وضع الحلول للمشاكل، وتوفير العلاقات بين الوظائف المختلفة وتزيد من مستويات التخطيط الإستراتيجي وتعتبر موارد اقتصادية هامة[1].

المطلب الثاني: خصائص نظام المعلومات

يتميز نظام المعلومات بعدة خصائص وهي في الأساس تنبع من خصائص المعلومة من أهمها نذكر ما يلي[2]:

-**الملائمة:** تكون المعلومات ملائمة لغرض ما في وقت ما وقت الحاجة لها فقط.

-**الشمول:** المعلومات الشاملة تلك التي تزود المستفيدين بكل ما يحتاجون معرفته عن حالة معينة.

-**التوقيت المناسب:** وهي المعلومات المناسبة زمنيا وتتوفر في وقت الحاجة إليها.

-**الوضوح:** يجب أن تكون المعلومات واضحة وخالية من الغموض.

-**الدقة:** وتعني أن تكون المعلومات خالية من أخطاء التجميع والتسجيل.

-**المرونة:** مرونة المعلومات تعني قابلية تكييف المعلومات وتسهيلها لتلبية الاحتياجات المختلفة للمستفدين.

-**إمكانية القياس:** إمكانية القياس الكمي للمعلومات الناتجة عن نظام المعلومات.

(1) **علا أحمد عبد الهادي الزعانين**، أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية، مذكرة مكملة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية،غزة، 2007، ص21 .

(2) **أحمد صالح الهزايمة**، دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، الأردن، المجلد25، العدد الأول، 2009، ص- ص 394- 395.

المطلب الثالث : أنواع نظام المعلومات

يوجد عدة أنواع مختلفة من نظام المعلومات كل له عمله بحيث يكمل عمل النوع الآخر ومن أهم هذه الأنواع نذكر ما يلي[1]:

-**نظام معلومات الأفراد:** تتمثل الوظائف الرئيسية لهذا النوع في سجلات العاملين، المزايا الإضافية، المكافآت والحوافز، العلاقات العمالية، التدريب، أما فيما يخص التطبيقات فنظم الأجور، سجلات العاملين ونظم المزايا الإنتاجية، نظم المسار الوظيفي ونظم تدريب الأفراد.

-**نظام المعلومات الإنتاجي:** تتمثل المعلومات المختلفة بهذا النظام في الجدولة، المشتريات، الشحن، الاستلام، الهندسة، العمليات وينعكس التطبيق العملي في نظم تطبيق الاحتياجات من الموارد، نظم مراقبة طلب الشراء، نظم هندسية ونظم مراقبة الجودة.

-**نظام المعلومات التسويقي:** يشمل إدارة المبيعات، بحوث التسويق، الترويج، التسعير، منتجات جديدة وتطبيق هذه الوظائف يتجلى في نظام معلومات طلب المبيعات، نظام بحوث التسويق ونظام التسعير.

-**نظام المعلومات التمويلي:** تهتم هذه الوظيفة بتدفق الأموال من وإلى المؤسسة منها أموال لتمويل أنشطة الإنتاج والتسويق وغير ذلك وهو ينمي مراقبة الأموال للتأكد من أنها تستخدم بأقصى كفاءة ممكنة كما يشمل هذا النظام كذلك على التدفقات المتوقعة أو الفعلية.

-**نظام المعلومات المحاسبي:** يتعلق الأمر هنا بالبيانات الاقتصادية الناتجة عن الأحداث الداخلية والخارجية للمؤسسة ويعبر عن البيانات إما بطريقة مالية أو غير مالية وترجمة هذه المعلومات إلى معلومات مالية يتولد عنها قوائم مالية ومعلومات رقابية.

(1) **نبيل محمد مرسي**، التقنيات الحديثة للمعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص34.

المطلب الرابع: وظائف نظام المعلومات

تعتبر البيانات مدخلات نظام المعلومات وهي عبارة عن مفاهيم لغوية أو رياضية أو رمزية خالية من المعنى الظاهري وبالتالي لا بد من إخضاعها لعملية المعالجة من أجل الحصول على المعلومات ومنه فالمعلومات هي بيانات معالجة لها قيمة ومعنى وتستخدم في صناعة القرارات وتمر هذه المعالجة بوظائف تتمثل في:

أولا-تجميع البيانات: يتم تجميع البيانات والحصول عليها من مصادرها المختلفة حتى يتم تجهيزها لإدخالها للنظام وإعدادها للتشغيل، بحيث يحدد نوع البيانات وتكون مختصرة وملخصة ويحدد الأشخاص الذين يقومون بتجميعها لتبدأ الأنشطة التنفيذية لوظيفة التجميع وهي[1]:

- ✓ الحصر والتسجيل: الحصول على البيانات المتعلقة بكل حدث ثم تسجيله لاستخدامه في عملية التشغيل؛
- ✓ الترميز: يعطى لكل نوع رمز معين مثل حروف أو أرقام لتسهيل الاستخدام؛
- ✓ التصنيف: تصنف البيانات وفقا لخصائص مشتركة وتوضع في مجموعات محددة؛
- ✓ التدقيق: التأكد من عملية الحصر التسجيل للحصول على معلومات كاملة وصحيحة؛
- ✓ التحويل: عملية تحويل البيانات من وسيلة إلى وسيلة أخرى.

ثانيا-تشغيل البيانات: في هذه العملية تعالج البيانات لتحويلها إلى معلومات مفيدة إلى متخذي القرارات وهذه العملية تمر بعدة مراحل[2]:

- ➢ التصنيف؛
- ➢ الترتيب؛
- ➢ العمليات الحسابية؛
- ➢ المقارنة؛
- ➢ التلخيص؛
- ➢ التقرير.

ثالثا-إدارة البيانات: وتتكون وظيفة إدارة البيانات من ثلاثة خطوط أساسية هي تخزين وتحديث واسترجاع البيانات، وتشتمل خطوط التخزين على حفظ البيانات في أماكن هي ملفات أو قواعد بيانات، وتزود البيانات المخزنة بتاريخ الأحداث والتي تعكس حالة المؤسسة وتستخدم في التخطيط ويمكن تخزين البيانات إما على ملفات دائمة أو على ملفات مؤقتة انتظارا لتشغيل إضافي، ويشمل التحديث تسوية البيانات المخزنة لتعكس

(1) **علا أحمد عبد الهادي الزعانين**، مرجع سبق ذكره، ص25.

(2) نفس المرجع السابق، ص25.

الأحداث الجديدة والعمليات والقرارات، وكنتيجة للتحديث تعكس البيانات بعد التحديث الحالة الحالية للأحداث (مثل حالة أرصدة حسابات الدائنين) أما الاسترجاع فيتكون من الدخول إلى البيانات المخزنة والأخذ منها والبيانات المسترجعة قد تستخدم في تشغيل إضافي أو تحول إلى معلومات للمستخدم الخارجي(1).

رابعا-رقابة البيانات: إذ لابد من حماية البيانات من التلاعب والتأكد من دقتها وبالتالي دقة المعلومات وتوجد خطوات رقابية ومقاييس أمان تمثل التفويض، أسلوب التسوية، التحقق وغيرها من الأساليب التي تضمن دقة وصحة البيانات والمعلومات(2).

خامسا-إنتاج المعلومات: الوظيفة الأخيرة لنظام المعلومات هي وضع المعلومات بين يدي مستخدميها عبر عدة خطوات، حيث يشمل التقرير مثلا على إعداد تقارير باستخدام بيانات مشغلة أو بيانات مخزنة أو الاثنين معا وفي الغالب يحتاج إعداد التقارير إلى تحليل وتفسير البيانات، ويتكون التوصيل من التزويد بتقارير أكثر وضوحا وأكثر فائدة للمستخدم وتسليم التقارير للمستخدمين(3).

المبحث الثاني : ماهية نظم المعلومات المحاسبية

تمثل نظم المعلومات المحاسبية أساس العمل الإداري لأي مؤسسة فمن خلاله يتم تحديد الحالة المالية للمؤسسة، حيث تعتمد الإجراءات المحاسبية على مجموعة قواعد ومبادئ متعارف عليها تصف الطريقة التي يجب أن تستخدم لتسجيل تفاصيل العمليات المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية

قبل التطرق إلى إعطاء تعريف لنظم المعلومات المحاسبية نأتي أولا إلى تعريف المحاسبة كنظام للمعلومات ثم تعريف نظم المعلومات المحاسبية وفي الأخير ذكر الخصائص النوعية لنظم المعلومات المحاسبية.

أولا-تعريف المحاسبة كنظام للمعلومات:

إن أداء المحاسبة دورها في تحليل وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير العمليات المالية يجعل منها نظام معلومات متميز، ويمثل هذا النظام شبكة من الإجراءات المحاسبية المترابطة مع بعضها البعض لكي يتم إعدادها بشكل متكامل بغرض تحقيق أهدافها فهي تقوم بجمع البيانات من مصادرها المختلفة وتحويلها لمعلومات ويمكن توصيلها إلى قاعدة واسعة لمتخذي القرارات، ولقد أوضحت جمعية المحاسبة الأمريكية أن المحاسبة تمثل فعلا

(1) **ثناء علي القباني**، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص- ص 15-16.

(2) **كمال الدين مصطفى الدهراوي**، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص31.

(3) **أحمد جنان سعدون**،مرجع سبق ذكره، ص20.

نظام المعلومات وهي تطبيق لنظرية المعلومات التي تهتم بمشاكل كفاءة العمليات الاقتصادية وهي تمثل الجزء الأكبر من نظام المعلومات التي تمد متخذي القرارات بالمعلومات[1].

ثانيا-تعريف نظم المعلومات المحاسبية:

يمكن تقديم عدة تعاريف لنظم المعلومات المحاسبية وسنحاول ذكر أهمها كما يلي:

تعرف على أنه "أحد عناصر المؤسسة التي تقوم بجمع وتصنيف ومعالجة وتحليل واتصال مالي موجه واتخاذ القرارات والمعلومات للجهات الخارجية مثل (المستثمرون،الدائنون، وكالات الضريبة) والجهات الداخلية مثل (الإدارة بشكل أولي)" [2].

كما تعرف على أنها "هيكل متكامل داخل المؤسسة يقوم باستخدام الموارد المتاحة والأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات"[3].

وتعرف أيضا على أنها "أحد النظم الفرعية في المؤسسة، تتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها"[4].

واستنادا إلى التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن نظم المعلومات المحاسبية هي عبارة عن "مجموعة من الأنظمة الفرعية المستخدمة في تجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرار إلى الإدارة الداخلية"[5].ويوضح الشكل التالي تعريف نظم المعلومات المحاسبية وجميع العمليات التي تختص بها:

(1) **علا أحمد عبد الهادي الزعانين**، مرجع سبق ذكره، ص27.

(2) **سليمان مصطفى الدلاهمة**، مرجع سبق ذكره، ص96.

(3) **عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف**، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004، ص17.

(4) http://www.google...v62922401,dbeq.23/03/2014,10:15h.

(5) **هاشم أحمد عطية**، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000، ص32.

الشكل رقم(01):مفهوم نظم المعلومات المحاسبية

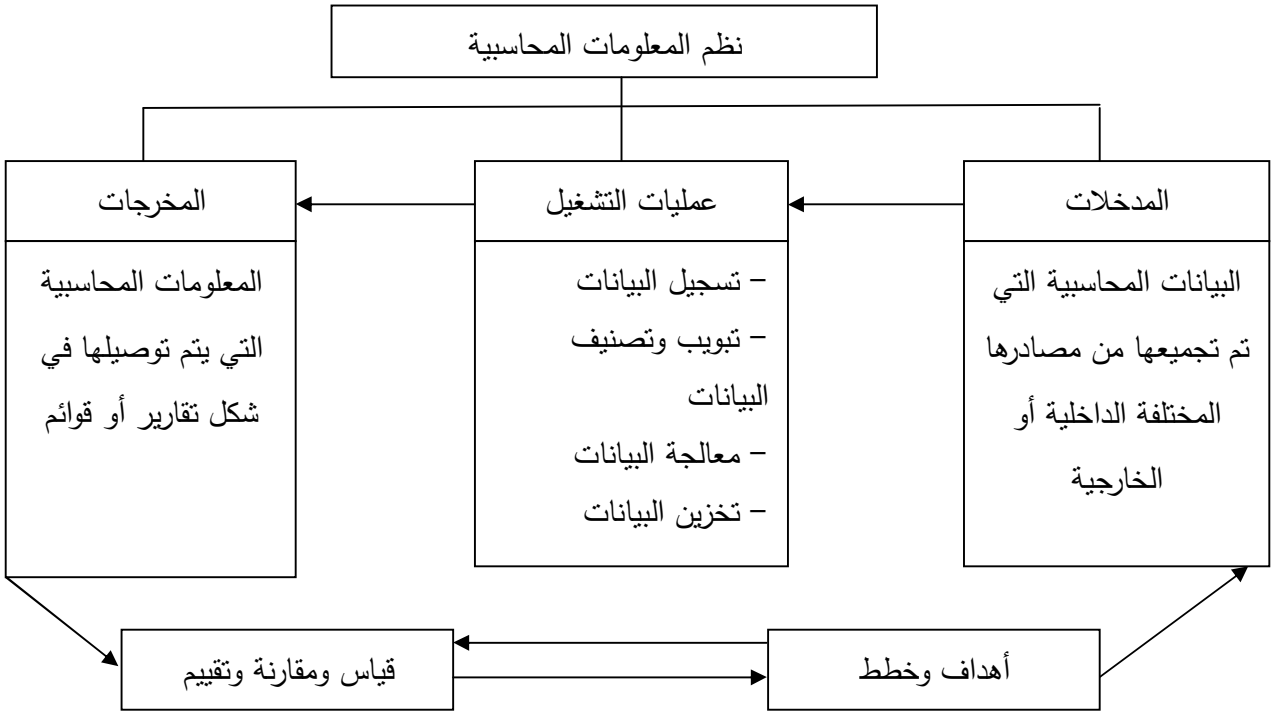

المصدر : هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000، ص32.

ثالثا–الخصائص النوعية لنظم المعلومات المحاسبية:

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي أحد المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة، وحسب المعايير المحاسبية الدولية فهناك الخصائص الأساسية والثانوية التالية(1):

1–الخصائص الأساسية: وهي تتعلق بخاصيتين رئيسيتين هما:

أ–الملائمة: حيث يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ومناسبة لاستخدامات متخذ القرار، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه والمساهمة في تحديد البديل الأمثل الذي يمثل القرار المتخذ وعليه يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال مايلي:

أ–1–التوقيت الزمني المناسب: أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب، إذ أنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبيرا في التأثير على قراراتهم المتنوعة، وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة.

(1) **محمد موسى فرج الله**، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غزة، 2011، ص، ص58، 60.

أ-2-**القيمة التنبؤية:** أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية. وإن مستخدم المعلومات المحاسبية عند اتخاذه لأي قرار يمارس صراحة أو ضمنا نوعا من التنبؤ، ولذلك فإن المعلومات المحاسبية التي تكون لها أكبر قدرة تنبؤية بنسبة لحادث معين هي أفضل لهذا الغرض المحدد.

أ-3-**القيمة الرقابية:** أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية...الخ.

ب-الثقة: وهي تتعلق بمدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية(متخذ القرار) لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة، وحتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه حسب التالي:

ب-1-**صدق التعبير**: أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمينة وخالية من أي تلاعب معتمد، ويجب أن تعبر بصدق وأمانة عن الواقع الفعلي للمنشآت والأحداث التي تمثلها.

ب-2-**الحياد(عدم التحيز):** يعني عدم التحيز أن الحقائق يجب أن تحدد وترفع بها التقارير بعدالة و بإنصاف، ويعني هذا المعيار أيضا أن الأساليب الفنية المحاسبية المستخدمة في تشغيل البيانات وإعداد وتجهيز المعلومات يجب أن تكون بعيدة عن التحيز، أما المعلومات التي تعد لغرض معين قد تكون مفيدة جدا ونافعة للاستخدام الداخلي، ولكنها نادرا ما تقبل للتقارير الخارجية.

ج-قابلية التحقق: توفر القابلية للتحقق درجة عالية من التأكد بأن المعلومات المحاسبية تمثل الأحداث الاقتصادية، وتنظر جمعية المحاسبة الأمريكية في هذه الخاصية على أساس أنه إذا قام أشخاص مؤهلون بفحص نفس البيانات أو السجلات فإنهم يتوصلون إلى نتائج متطابقة، وهذا يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم محددة تجنبا للتأويل.

- وتوجد خصائص أخرى تتدرج تحت خاصية الثقة وهي كالتالي:

-**الجوهر فوق الشكل القانوني:** لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها فمن الضروري أن تكون قد قدمت المعالجة المحاسبية لها وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني.

-**الحيطة والحذر:** يقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة، بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل متعمد للأصول أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات حيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة، وعليه لا تمتلك خاصية الموثوقية.

-**الاكتمال:** حتى تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة أي حذف المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة ومضللة وهكذا تصبح غير موثوقة وغير ملائمة.

2-الخصائص الثانوية: وهي تتعلق بالآتي:

أ-الثبات: وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بعين الاعتبار من قبل المستخدم.

ب-قابلية المقارنة: أي أن تكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس المؤسسة أو ا مقارنة مع مؤسسات أخرى ضمن نفس النشاط.

ومن الواضح أنه كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة بالثبات كلما تحققت فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة، والثبات في تطبيق القواعد المحاسبية من فترة لأخرى يزيد من فائدة المعلومات المحاسبية، ويساعد على عمل المقارنات بين نتائج أعمال المؤسسة من سنة لأخرى أو بين نتائج المؤسسة والمؤسسات المماثلة.

وإذا كانت المعايير السابقة قد حددتها إحدى اللجان المنبثقة عن مجمع المحاسبين الأمريكي إلا أن البعض أضاف معايير أخرى تتمثل في:

1-القابلية للفهم: وتتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين للمعلومات المحاسبية، ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة، وفي أعمال المؤسسة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للمؤسسة، كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة.

2-الواقعية: تعني هذه الخاصية أن تعبر المعلومات المحاسبية عن الواقع حال إعدادها، وحال استخدامها، فالواقع يتغير بتغير الزمن، كما أن الواقعة تساعد على زيادة منفعة المعلومات المحاسبية ، وهذا يعني أن المعلومات الواقعية تحمل درجة أكبر من المنفعة التي تساهم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات بخلاف المعلومات التي تبتعد عن الواقعية والتي ينتج عنها معلومات غير صائبة.

المطلب الثاني: أهداف ومقومات نظم المعلومات المحاسبية

إن نظم المعلومات الحاسبية لها أهداف ومقومات سوف نأتي إلى عرضها فيما يلي:

أولا-أهداف نظم المعلومات المحاسبية:

تتلخص الأهداف الرئيسية لنظم المعلومات المحاسبية في[1]:

-ربط الأهداف الرئيسية والفرعية في المؤسسة بوسائل وأدوات تحقيقها، تتمثل هذه الوسائل والأدوات في التقارير الدورية والموازنات التقديرية والتقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة؛

-عرض وتحليل نتائج أعمال المؤسسة بحيث يتمكن القائمون على إدارتها من تقييم أداء الأنشطة المختلفة بها.

وتأسيسا على ذلك فإن نظم المعلومات المحاسبية بمكوناته من مستندات وسجلات يعتبر وسيلة لإنتاج المعلومات ممثلة في التقارير، وحتى تحقق فعالية النظام المحاسبي المصمم لإنتاج هذه التقارير فإنه يجب أن يرتبط كذلك بالأهداف التالية:

-إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المؤسسة؛

-تقديم التقارير في الوقت المناسب؛

-تحقيق اشتراطات الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المؤسسة ورفع كفاءة أدائها؛

-تحقيق التناسب بين تكلفة النظام وتكلفة إنتاج معلوماته مع الأهداف المطلوبة؛

-توفير الدقة في الإعداد والنتائج في بياناته وتقاريره.

ثانيا-مقومات نظم المعلومات المحاسبية:

عند تصميم النظام المحاسبي لأي مؤسسة بصرف النظر، عن حجمها ومجال نشاطها لابد من توفر بعض المقومات ومن أهمها مايلي[2]:

1-الوحدة المحاسبية: أي المؤسسة التي يراد وضع نظام محاسبي لها وبيان شكلها القانوني(فردية، شركة تضامن، شركة مساهمة) بالإضافة إلى تحديد مجال نشاطها حيث أن الحجم ونوع النشاط يؤثران على تصميم النظام المحاسبي.

2-الوثائق والمستندات: وتتمثل في النماذج والأوراق والفواتير وجميع المستندات المتعلقة بالعمليات المالية من حيث المبالغ والأطراف التي تأثرت بها وتاريخ حدوثها.

(1) **هاشم أحمد عطية**، مرجع سبق ذكره، ص34.

(2) **سليمان مصطفى الدلاهمة**، مرجع سبق ذكره، ص، ص 29،31.

3-الدفاتر والسجلات: وهي عبارة عن مجموعة الدفاتر والسجلات (دفتر يومية ودفتر الأستاذ) حيث يتم بهذه الدفاتر إثبات وتسجيل القيود وتبويبها، ومجموعة الدفاتر والسجلات تستخدم في حال استخدام المؤسسة نظام محاسبي يدوي.

4-طريقة القيد المزدوج: وهي طريقة القيد المستخدمة في تسجيل العمليات المالية في جميع المؤسسات سواء كان النظام المحاسبي المستخدم يدوي أو آلي.

5-أنظمة الضبط والرقابة: تحقق وظيفة الرقابة والضبط على البيانات هدفان رئيسيان هما:

أ-حماية أصول المؤسسة وممتلكاتها من الضياع؛

ب-التأكد من حسن سير وتنفيذ الأعمال بدقة.

وتتعدد الإجراءات والأساليب المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبي لأغراض فرض الرقابة على البيانات مثل عملية الفحص والاختبار للمدخلات ومراجعة البيانات المخزنة بالحاسب واستخدام كلمة السر وهذه الإجراءات تهدف إلى التقليل من الأخطاء والغش أو منعها وهذا يتطلب وجود نظام رقابة داخلي سليم قائم على وجود تنظيمي جيد.

6-أفراد مؤهلين: إن تنفيذ الأعمال والإجراءات المحاسبية تحتاج إلى وجود أفراد مؤهلين وقادرين على التعامل مع الدفاتر والسجلات وتشغيل النظام بشكل يساعد على معالجة العمليات المالية وتوفير المعلومات وتوصيلها للجهات المستفيدة لتلبية احتياجات المستخدمين المختلفين (الداخليين والخارجيين)، فقد يكون المستخدمون يعملون في كافة المستويات الإدارية بالمؤسسة أو عملاء وجهات حكومية وغيرهم، وتعتبر عملية توفير المعلومات الوظيفة النهائية لنظام المعلومات المحاسبي وتتضمن هذه الوظيفة خطوات عديدة منها التفسير والتقرير والتوصيل.

7-الأجهزة والآلات: لكي تقوم المؤسسة بتحقيق متطلباتها لا بد من توفيرها للأجهزة والآلات اللازمة لذلك.

المطلب الثالث: مستخدمو نظم المعلومات المحاسبية

لتحديد أهداف المحاسبة التي على إثرها يتم إعداد التقارير المالية، لابد من معرفة مستخدمي التقارير من داخل المؤسسة وخارجها، وطبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على التالي[1]:

أولا-الأطراف الخارجية:

ويقصد بها الجهات من خارج المؤسسة التي لها اهتمام ومنفعة من نشاط المؤسسة، وتشمل على الجهات الرئيسية التالية:

(1) **زعرات فريد**، معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة، 2009، ص- ص21-22.

1-المستثمرين الحاليين والمحتملين: وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة ما يلي:

-المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم المؤسسة؛

-المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية، وأي تغيير في أسعار أسهم المؤسسة، إضافة إلى المعلومات التي تساعده في تقييم كفاءة إدارة المؤسسة؛

-المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة المؤسسة ومستقبلها، وتقييم سهم المؤسسة بالمقارنة مع أسهم المؤسسات الأخرى.

2-الموردين والدائنين التجاريين: تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدها في تقدير ما إذا كانت المؤسسة ستكون زبون جيد قادر على سداد ديونه، وتساعدهم أيضا على رسم سياسة الائتمان المستقبلية.

3-الزبائن: يحتاج الزبائن إلى معلومات تساعدهم في التنبؤ بوضع المؤسسة المستقبلي، وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعها.

4-المقرضين: هذه الفئة بحاجة إلى معلومات تساعدهم في تقدير قدرة المؤسسة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض، والفوائد المستحقة عليه في نفس الوقت المناسب.

5-الحكومة ودوائرها المختلفة: تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة، وتقدير الضرائب المختلفة على المؤسسة ومعرفة مدى المساهمة العامة للمؤسسة في الاقتصاد الوطني.

6-المحللون الماليون: يحتاج المحلل المالي إلى المعلومات المحاسبية باعتبارها المادة الأولية التي يتعامل معها من أجل تقديم التوجيهات والإرشادات اللازمة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، وإلى الفئات الدائنة المختلفة، مما يتيح لهم اتخاذ القرارات الرشيدة.

ثانيا-الأطراف الداخلية: يقصد بها الجهات العاملة في أداء نشاط المؤسسة، والتي تعتبر المؤسسة الجهة التي تخدم مصالحهم وتحافظ على وظائفهم، ومن أهم هذه الجهات مايلي:

1-إدارة المؤسسة: تقدم المحاسبة البيانات والمعلومات اللازمة للاستخدام الداخلي، مما يمكن الإدارة من ممارسة وظائفها بكفاءة عالية، ومما يساعدهم على التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المختلفة لتحسين جودة الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وبالتالي تخفيض التكاليف وزيادة الربح.

2-العاملين والنقابات العمالية: يحتاج العاملون إلى معلومات محاسبية حتى يتسنى لهم متابعة أعمال المؤسسة ومعرفة مدى استقرار وظائفهم ومدى ملائمة الأجور والرواتب التي يتقاضوها مع النتائج التي تحققها المؤسسة مما يساعدهم على التفاوض مع الإدارة حول زيادة الأجور.

وما يجب الإشارة إليه أن المعلومات المحاسبية والتقارير المالية لا يمكن أن تلبي احتياجات كل مستخدميها، لذلك فقد اهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية في الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية بفئة

المستثمرين لتزويدهم بالمعلومات اللازمة، لأن هذه الفئة هي التي تتحمل المخاطر، كما أن المعلومات التي ستلبي احتياجات المستثمرين ستلبي معظم ما يحتاجه بقية مستخدمي القوائم المالية.

المطلب الرابع: مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية

حتى تستفيد المؤسسة من ميزات نظام المعلومات المحاسبي يجب عليها أن تستحدث ذلك النظام إن لم يكن موجودا لديها أو أن تقوم بتعديل النظام القائم، وسواء استحدثت نظاما جديدا أو عدلت النظام القديم فإن ذلك ما يسمى بتطوير نظام المعلومات المحاسبي.

ومراحل تطوير النظام عموما تسمى بدورة حياة النظام، وسوف نتناول فيما يلي كيفية تطوير نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة وهذا التطوير لا يكون بمهمة واحدة وإنما تمر عملية التطوير بمراحل متتالية لا يتم فيها الانتقال للمرحلة التالية إلا بعد الانتهاء من السابقة مع وجود التغذية العكسية بين المراحل المنجزة وهذه المراحل تتمثل فيما يلي [1]:

أولا-مرحلة تخطيط نظام المعلومات المحاسبي:

إن أي عمل ناجح لابد له من تخطيط مسبق ويعرف التخطيط في أدبيات الإدارة بأنه: "عملية ذكية وتصرف ذهني لعمل الأشياء بطريقة منظمة للتفكير قبل العمل والعمل في ضوء الحقائق بدلا من التخمين".

فالدراسة المنطقية المسبقة للعمل تساعد بشكل كبير على تقريب المستقبل المجهول وتقليل مخاطر عدم التأكد، فمثلا إذا ما أراد رجل الأعمال الإستثمار في مشروع معين فإنه يلجأ لدراسة جدوى ذلك المشروع اقتصاديا وهذا لتقليل حالة عدم التأكد، وعندها يعتمد المستثمر على هذه الدراسة في اتخاذ قرار الاستثمار بذلك المشروع، والقيام بتطوير نظام معلومات محاسبي هو بحد ذاته مشروع يحتاج لدراسة مسبقة يعتمد عليها في اتخاذ قرار الاستمرار في التطوير لذلك المشروع، لأن تطوير النظام كما في حالة أي مشروع استثماري له كلفته، وبالتالي الدراسة المسبقة لتنفيذ مشروع تقلل من التكلفة وتقلص فرص فشل المشروع وهذه المرحلة تمر بعدة خطوات كما هي ممثلة في المخطط التالي:

(1) **محمد يوسف الحفناوي**، مرجع سبق ذكره، ص، ص165،202.

الشكل رقم (02): خطوات مرحلة التخطيط لنظام المعلومات المحاسبية

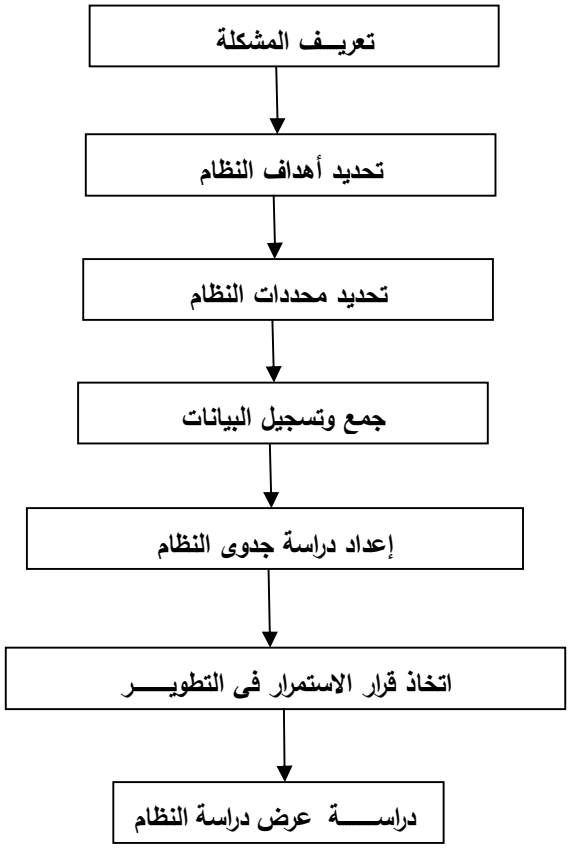

المصدر: **محمد يوسف الحفناوي**، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دائر وائل للنشر، 2001، ص166.

ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مرحلة التخطيط تمر بعدة مراحل يمكن تفصيلها كما يلي:

1-تعريف المشكلة: المقصود هنا بالمشكلة هو السبب الكامن وراء الحاجة لتطوير نظام المعلومات المحاسبي الجديد ، فلو كان لدينا نظام قائم وأراد مستخدموه تطويره أو طلبوا ذلك من أصحاب القرار في المؤسسة من الإداريين فإن سؤال الإداريين لهم سيبدأ بالإستفسار عن مشكلة النظام القديم الذين جعلتهم يشعرون بقصوره طالبين تطويره.

2-تحديد أهداف النظام : بعد التعرف على المشكلة المسببة للحاجة لتطوير النظام يكون هناك تحديد لأهداف النظام الجديد والتي لاشك ستقضي على المشكلة، فلو كان النظام القديم لا يحقق الرقابة في فصل الإزدواجية في العمل أو تضارب المصالح فإنه لابد سيكون الهدف الأهم من تطوير نظام المعلومات المحاسبي الجديد هو القضاء على الازدواجية والتضارب تحقيقا لرقابة مالية وإدارية صارمة في المؤسسة.

3-تحديد محددات النظام: المحددات هي الشروط المحددة من أطراف عدة والذين يطلبون توفرها في النظام المطور وهذه المحددات قد تكون زمنية كأن تطلب الإدارة فترة زمنية معينة يكون بعدها النظام جاهزا للتشغيل وقد تكون هذه المحددات مالية كما قد تكون فنية.

4-جمع وتسجيل البيانات: البيانات التي قد يتم جمعها قد تكون بيانات تاريخية تصنف النظام القديم أو بيانات تعبر عن رغبات ذات العلاقة بالنظام الجديد تحدد فيها المواصفات المرغوبة لذلك النظام هذه البيانات المعبرة عن الرغبات التي تخص النظام الجديد يتم جمعها كذلك في حالة تطوير النظام من خلال التعديل والتحديث عن النظام القائم، والبيانات التي يتم جمعها تقسم حسب مصدرها لبيانات أولية أو بيانات ثانوية، فالبيانات الأولية لم تكن موثقة أصلا ولكن تم جمعها من خلال بعض طرق الجمع والتي من أهمها المقابلة الشخصية، الإستبيان والملاحظة.

5-إعداد دراسة جدوى النظام: المقصود هنا بالجدوى ليس فقط الجدوى الاقتصادية الكائنة في تفوق الإرادات المتوقعة لنظام المعلومات المحاسبي المطور على تكاليفه، ولكن أيضا هناك عدة دراسات للجدوى من وراء هذا التطوير منها دراسة الجدوى الفنية والمتعلقة بإمكانية توفير تكنولوجيا المعلومات البرمجية والآلية المطلوبتان لحسن سير النظام وكذلك الجدوى التشغيلية المتعلقة برضا المستخدمين المتوقعين للنظام الجديد عن تطويره.

6-عرض دراسة النظام: إذا ما ثبتت جدوى النظام فإنه يتم من قبل المحلل في هذه الخطوة تقديم تقرير توضيحي عن الذي تم التوصل إليه في الخطوات السابقة من هذه المرحلة.

7-اتخاذ قرار الاستمرار في التطوير: بعد التقرير من المحلل على متخذي القرار في المؤسسة ولاسيما الإداريين فإنه وبناءا على هذا العرض يتم اتخاذ قرار الإستمرار في المرحلة اللاحقة من التطوير وهي مرحلة التحليل، فإذا تم الاتفاق على أن النظام المقترح سيحقق أهدافه يتم اتخاذ قرار الإستمرار في التطوير، وتجدر الإشارة أن كل البيانات والتقارير التي يتم التوصل إليها في هذه المرحلة يتم توثيقها آليا من خلال معالجة النصوص وباستعمال النواسخ الضوئية إن لزم ذلك مع أخذ نسخ احتياطية لهذا التوثيق أول بأول.

ثانيا-مرحلة تحليل نظام المعلومات المحاسبي:

بعد مناقشة التقرير الذي تم إعداده في المرحلة السابقة واتخاذ المختصين القرار باستمرار التطوير من خلال الإنتقال للمرحلة الثانية وهي تحليل نظام المعلومات المحاسبي والتي يتم فيها تجزئة نظام المعلومات المحاسبي لعناصر وأجزاء يتم دراستها كل على حدى مع إيجاد روابط بينها وعلاقات من شأنها أن تشكل بمجموعها نظاما معلوماتيا محاسبيا، فتحليل نظام المعلومات المحاسبي يهدف من خلال معرفة أجزائه التفصيلية من أقسام وقواعد بيانات وبرمجيات محاسبية وحواسيب وشبكات الاتصال وكيف تترابط هذه الأجزاء في سبيل تكوين فكرة شاملة وتفصيلية حول متطلبات نظام المعلومات المحاسبي الجديد، وهذا بحد ذاته الهدف الأهم لهذه المرحلة.

ويمكن أن نجمل ضرورة هذه المرحلة في تحديد متطلبات نظام المعلومات المحاسبي من خلال معرفة مدخلاته من بيانات إقتصادية وإحصائية ومالية مثبتة على مستندات وأوراق ثبوتية مدخلة للنظام ، ومن تم تحديد ما يجري على هذه البيانات من معالجات محاسبية وحسابية وحاسوبية من أجل الوصول للمعلومات المخرجة من النظام على شكل تقارير بأشكال مختلفة.

ويمكن أن تتم عملية التحليل بعدة طرق هي:

- الطريقة التقليدية (التركيبة البنائية)؛
- طريقة هندسية البرمجيات؛
- طريقة النمدجة؛
- طريقة تكنولوجيا الكينونات الموجهة.

ثالثا-مرحلة تصميم نظام المعلومات المحاسبي:

إذا وافق الإداريون على الاستمرار في التطوير يتم البدء بالتصميم كمرحلة لاحقة لتحليل النظام، وعملية تصميم نظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى وضع مخطط عام لهذا النظام من أجل تحديد التفصيلات دقيقة لهذا النظام، ولتصميم نظام المعلومات المحاسبي طرق تعتمد على درجة مركزيته المطلوبة، فإن كان النظام المطلوب مركزيا بحيث تتم جميع أنشطة التشغيل للنظام في مركز واحد يستفيد من نتائجه عدة مستخدمين موزعين في النظام، فإنه عندها تكون طريقة التصميم الأنسب من الأعلى للأسفل والتي يتم فيها أولا تحديد أهداف ومتطلبات الإدارة العليا لطبيعة النظام التصميمي ومن تم التدرج شيئا فشيئا في تحديد متطلبات الإدارة الوسطى والتشغيلية لطبيعة التصميم بما يتعارض مع متطلبات الإدارة العليا، أما إذا كان المطلوب من النظام أن يكون لا مركزيا فإنه عندها ستكون طريقة التصميم من الأسفل إلى الأعلى وبحيث يتم الوفاء أولا باحتياجات المستويات التشغيلية لطبيعة التصميم ومن تم الاتجاه لأعلى حتى استيفاء احتياجات ومتطلبات الإدارة العليا من طبيعة وشكل التصميم.

تمر مرحلة التصميم في تطوير نظام المعلومات المحاسبي بخطوات عمل تكون كالتالي:

- تصميم المخرجات؛
- تصميم الملفات وقواعد البيانات؛
- تصميم المدخلات؛
- تصميم البرمجيات المحاسبية؛
- تصميم الإجراءات المحاسبية والإجراءات الرقابية.

ويتم القيام بهذه الخطوات بعد الإنتهاء من مرحلة تحليل نظام المعلومات المحاسبي مباشرة.

رابعا-مرحلة تنفيذ نظام المعلومات المحاسبي:

تبدأ عملية تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية باختيار الموقع المادي الذي ستمارس على أرضه الإجراءات والمهام المحاسبية من خلال أفراد النظام مستخدمين بهذا الغرض تكنولوجيا المعلومات من حسابات إلكترونية وبرمجيات تطبيقية وقواعد وبيانات واتصالات.

بعد الاتفاق على طبيعة بيئة العمل ومكانها والتأكد من تناسبها فإنه يتم اختيار المعدات الإلكترونية والميكانيكية والكهربائية التي ستعمل في النظام وكذلك لغات البرمجة التي ستبرمج البرمجيات التطبيقية المحاسبية.

بعد اختيار المعدات وكذلك لغات البرمجة من خلال جداول التقييم لها فإنه يأتي بعد ذلك تركيب المعدات في بيئة العمل التي حددت، ومن ثم تحميل الحسابات بلغات البرمجة التي يتم استخدامها لبرمجة المخططات والتصاميم التي حددت في مرحلتي التحليل والتصميم وذلك من قبل المبرمجين وبعد تحديد لغة البرمجة التي تستخدم فإنه يتم اختيار طريقة البرمجية.

وبعد الانتهاء من مرحة التنفيذ وقبل البدء في مرحلة التشغيل والتقييم فإنه يتم إعداد توثيق كامل لهذه المرحلة من جداول تقييم للمعدات ولغات البرمجة ومن جمل برمجية ومن جداول وترابطاتها، ومن شاشات وتقارير وتصميمها.

خامسا-مرحلة تشغيل نظم المعلومات المحاسبية:

قبل التشغيل الرسمي لنظم المعلومات المحاسبية وإطلاق عنان تفاعله مع الأنظمة الأخرى المكونة للمؤسسة يتم اختيار هذا النظام من حيث مدى كفاءة مكوناته وفعاليتها من برمجيات ومعدات وأفراد وقواعد بيانات وإجراءات ومستندات في تكاملها لتحقيق أهداف النظام ومتطلباته، وقد يتم ذلك بإجراء تمثيل الواقع من خلال محاكاته بمعاملات وهمية تمثيلية للتأكد من سلامة عمل هذا النظام لتحقيق متطلباته، وبعد هذا العمل اللاروتيني يمكن أن يتم إصدار تقرير من لجنة التحكيم والمراقبة حول إيجابيات وسلبيات النظام ليتم على ضوئه إزالة المساوئ قبل التشغيل الرسمي للنظام لأن أي نظام من صنع البشر لا يمكن أن يصل إلى المثالية المطلقة فهو دائما ديناميكي التطور، وبعد إزالة المساوئ يتم تقييم النظام فنيا وماليا من خلال دراسة تحقيقية للأهداف الموجودة منه ومقارنة المنافع المادية وغير المادية لأهداف النظام مع التكلفة التي تم إنفاقها لتطويره والتكلفة التي يحتاجها لصيانته، فإنفاق تكلفة صيانته على منافع وجوده قد يتخذ قرار بتغيير هذا النظام جزئيا أو كليا.

بالنسبة لكيفية تشغيل النظام فإنها تختلف في حالة أن النظام تم تطويره من الصفر أو أنه عبارة عن تطوير النظام القديم، إذا كان مطورا من الصفر فإن تشغيله سيكون مباشرة من خلال إدخال بيانات المعاملات المالية فيه من البيئة الداخلية والخارجية ومن ثم معالجتها وإخراج المعلومات المحاسبية وتخزينها، أما في حالة كون نظم المعلومات المحاسبية مطورة من خلال التعديل المحسن على إطار وتفاصيل النظام القديم، فإن النظام القديم في هذه الحالة سيكون نواة النظام الجديد التي يتم توسيع تأثيرها من خلال التحسينات والإضافات، ويمكن أن يتم التشغيل في حالة التطوير على النظام القديم بطريقة متوازية من خلال استمرار العمل بالنظام القديم جنبا إلى جنب مع النظام الجديد ومثال ذلك أن يبقى العمل بالنظام المحاسبي اليدوي القديم بالتوازي مع نظام المعلومات المحاسبي المطور على النظام القديم، ويمكن أن يستفاد من هذه الطريقة في التشغيل في تحقيق الرقابة بالمقارنة

بين نتائج النظامين مع ضرورة أن تحقق هذه الرقابة تفوق كلفة استمرار العمل بالنظام القديم ويوثق كل ما يخص هذه المرحلة من أعمال.

سادسا–مرحلة صيانة نظم المعلومات المحاسبية:

بعد تنفيذ النظام وتشغيله تأتي هذه المرحلة الختامية من مراحل التطوير التي ستتزامن مع عمل نظم المعلومات المحاسبية المطورة إلى أن تبدأ دورة حياة جديدة ويقصد بالصيانة هو متابعة عمل أجزاء النظام للتأكيد من أنها جديدة تتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف ومتطلبات النظام، وتشمل الصيانة للنظام صيانة المعدات الصلبة الإلكترونية والميكانيكية والكهربائية وكذلك صيانة البرمجيات، صيانة المعدات الصلبة قد تكون من خلال المهندسين والفنيين في المؤسسة إذا كانت كبيرة الحجم أما إذا كانت متوسطة وصغيرة الحجم فيمكن أن يوكل مسؤولية الصيانة إلى شركات خدمية في هذا المجال، أما البرمجيات وقواعد البيانات فتختلف صيانتها فيما إذا كانت منفذة محليا في المؤسسة أم مطورة من خلال شركات تطوير خارجية، ففي حالة تم تطويرها من طاقم التطوير الخاص بالمؤسسة فإن مسؤولية هذا الطاقم تبقى في صيانة النظام للتأكد من أنه يعمل بشكل جيد وحل أي مشكلة فنية قد تظهر خلال عمل برمجياته، أما إذا كان النظام مطورا من خارج المؤسسة فإن عملية الصيانة لبرمجياته توكل إلى الشركات الخدمية المطورة وفق عقد الصيانة يتفق على تفاصيله بين الجهتين، وتشمل صيانة البرمجيات وقواعد البيانات والمعدات حل أي مشكلة تظهر خلال العمل في نظم المعلومات المحاسبية.

في هذه الحالة تسمى الصيانة بالصيانة اللاحقة، أما لو كانت الصيانة تتم عن طريق مراقبة عمل النظام للتأكد من أنه يتماشى مع الأهداف المرجوة ومع المتطلبات التي كانت حافز لإيجاده ففي هذه الحالة تسمى عملية صيانة نظم المعلومات المحاسبية بالصيانة السابقة أو الوقاية.

المبحث الثالث: عناصر نظم المعلومات المحاسبية

إن نظم المعلومات المحاسبية لها عناصر مترابطة فيما بينها والمتمثلة في المدخلات وهي المستندات بمختلف أنواعها ثم القيام بمعالجة هذه المستندات والمخرجات وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مدخلات نظم المعلومات المحاسبية

تشكل المستندات القاعدة الأساسية والمصدر الأول لكافة البيانات المحاسبية التي تعكس طبيعة الأحداث الاقتصادية، والمعاملات المالية،وضمن هيكلية مراحل ودورة النظام تعتبر المدخلات تلك البيانات التي تحصل عليها من المستندات هي المرحلة الأولى في تطبيق النظام المحاسبي.

أولا-دور المستندات:

تلعب المستندات دورين أساسيين هما[1]:

1-وسيط لحمل البيانات: حيث يتولى نظام المعلومات المحاسبي حصر البيانات عن عمليات المبادلة ليقوم بتشغيلها، أو معالجتها طبقا لقواعد علمية معينة بغرض تحويلها إلى معلومات عن نتيجة النشاط خلال فترة مالية معينة وعن المركز المالي للمؤسسة في نهاية تلك المدة.

2-دليل موضوعي يؤكد صحة العملية المالية: يقوم المستند كدليل موضوعي على عملية المبادلة المالية وعلى صحة هذه العملية، إذ يقوم النظام المحاسبي بتسجيل مثلا عملية بيع البضاعة نقدا بالمبلغ الموجود في فاتورة البيع والمرفق بها صورة من مستند آخر هو مستند القبض، ووجود المستندين معا يثبت حدوث عملية البيع وكذا صحتها وبدون وجود هذه المستندات لا يمكن إدخال بيانات العملية إلى النظام المحاسبي ولا تسجلها في الدفاتر المحاسبية.

يمكن للمستندات أن تلعب هاذين الدورين إذا توفرت المواصفات الآتية[2]:

-أن يظهر بوضوح عنوان المستند ووظيفته والقسم والمصدر له وتاريخ تحريره؛

-أن يكون المستند موثقا ويظهر عليه بوضوح خانات لتوقيع الأشخاص المسؤولين؛

-أن يكون المستند واضح ومحدد من حيث المحتويات والتنسيق، وأن يكون بالشكل والحجم المناسبين بحيث يسهل فهمه وقراءته؛

-أن يحتوي على اسم المؤسسة وعنوانها؛

-أن يكون من عدة صور ويفضل أن تكون مختلفة اللون بحيث يطبع على كل نوع الجهة المرسل إليها المستند؛

-أن يكون مطبوعا على المستند أرقاما متسلسلة.

ثانيا-أنواع المستندات:

هناك أنواع عديدة من المستندات يتم تقسيمها طبقا لأسس متعددة منها[3]:

1-طبقا لجهة إصدار المستندات: تنقسم إلى:

أ-مستندات داخلية: يتم إصدارها من خلال المؤسسة، ومنها على سبيل المثال: مستند طلب مواد من المخازن، مستند طلب شراء مواد، مستند أمر شراء، مستند إذن صرف نقدية، مستند كشف مرتبات العاملين، مستند كشف الإنتاج اليومي أو الأسبوعي أو الشهري، فاتورة بيع مبدئية، وغيرها من المستندات.

(1) **محمد مطر**، مبادئ المحاسبة المالية الدورة المحاسبية، الطبعةالرابعة، دائر وائل للنشر، عمان، 2007، ص- ص 56-57.

(2) **أحمد حسين علي حسين**، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة الإشباع، الإسكندرية، 1997، ص- ص 51-52.

(3) **كمال عبد العزيز النقيب**، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص، ص 94،97.

ب-مستندات خارجية: وهي المستندات التي يتم إصدارها من خارج المؤسسة، وتكون المؤسسة طرفا فيها وتوجه إليها مثلا: الأوراق التجارية الصادرة من العملاء مقابل عملية البيع الآجل، الكشوفات الصادرة من الموردين للمطالبة بسداد ديونهم...الخ.

2-طبقا لمحتوى المستندات: تنقسم إلى مايلي:

أ-مستندات ذات محتوى كمي: هي عبارة عن تلك المستندات التي تتضمن بيانات كمية فقط تتعلق بالوحدات سواء المنتجة أو المباعة أو المشتراة أو عدد ساعات العاملين أو حتى عدد العاملين نفسهم، كذلك عدد الوحدات المستهلكة من المواد، الطاقة وغيرها.

ب-مستندات ذات محتوى قيمي: وهي تلك المستندات التي تحتوي على بيانات مقاسة بوحدة النقد، ومثال على ذلك: كشف مرتبات العاملين، سند قيد اليومية، سند إذن القبض أو سند إذن صرف وغيرها.

ج-مستندات ذات محتوى كمي وقيمي معا: وهي الأكثر شيوعا لكونها تتضمن بيانات كمية وما يقابلها من قيم نقدية، ومثال على ذلك: فواتير الشراء والبيع، مستندات الاستلام والصادر المخزني، إذ يتم تحرير هاذين المستندين الأخيرين من قبل أمين المخزن المتخصص لتوضيح الكميات المستهلكة والصادرة من مختلف أصناف المخزن.

3- طبقا لطبيعة المستندات: تنقسم إلى نوعين:

أ-مستندات محاسبية: وهي تلك المستندات التي يعتمد عليها في إثبات وتسجيل القيود المحاسبية اللازمة في دفتر اليومية العامة، ومن أهم تلك المستندات نجد:

أ-1-مستند إذن قبض نقدية: ويشبه إلى حد كبير المستند السابق، لكن الاختلاف الجوهري يكمن في كون هذا المستند يعبر عن عمليات المقبوضات النقدية.

أ-2-مستند قيد اليومية: يستخدم أساسا لتسجيل كافة المعاملات المالية والأحداث الاقتصادية الآجلة في دفتر اليومية العامة على شكل قيود محاسبية.

ب-مستندات غير محاسبية: تعتبر هذه المستندات بمثابة أدلة إثبات وبراهين يسترشد بها كل من المحاسب والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي في إنجاز أعمالهم والتحقق من صحة العمل المحاسبي عموما، نذكر منها على سبيل المثال: الشيك، الكمبيالة، الفواتير، السند لإذن...وغيرها.

4-طبقا لعامل الزمن الذي يغطيه المستند: وتنقسم إلى:

أ-مستندات يومية؛

ب-مستندات أسبوعية؛

ج-مستندات شهرية؛

د-مستندات فصلية؛

هـ-مستندات سنوية.

المطلب الثاني: معالجة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية في أي مؤسسة من الأقسام الخدمية، حيث يقوم بتحويل بياناته المالية إلى معلومات مناسبة ونافعة تساعد كل الإدارة والمستخدمين الداخليين والخارجيين وأي أشخاص آخرين يمكن أن يستخدموا المعلومات المالي في اتخاذ القرارات.

وحيث أن نظم المعلومات المحاسبية تعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية فإن الفرق بينهما ينحصر في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المؤسسة.

وبناءا على ذلك يمكن تقسيم نظم المعلومات المحاسبية في أي مؤسسة إلى نظامين فرعيين هما[1]:

المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية إذ يعتبر كل منهما مكملا للآخر كما يتضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): نظام معلومات المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الإدارية

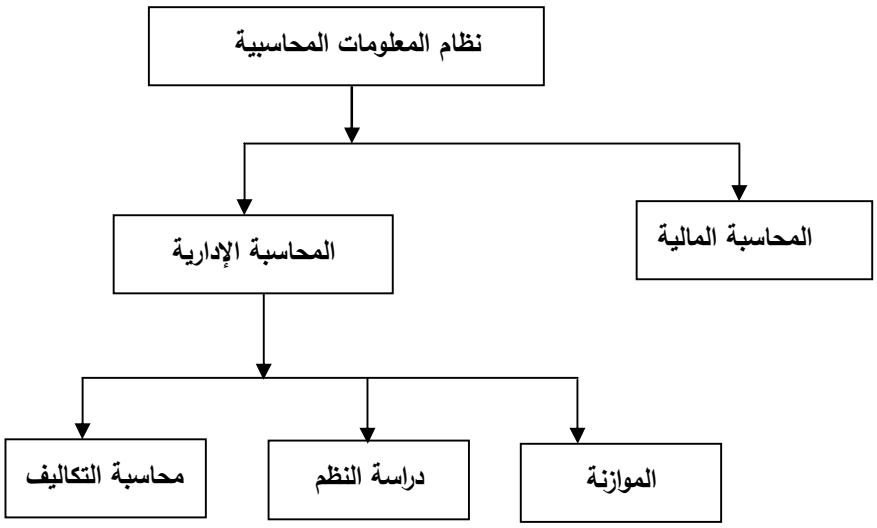

المصدر: **خليل أبو حشيش**، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص22.

أولا-نظام معلومات المحاسبة المالية:

يختص نظام معلومات المحاسبة المالية بصفة رئيسية بتزويد الأطراف الخارجية بمعلومات مالية ملائمة تتعلق بربحية المؤسسة خلال فترة معينة ومركزها المالي في نهاية الفترة ومقدار رأس المال العامل ومصادره واستخداماته، كما يستخدم مدراء المؤسسات(مستخدمون داخليون) تلك المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية.

(1) **خليل عواد أبو حشيش**، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص، ص 21، 30.

بمعنى أن نظام معلومات المحاسبة المالية يهدف إلى إعداد التقارير المالية الدورية مشتملة على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

وتشمل مدخلات نظام معلومات المحاسبة المالية على البيانات الخاصة بالعمليات الاقتصادية للمؤسسة التي يتم التعبير عنها بصورة نقدية، حيث تبدأ الدورة المحاسبية باستلام المستندات الأصلية للعمليات الاقتصادية والتي تستخرج منها البيانات المالية التي يتم معالجتها في السجلات والدفاتر المحاسبية ثم يتم الاحتفاظ بها في الملفات لغرض الرجوع إليها عند الحاجة وأخيرا يتم إعداد التقارير المالية. وتشمل عملية معالجة بيانات العملية المالية إعداد القيود وإثباتها في اليومية العامة وترحيل هذه القيود إلى كل من الأستاذ الفرعي والأستاذ العام ثم إعداد ميزان المراجعة لحسابات الأستاذ العام ومنه يتم إعداد القوائم المالية. ويوضح الشكل التالي نموذجا مبسطا لنظام المحاسبة المالية.

الشكل رقم (04): مسار المراجعة في نظام المحاسبة المالية

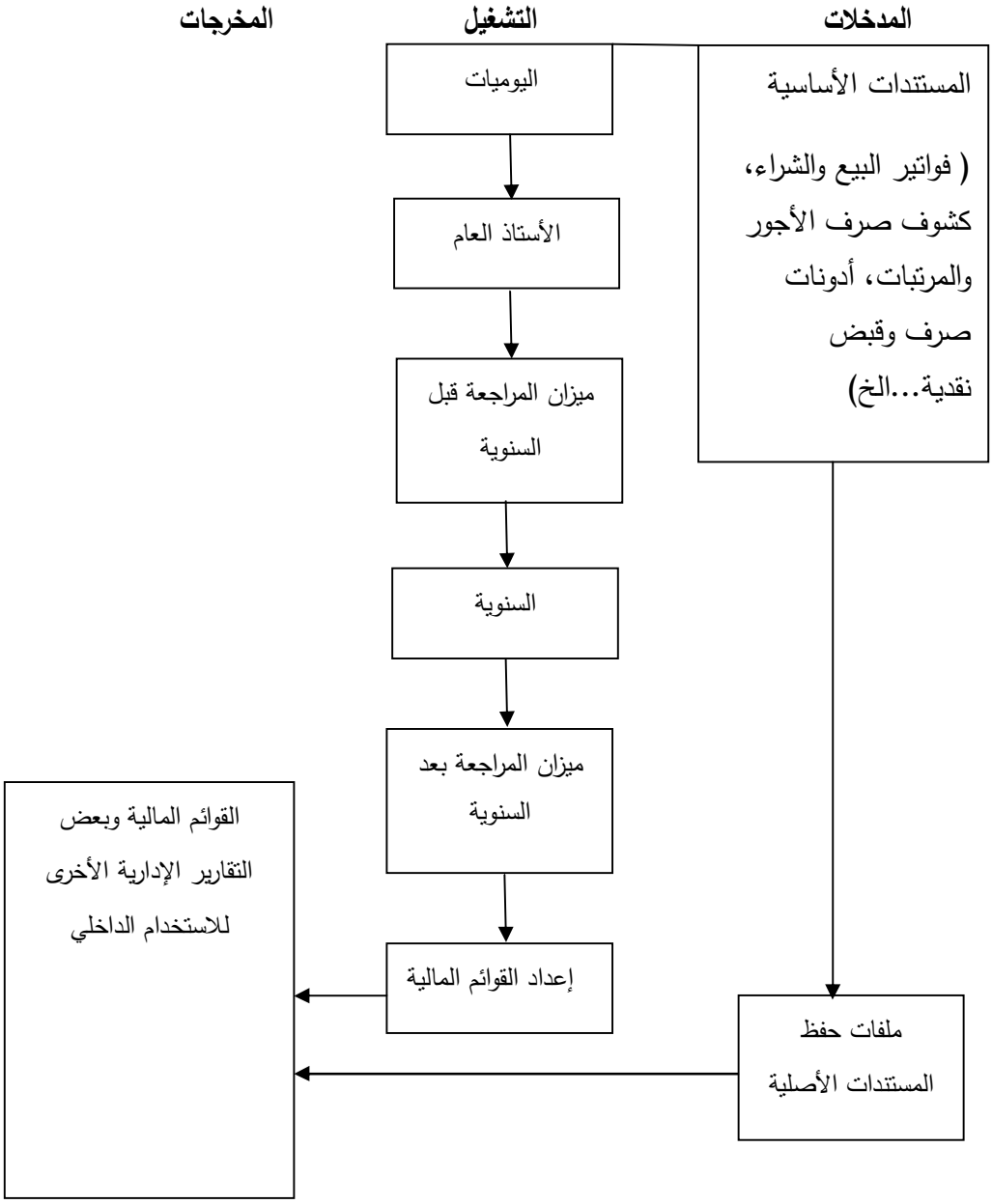

المصدر: **أحمد حسين علي حسين**، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة الإشباع، الإسكندرية،1997، ص55.

ثانيا-نظام معلومات المحاسبة الإدارية:

يمكن تلخيص الهدف الأساسي من نظام معلومات المحاسبة الإدارية في توفير المعلومات المناسبة لمساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات سواء كانت قرارات تتعلق بالتخطيط أو قرارات تتعلق بالرقابة.

ولمساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات التخطيط، يوفر نظام معلومات المحاسبة الإدارية معلومات تناسب طبيعة وظيفة التخطيط الناظرة إلى المستقبل، ومعلومات تناسب طبيعة وظيفة الرقابة التي تتبع النتائج الفعلية التاريخية لمعرفة مدى مطابقتها للخطط، وفي نفس الوقت تنظر المستقبل عند اتخاذ قرارات التصحيح.

ويساهم نظام معلومات المحاسبة الإدارية في توفير المعلومات اللازمة من خلال نظمها الفرعية الثلاثة كما سبق أن وضحناه في الشكل وهي الموازنة ودراسة النظم والتكاليف.

1-الموازنة: تعتبر الموازنة تقديرا ماليا لخطة المؤسسة خلال فترة قادمة، وهي بذلك أداة تخطيطية هامة. ويعتبر نظام الموازنة الجيد وسيلة فعالة من وسائل الرقابة حيث تستطيع الإدارة عمل مقارنات بين عناصر الخطة الواردة في الموازنة والإنجازات الفعلية المحققة في نهاية كل فترة وإعداد تقارير الأداء التي على أساسها يتم مكافأة الأفراد على ماحققوه من إنجازات تفوق التقديرات الواردة في الموازنة، وكذلك توجيه هؤلاء الذين أخفقوا في تحقيق تلك التقديرات .

ولنظام الموازنة أثر ملموس على كافة أقسام وإدارات المؤسسة حيث يلزم توفر نظام اتصالات فعال بين الأقسام المختلفة خلال مرحلة إعداد الموازنات السنوية.

ونظرا للأهمية المالية لنظام الموازنة فإن المحاسب الإداري يشترك في عدد كبير من خطوات إعدادها حيث يقوم قسم الموازنة بالتنسيق بين موازنات إدارات الأقسام المختلفة في المؤسسة وكذلك متابعة تنفيذ العمليات ومقارنة النتائج الفعلية مع تقديرات الموازنة.

2-دراسة النظم: قد تقوم المؤسسة بالاستعانة بمكتب استشاري أو بعدد من موظفيها في إعادة دراسة نظام المعلومات الحالي وفحص أسباب المشاكل التي تواجهها. ويستطيع المحاسب الإداري في المؤسسة نظرا لإلمامه ومقدرته على فهم مكونات النظم المالية الداخلية أن يقوم بدراسة تلك المشاكل.

وتقوم دراسة النظم على أربع خطوات أساسية هي: التحليل، التصميم، التنفيذ، والتشغيل المبدئي والمتابعة.

3-محاسبة التكاليف: يساعد نظام معلومات محاسبة التكاليف إدارة الوحدة المحاسبية على اتخاذ القرارات المتكررة وغير المتكررة الخاصة بعمليات الشراء والتشغيل والتوزيع والبيع مع التركيز بصفة عامة على القيمة المضافة التي تضيفها المؤسسة على السلع والخدمات التي تتعامل بها سواء كانت مؤسسة صناعية أو تجارية أو بنك أو حتى جهة حكومية.

المطلب الثالث: مخرجات نظم المعلومات المحاسبية

تتمثل مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في شكل مجموعة من القوائم المالية إضافة إلى مجموعة من التقارير والتي تحتوي على المعلومات المحاسبية التي تساعد الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة على اتخاذ قرارات ملائمة.

أولا-القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية والتي تتمثل في الميزانية العامة وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة الدخل(جدول حسابات النتائج) وقائمة التدفقات النقدية.

1-الميزانية العامة: تعتبر الميزانية العامة كشف أو قائمة تبين موارد المشروع(الأصول) والالتزامات المترتبة على هذه الموارد(الخصوم) وكذلك حقوق الملكية(حقوق أصحاب المشروع) في لحظة زمنية معينة وبناءا عليه فإن محتويات الميزانية العامة هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها من التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى[1].

كما نجد أن للميزانية العامة عدة استخدامات أهمها مساعدة مستخدمي التقارير المالية على تقييم بعض خصائص الوضع المالي، كذلك يمكن مقارنتها فيما بين الوحدات المحاسبية المختلفة[2]. ويمكن عرض الميزانية العامة كما يلي:

الجدول رقم(02): الميزانية العامة

الأصول	المبالغ الإجمالية	الإهتلاكات والمؤونات	المبالغ الصافية	المجاميع	الخصوم	المبالغ	المجاميع الجزئية
الاستثمارات					الأموال الخاصة		
استثمارات مادية	Xxx	Xx	Xx				
استثمارات مالية	Xxx	Xx	Xx		المجموع 1		Xx
استثمارات معنوية	Xxx	Xx	xx		الديون		
المجموع للاستثمارات				Xx	المجموع 5		
المحزونات							Xx
مواد أولية	xx	Xx					
بضاعة	Xx	Xx					
مجموع المخزونات				Xx			
الحقوق							
العملاء	Xxx	X	Xx				
البنك	Xxx	X	Xx				
مجموع الحقوق				Xx			
المجموع العام				**Xx**	**المجموع العام**		**Xx**

المصدر: محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 48.

(1) **محمود أحمد إبراهيم**، المحاسبة المالية(مخرجات نظام المحاسبة المالية)، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص22.

(2) نفس المرجع السابق، ص33.

2-قائمة حقوق الملكية: تقدم الملكية معلومات عن التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية على مدار الفترة المالية وبالتالي نقيس أسباب الفرق بين رصيد حقوق الملكية في بداية الفترة ورصيدها في نهاية الفترة[1].

ويمثل الجدول التالي كيفية عرض قائمة التغير في حقوق الملكية.

جدول رقم (03) : قائمة التغير في حقوق الملكية خلال الدورة المنتهية 31\12\ان

مصادر التغيرات	رأس المال المدفوع	رأس المال المكتسب	رأس المال المحتسب	رأس المال الإجمالي
أرصدة 111	Xx	Xx	xx	xxx
زيادة (تخفيض) رأس المال	Xx	_	_	xx
شراء أسهم الخزينة	(xx)	_	_	(xx)
توزيعات الأرباح	_	(xx)	_	(xx)
دخل (خسارة) الدورة الجارية	_	Xx	_	xx
مكاسب (خسائر) إعادة التقويم	_	_	xx	xx
مكاسب (خسائر) حيازة غير محققة	_	_	xx	xx
المجموع	Xxx	Xxx	xx	xxx

المصدر: **رضوان حلوة حنان**، مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري ، التطبيقات العلمية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 128.

3-قائمة التدفقات النقدية: تعتبر هذه القائمة حديثة العهد نسبيا وقد استخدمها المحاسبون لسد الثغرة في المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي وذلك بتوفير المعلومات التي تعجز قائمتا الدخل والمركز المالي عن توفيرها، ألا وهي المعلومات الخاصة بالتغيرات التي تحدث على مدار الفترة المحاسبية في عناصر كل من الأصول والخصوم، وحقوق الملاك وبالتالي تحدث تغيرا في المركز النقدي للمؤسسة في نهاية الفترة المحاسبية عما كان عليه في بدايتها.

وقد مر إعداد قائمة التدفقات النقدية بثلاث مراحل وفق ثلاث نماذج، الأول وهو ما يعرف بالقائمة المتوازية والنموذج الثاني جاء يركز على إبراز التغير الحادث في رأس المال العامل، أما النموذج الثالث فيعتبر الاتجاه الحديث الذي يسلكه المهنيون في إعداد هذه القائمة، فيركز على إبراز التغير الحادث فقط في عنصر النقد وما يكافئ النقد فقط وليس في رأس المال العامل. ويعتبر هذا النموذج بمثابة تطبيق عملي للمعادلة التي تنص على أنه خلال فترة زمنية معينة فإن[2]:

التغير الحادث في النقدية وما يكافئها = مصادر النقد – استخدامات النقد. وفيما يلي الجدول الموضح لهذه القائمة:

(1) **محمد مطر**، مرجع سبق ذكره، ص، ص 83،87.

(2) نفس المرجع السابق، ص71.

جدول رقم (04) : قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية 31|12|ن بالأسلوب المباشر

البيان	المبالغ	الأرصدة
التدفق النقدي من عمليات التشغيل		
_ صافي المبيعات	Xx	
_ النقد المحصل من المدنين	Xx	
_ النقد المدفوع للموردين	(Xx)	
_ صافي مصروفات التشغيل بعد خصم الاستهلاك	(xx)	
_ مصاريف الفوائد	(xx)	
_ مصروف الضريبة	(xx)	
_ صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل		Xx (xx)
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار		
_ النقد المحصل من بيع أراضي	Xx	
_ النقد المدفوع لشراء معدات	(xx)	
_ صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار		Xx (xx)
التدفق النقدي من عمليات التمويل		
_ النقد المحصل من إصدار أسهم		
_ النقد المحصل من أوراق دفع مصرفية	Xx	
_ النقد المدفوع لإطفاء سندات	Xx	
_ توزيعات أرباح نقدية	(xx)	
_ صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل	(xx)	Xx (xx)
_ صافي التدفق النقدي خلال العام		Xx (xx)
_ يضاف رصيد النقد في بداية السنة n		Xx
_ رصيد النقد في نهاية السنة n		xx

المصدر : محمد مطر ، مبادئ المحاسبة المالية الدورة المحاسبية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان،2007، ص 71.

4-قائمة الدخل(جدول حسابات النتائج): هي تلك القائمة التي تعد أهم قائمة خاصة إذا اعتبرناها مؤشرا لرقم وتحديد لاتجاه بآن واحد، فهي مؤشر لرقم نتيجة أعمال دورة معينة، وتساعد على تحديد الاتجاه لدورة ثانية اعتمادا على نتائج الدورات السابقة وفق الأساليب المعروفة في الإحصاء[1]. كما تجدر الإشارة إلى أنه هناك مدخلين لقائمة الدخل هما[2]:

(1) **رضوان حلون حنان**، مدخل النظرية المحاسبية(الإطار الفكري، التطبيقات العلمية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص96.
(2) نفس المرجع السابق، ص، ص 97 ، 100.

أ-مدخل الأصول-الالتزامات: وهو ينظر إلى الإيرادات والمصاريف على أنها ناتجة عن تغيرات قيم الأصول والتي تعكس بدورها في التغيرات حقوق الملكية، فالإيرادات هي زيادة في الأصول أو انخفاض في الالتزامات، بينما المصاريف هي نقصان في الأصول أو ارتفاع في الالتزامات.

ومنه فمحور هذا المدخل هو القياس والتقدير عن الأصول والالتزامات وتغيراتها وهكذا، فإن قائمة الدخل هي قياس وتقدير للتغيرات في صافي الأصول والتي تساوي بدورها التغيرات في حقوق الملكية بعد استبعاد زيادة رأس المال والأرباح الموزعة.

ب-مدخل الإيرادات والمصاريف: ويركز هذا المدخل بصورة أساسية على قياس مكاسب المؤسسة أكثر من تركيزه على قياس زيادة أو نقصان ما في الأصول خلال الدورة، فيتم حساب ما في الدخل من خلال مقابلة الإيرادات بالمصاريف أو التكاليف المستنفدة وذلك من خلال المعادلة التالية:

صافي الدخل=الإيرادات-المصاريف

جدول رقم (05): قائمة الدخل - مدخل الإيرادات مصاريف - عن الفترة المنتهية في 12/31/ن

البيان	المبالغ	المبالغ الإجمالية
الإيرادات		
- المبيعات	Xx	
- إنتاج المؤسسة لذاتها	Xx	
- إيرادات أخري	Xx	
- إجمالي الإيرادات		Xx
المصاريف		
- موارد ولوازم مستهلكة		
- أجور ومرتبات	Xx	
- مصاريف أخرى	Xx	
- إجمالي المصاريف	Xx	
		Xx
نتيجة الدورة		xx

المصدر:من إعداد الطالبتين.

ثانيا-التقارير المحاسبية:

تعد التقارير المحاسبية من أهم مخرجات النظام المحاسبي لتقديم معلومات مناسبة للأطراف ذات العلاقة مع المؤسسة، وهي تعد إحدى أهم مقاطع الإتصال بين نظام المعلومات والمستخدمين لهذا النظام، حيث أن نظام المعلومات يقوم على تحويل البيانات إلى معلومات، وعليه إعداد التقارير هي توزيع لهذه المعلومات على المستخدمين المتعددين والمتنوعين في المنظمة، حيث نجد أنها تنقسم إلى عدة أنواع أهمها مايلي:

1-التقارير التخطيطية: هي التقارير التي تساعد الإدارة في القيام بأحد وظائفها المهمة وهي عملية التخطيط المتمثلة بالطريقة المحددة بشكل مسبق لتحقيق أهداف الإدارة وتتمثل بصفة خاصة في الموازنات التقديرية، وعادة ما تتضمن التقارير التخطيطية معلومات تفيد في إلقاء الضوء على اتجاهات، مؤشرات، ظروف، أو علاقات معينة داخل المؤسسة، وتساعد المديرين على الفهم الجيد لسلوك العمل أو النشاط الذي يخضع لإشرافهم، فمثلا يفيد التقرير الذي يتضمن تحليلا لسلوك العملاء في الدفع في تحديد السياسة الإئتمانية للوحدة في مجال الأعمال[1].

2-التقارير التشغيلية: هـي تلك التقارير المتعلقة بالمعاملات اليومية التشغيلية مثل معاملات البيع والشراء والإنتاج، هذه التقارير يزودها نظام المعلومات المحاسبي للإدارة للتأكد من حسن سير وفعالية العمليات التشغيلية اليومية، فقد تطلب الإدارة من نظام المعلومات المحاسبي تقريرا تشغيليا عن أي نشاط في المؤسسة مثل تقرير يبين رصيد البضاعة في المستودعات للتأكد من توافرها لإجراء مواجهة طلبات العملاء، أو قد تطلب تقريرا حول أرصدة الذمم المدينة وتواريخ استحقاقها للتأكد من إمكانية إجراء التسديدات المستقبلية للموردين من خلال المبالغ التي ستحصل عليها في مواعيدها من المدينين للمؤسسة مع الأخذ بعين الإعتبار مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها بناءا على الحالات الائتمانية للعملاء المدينين، ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه التقارير في تقديم تدعيم للأفراد المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة التشغيلية اليومية للمؤسسة[2]. كما يمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين هما[3]:

أ-تقارير وصفية: هي تلك التقارير التي تصف حالة وظروف المؤسسة في نقطة زمنية معينة، وتتمثل أهم هذه التقارير في: تقارير المخزون التي تظهر الكميات المتاحة في هذا المخزون لحظة إعداد التقرير، تقارير التوزيع الزمني للأعمال التي توضح الوضع المالي لأرصدة العملاء، وتعتبر المعلومات المحتواة في هذه التقارير صحيحة ومعبرة عن الواقع فقط وقت إعداد هذه التقارير وبعدها تصبح تاريخية ومحدودة المبالغ بسبب استمرارية نشاط المؤسسة.

ب-تقارير النشاط: هي تقارير تلخص وتعبر عن نتائج الأحداث التي تمت داخل المؤسسة نتيجة لعمليات التشغيل خلال فترة معينة مثل: التقارير الدورية عن المبيعات، كشوفات مرتبات وأجور العمال، قوائم التدفقات النقدية،...إلخ، وعلى الرغم من إعداد هذه التقارير أساسا لأغراض تقييم الأداء إلا أنها تساعد المديرين مساعدة فعالة في اتخاذ القرارات، فهي من ناحية تعتبر مدخلات أساسية لتقارير الأداء وذلك لمقارنتها بالمعايير

(1) **أحمد حسين علي حسين**، مرجع سبق ذكره، ص80.

(2) **محمد يوسف حفناوي**، مرجع سبق ذكره، ص- ص68-69.

(3) **أحمد حسين علي حسين**، مرجع سبق ذكره، ص- ص68-69.

والموازنات المعدة مقدما وبالتالي تصبح أداة رقابية هامة ومنذرا للخطر قبل وقوعه، كما أنها من ناحية أخرى تفيد في اكتشاف أو توقع المشاكل في حينها واتخاذ القرار الملائم قبل تفاقمها أو حتى قبل وقوع هذه المشكلة.

3-التقارير الرقابية: هي تلك التقارير التي تساعد الإدارة في القيام بالوظيفة الرقابية من خلال فحص نتائج الأداء الفعلي ومقارنتها أول بأول مع الأهداف المعيارية التي حددتها في الخطة المعمول بها، والتي يزود نظام المعلومات المحاسبي الإدارة بها والمتمثلة في قوائم الموازنات التقديرية والتي هي عبارة عن تقارير رقابية وتخطيطية لأنها تحتوي على بيانات رقمية تتعلق بالنتائج المتوقعة للأداء المستقبلي مثل موازنة المبيعات المتمثلة في التوقع بكمية البضاعة المباعة ومبالغها، والموازنة هي تقرير رقابي في الوقت نفسه لأنها تستخدم كأداة رقابية من خلال الأرقام التقديرية الواردة فيها مع الأرقام الفعلية أي اختلاف بين الأرقام الفعلية والتقديرية يمثل انحرافا موجبا أو سلبيا يكون على الإدارة دراسته وتتبعه ومعرفة أسبابه وتعزيزها إذا كانت إيجابية والتخلص منها أو التقليل منها إذا كانت سلبية، فدور نظام المعلومات المحاسبي ينتهي في تزويد الإدارة بالموازنات التقديرية(1).

كما يجب عند إعداد التقارير الرقابية أخذ الاعتبارات التالية(2):

-أن ترتبط التقارير بالهيكل التنظيمي للمؤسسة؛

-أن توضح التقارير للمسؤول عن الإدارة الواجب عليه تحقيقه خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير؛

-أن تسلط الضوء على تلك العوامل التي تحتاج إلى مزيد من اهتمام المسؤولين في المستقبل.

(1) **محمد يوسف الحفناوي**، مرجع سبق ذكره، ص92.

(2) **سليمان مصطفى الدلاهمة**، مرجع سبق ذكره، ص- ص230-231.

خلاصة الفصل:

تعد نظم المعلومات عامة ونظم المعلومات المحاسبية خاصة ذات أهمية بالغة لأي مؤسسة اقتصادية وذلك من خلال ربط الأهداف المتعددة للوظائف المختلفة للمؤسسة وتوجيهها لتحقيق الأهداف العامة، حيث يبرز دور مدخلات نظام المعلومات المحاسبي من خلال تحديد مسار المراجعة من اكتشاف الأخطاء ومنع حالات الغش والتلاعب وتسجيل العمليات المالية والحصول على المعلومات التي تساعد في إعداد القوائم المالية، كما أن هذه الأخيرة التي تعتبر كمخرجات للنظام المحاسبي تعطي ملخص عن الوضع المالي وربحية المؤسسة على المدى القصير والبعيد، كما أن نظم المعلومات المحاسبية لها دور فعال في عملية اتخاذ القرار وهذا ما سنشير إليه في الفصل الموالي.

تمهيد:

لقد أصبحت المعلومات المحاسبية جزءا هاما من عمل الإدارة، وموردا أساسيا تعتمد عليه في تدعيم مختلف قراراتها كما أن المعلومات المحاسبية لها دور كبير وهام في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات، بحيث لا يمكن للإدارة أن تغفل عن هذا الدور الهام، وتزداد الحاجة إلى إنتاج المعلومات باعتبارها وسيلة تستمد أهميتها من مدى إسهامها في عملية اتخاذ القرار.

حيث يعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات الذي يساهم في ترشيد ومساندة القرارات ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية عملية اتخاذ القرار أما المبحث الثاني فخصصناه إلى دراسة نظم المعلومات المحاسبية كأداة لاتخاذ القرار.

المبحث الأول :ماهية عملية اتخاذ القرار

لاشك أن عملية صنع القرارات لا تعتبر ضرورية للمؤسسة فحسب و لكنها عملية أساسية يقوم بها متخذ القرار، فهي عملية تتسم بالأهمية والخطورة في نفس الوقت لأن القرار لا يتعلق بفرد واحد وإنما يتضمن عدة أفراد ويشمل عدة جوانب لذلك فان عملية اتخاذ القرارات تعتبر قلب الإدارة النابض الذي يبقي على حياة المؤسسة ويساهم في نموها وازدهارها، باعتبارها عملية مستمرة ومتمركزة ومتغلغلة في الوظائف الأساسية للإدارة أي تنتشر في جميع المستويات الإدارية وتوجد في كل جزء من أجزاء المؤسسة.

المطلب الأول :مفهوم عملية اتخاذ القرار

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى تقديم بعض التعاريف حول عملية اتخاذ القرار مع ذكر أهمية وخصائص هذه العملية.

أولا–تعريف عملية اتخاذ القرار:

يتضح معنى القرار الإداري من خلال التعريفات المتعددة التي وضعها له علماء الإدارة، والتي يمكن من خلالها استعراض بعضها كمايلي:

إن عملية اتخاذ القرار عند تانباوم وزميلاه ويشلر وماساريك تعني: "الاختيار الحذر والدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعات البدائل السلوكية"[1].

أما نيجرو Nigro فيعرفها على أنها " الاختيار المدرك (الواعي) بين البدائل المتاحة في موقف معين ". ويجد بارنارد Bernard مفهوم عملية اتخاذ القرار "بأنها عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي لا تكون في الغالب استجابات أوتوماتيكية أو رد فعل مباشر" [2].

كما يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار:" بأنها مجموعة خطوات شاملة ومتسلسلة تهدف إلى إيجاد حل لمشكلة معينة أو لمواجهة حالة طارئة أو موقف معين وذلك لتحقيق أهداف مرسومة، وكلما كان تحقيق الأهداف مطابقا لما هو مرسوم مسبقا كلما كان ذلك دليل على الإبداعية في عملية اتخاذ القرار "[3].

---

(1) **سليم بطرس جلدة**، أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن ،2009 ، ص 13.

(2) نفس المرجع السابق، ص 13 .

(3) **مؤيد عبد الحسين الفضل**، الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 50.

كما يمكن القول بأن عملية اتخاذ القرار"هي عملية عقلانية تتبلور في الاختيار بين بدائل متعددة ذات مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة "[1].

استنادا إلى التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن "عملية اتخاذ القرار تتكون من سلسلة خطوات متتابعة تبدأ بتشخيص المشكلة وتنتهي بتقييم فاعلية البديل الذي تم اختياره"[2].

ثانيا-أهمية عملية اتخاذ القرارات:

إن عملية اتخاذ القرار هي محور العملية الإدارية، كما أنها عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها، فعندما تمارس الإدارة وظيفة التخطيط فإنها تتخذ قرارات معينة في كل مرحلة من مراحل وضع الخطة سواء عند وضع الهدف أو رسم السياسات أو إعداد البرامج أو تحديد الموارد الملائمة أو اختيار أفضل الطرق والأساليب لتشغيلها، وعندما تضع الإدارة التنظيم الملائم لمهامها المختلفة وأنشطتها المتعددة فإنها تتخذ قرارات بشأن الهيكل التنظيمي ونوعه وحجمه وأسس تقسيم الإدارات والأقسام، والأفراد الذين تحتاج إليهم للقيام بالأعمال المختلفة ونطاق الإشراف المناسب وخطوط السلطة والمسؤولية والاتصال.

وعندما يتخذ متخذ القرار مجموعة من القرارات سواء عند توجيه وتنسيق جهودهم أو استثارة دوافعهم وتحفيزهم على الأداء الجيد أو حل مشكلاتهم، وعندما تؤدي الإدارة وظيفة الرقابة فإنها أيضا تتخذ قرارات بشأن تحديد المعايير الملائمة لقياس نتائج الأعمال، والتعديلات التي سوف تجريها على الخطة، والعمل على تصحيح الأخطاء إن وجدت، وهكذا تجري عملية اتخاذ القرارات في دورة مستمرة مع استمرار العملية الإدارية نفسها. ولذا لا بد من القول بأن عملية اتخاذ القرار ترتبط بجميع المحاور والأنشطة والمهام التي تضطلع بها المؤسسة وبشكل أكبر دقة، كما أن ارتباطها بالوظائف الإدارية تشكل المحور الجوهري لنجاحها وإسهامها في تحقيق الأهداف[3]، والشكل الموالي يبين ذلك بوضوح.

(1) **محمد الصيرفي**، القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، 2008، ص 11.

(2) **حسين حريم**، السلوك التنظيمي (سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 225.

(3) صالح محمد القرا،مدونة العلوم المالية والإدارية،اتخاذ القرارات الإدارية، ص1.

. http://www.world-acc.net/vb/t338.html. 23/03/2014, 14:30

الشكل رقم (05) : اتخاذ القرار وعلاقته بالوظائف الإدارية الأخرى

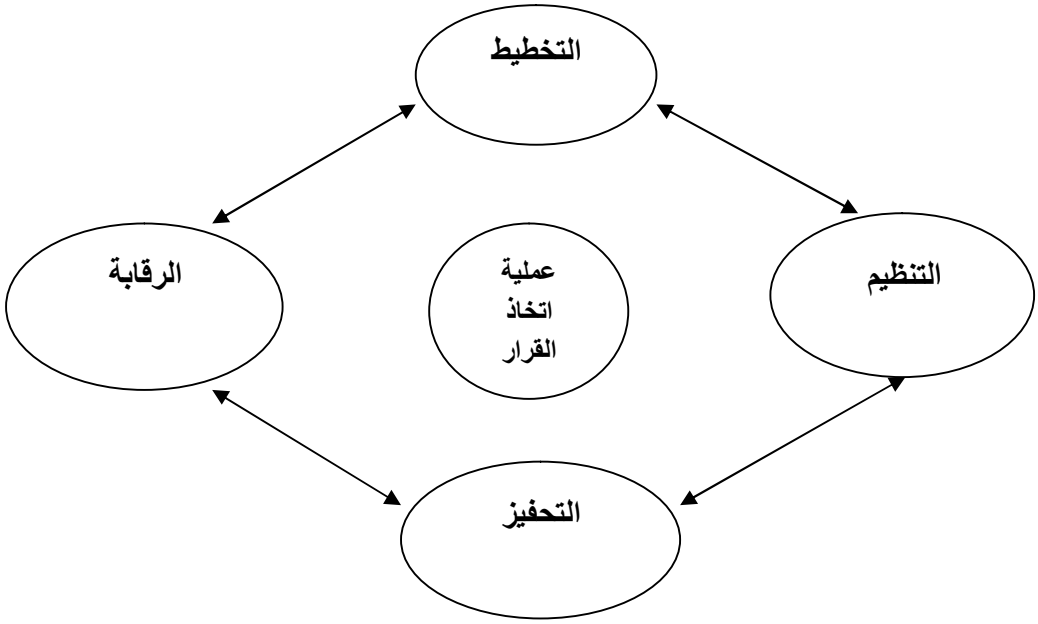

المصدر: خضير كاظم حمود، موسى سلامة اللوزي، مبادئ إدارة الأعمال، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان،2008 ، ص166.

ثالثا- خصائص عملية اتخاذ القرار:

هناك عدة خصائص تتميز بها عملية اتخاذ القرار وهذه الخصائص يمكن إجمالها في الآتي[1]:

-إن عملية اتخاذ القرار تتصف بالواقعية حيث أنها تقبل بالوصول إلى الحد المعقول وليس الحد الأقصى؛

-إن عملية اتخاذ القرار تتأثر بالعوامل الإنسانية المنبثقة عن سلوكيات الشخص الذي يقوم باتخاذ القرار أو الأشخاص الذين يقومون باتخاذه؛

-إن أي قرار إداري لابد وأن يكون امتدادا من الحاضر إلى المستقبل لأن معظم القرارات الإدارية بالمؤسسات هي امتداد واستمرار للماضي؛

-إن عملية اتخاذ القرار هي عامة وهذا يعني أنها تشمل معظم المؤسسات على اختلاف تخصصاتها وشاملة حيث تشمل جميع المناصب الإدارية فيها؛

-أنها عملية تتكون من مجموعة من خطوات متتابعة؛

-أنها عملية تتأثر بالعوامل البيئية المحيطة بها؛

-أنها عملية تشمل عدة نشاطات ولذلك ربما قد توصف بعض الأحيان بالقصد في نشاطات أخرى.

(1) **أحمد عبد الهادي شبير**، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، فلسطين،2006، ص- ص 76-77.

المطلب الثاني: أنواع عملية اتخاذ القرار

يصنف علماء الإدارة القرارات الإدارية طبقا لمعايير متعددة وأكثر اتساعا ونعرض فيما يلي أهم معايير تصنيف القرارات التي توصل إليها علماء الإدارة والتي تتمثل في المعايير التالية:

أولا-تصنيف القرارات وفقا للوظائف الأساسية بالمؤسسة:

ويمكن تصنيف القرارات وفقا لهذا المعيار إلى الأنواع التالية[1]:

1- تتعلق بالعنصر البشري: وتتضمن القرارات التي تتناول مصادر الحصول على الموظفين، وطرق اختيار وتعيين كيفية تدريب العاملين، وأسس تحليل و توصيف الوظائف ،وأسس دفع الأجور والحوافز وطرق الترقية وكيفية معالجة الشكاوي والتأخر والغياب، وعلاقة المؤسسة بالنقابات والاتحادات العمالية...الخ.

2-قرارات تتعلق بالوظائف الإدارية ذاتها: كالقرارات الخاصة بالأهداف المراد تحقيقها، والإجراءات الواجب إتباعها والسياسات وبرامج العمل وقواعد اختيار المديرين وتدريبهم وترقيتهم وفصلهم وأساليب التحفيز وأساليب الاتصال.

3-قرارات تتعلق بالإنتاج: وتتضمن القرارات الخاصة باختيار موقع المصنع وأنواع الآلات المستخدمة وكيفية الحصول على المواد الخام، التخزين وحجمه...الخ.

4-قرارات تتعلق بالتسويق: وتشمل هذه القرارات كل ما يتعلق تلك بنوعية السلعة التي سيتم بيعها وأوصافها، والأسواق التي سيتم التعامل معها، ووسائل الدعاية والإعلان الواجب استخدامها لترويج السلعة، وبحوث التسويق ووسائله.

5-قرارات تتعلق بالتمويل: كالقرارات الخاصة بحجم رأس المال اللازم والسيولة وطرق التمويل ومعدلات الأرباح المطلوب تحقيقها وكيفية توزيعها...الخ.

ثانيا-تصنيف القرارات وفقا لأهميتها:

وقد صنفت القرارات وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي[2]:

1-القرارات الإستراتجية (الحيوية): وهي القرارات التي تتعلق بكيان التنظيم الإداري ومستقبله والبيئة المحيطة به، وتتميز القرارات الاستراتيجة بالثبات النسبي طويل الأجل، وبضخامة الاستثمارات أو الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها.

(1) **أحمد جنان سعدون**، مرجع سبق ذكره، ص 92.

(2) نفس المرجع السابق، ص- ص 93-94.

ونظرا لأهمية أثار ونتائج القرارات الإستراتيجية على حاضر المؤسسة الإدارية ومستقبلها فإن الاختصاص في إتخادها يكون منوطا بالإدارة العليا، ذلك لأن قيمة القرارات الإدارية وأهميتها تختلف بحسب المستويات الإدارية التي تصدر عنها، ففي حين تصدر المستويات الإدارية العليا والوسطى قرارات رئيسية هامة، وقرارات من نوع معقد تتصل بالإدارة العليا، وتتطلب قدرا كبيرا من الجهد والوعي ومستوى عالي من الفهم، نظرا لأهمية أثارها ونتائجها في حياة المؤسسة، فإن المستويات المباشرة تتخذ قرارات ثانوية قليلة الأهمية تتطلبها حالة العمل الروتينية، وهكذا تختلف قيمة القرارات وأهميتها بحسب المستويات القيادية التي تصدر عنها.

2-القرارات التكتيكية: هذه القرارات يتخذها في الغالب رؤساء الأقسام أو الإدارات، أو ما يسمى بالإدارة الوسطى، وغالبا ما تهدف هذه القرارات إلى تقدير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط أو بناء الهيكل التنظيمي، أو تحديد مسار العلاقات بين العاملين، أو بيان حدود السلطة أو تقسيم العمل، أو تفويض الصلاحيات ...الخ.

كما أن مثل هذه القرارات تتعلق بكيفية استغلال الموارد للاستمرار في العمل سواء كانت مصادر مالية أو بشرية بما يحقق أعلى معدل من الأداء.

3-القرارات التنفيذية: وهي القرارات التي تتعلق بمشكلات العمل اليومي وتنفيذه والنشاط التجاري في المؤسسة وتعتبر هذه القرارات من اختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية في معظم الأحيان كما أن هذه القرارات تتميز بأنها لا تحتاج إلى المزيد من الجهد و البحث من قبل متخذها، بل يتم اتخاذها على ضوء الخبرات والتجارب السابقة لمتخذها، كما أن اتخاذها يتم بطريقة فورية تلقائية، هذا فضلا عن أن مثل هذه القرارات قصيرة المدى لأنها تتعلق أساسا بأسلوب العمل الروتيني وتتكرر باستمرار، ومن أمثلة هذه القرارات تلك التي تتعلق بالأسعار والتسويق والتخزين...الخ.

ويتضح من العرض السابق لأنواع القرارات الإدارية الثلاثة أهمية وفائدة التفرقة بينها في اختلاف أسلوب معالجة الإدارة لكل منها، ففي حين تتطلب القرارات الإستراتيجية دراستها بعمق وتمعن وإشراك من يساعد على حلها بسب تأثيرها على استمرارية المؤسسة نجد أن للقرارات التكتيكية و التنفيذية أساليب وإجراءات معينة لاتخاذها لا تتطلب جهدا ذهنيا كبيرا كما أن تأثيرها على نجاح أعمال المؤسسة يكون بسيطا إذا ما قورن بتأثير القرارات الإستراتيجية.

يضاف إلى ذلك أن موقع اتخاذ القرار يختلف في الأنواع الثلاثة ففي حين يتم اتخاذ القرارات الإستراتيجية على مستوى الإدارة العليا، فإن القرارات التكتيكية والمباشرة تتم على مستوى الإدارتين الوسطى والتنفيذية.

ثالثا-تصنيف القرارات وفقا لإمكانية برمجتها أو جدولتها:

وتصنف القرارات وفقا لهذا المعيار إلى نوعين قرارات مبرمجة أو مجدولة أو معدة و قرارات غير مبرمجة أو غير مجدولة أو غير معدة.

1-القرارات المبرمجة: هي القرارات المخططة والمحددة بواسطة قواعد وإجراءات المؤسسة، والتي تشرح بالتفصيل كيفية معالجة مشكلة روتينية متكررة ومعروفة. ويمكن القول بأن هناك درجة عالية من التأكد من نتيجة القرار وتأثيرها في علاج المشكلة، ومن أمثلة القرارات المبرمجة هي ما يظهر في لوائح المشتريات والشؤون المالية وشؤون العاملين[1].

2-القرارات غير المبرمجة: وهي القرارات التي لا تتكرر، بمعنى أن المشكلات و المواقف التي تقتضي اتخاذها لا تتكرر باستمرار أو إذا تكررت فإن ذلك يكون خلال فترات متباعدة، وتتميز مثل هذه القرارات بأنها تهتم بالمشكلات المعقدة التي تحتاج إلى تفكير طويل، كما تتطلب من متخذها جمع البيانات و المعلومات الوافية والدقيقة بالإضافة إلى إجراء البحوث والدراسات واستطلاع الآراء تمهيدا لاتخاذها. وتمثل القرارات غير المبرمجة القرارات التي تتخذ في ظروف لا يمكن تحديدها مسبقا، أي أنه لا توجد إجراءات محددة سلفا عند صناعة القرار[2].

رابعا-تصنيف القرارات وفقا لأساليب اتخاذها:

وتصنف إلى نوعين قرارات كيفية (وصفية) وقرارات كمية (معيارية) كما يلي[3]:

1-القرارات الكيفية: وهذا النوع من القرارات يتم إتخادها بالاعتماد على الأساليب التقليدية القائمة على التقدير الشخصي لمتخذ القرار وخبرته وتجاربه ودراسته للآراء والحقائق المرتبطة بالمشكلة ومن هنا فإن مثل هذه القرارات تتأثر بالاعتبارات التقديرية الذاتية مثل الأحاسيس والإدراك واتجاهات وخلفية المدير الذي يتخذها.

إلا أن اعتماد متخذ مثل هذه القرارات على التقديرات الذاتية التي تحكمها عوامل شخصية نابعة من مشاعر متخذ القرار واتجاهاته واحتياجاته تؤدي به في الغالب إلى إتخاذ الحل المناسب بدلا من الحل المثالي.

2-القرارات الكمية (المعيارية): هذه القرارات يتم اتخاذها بالاعتماد على الرشد و العقلانية لمتخذها، والاعتماد كذلك على القواعد والأسس العلمية التي تساعده على اختيار القرار الذي يؤدي إلى زيادة ومضاعفة عائدات وأرباح المؤمن من بين البدائل المتاحة، ويفترض اتخاذ مثل هذه القرارات وضوح

(1) **أحمد ماهر**، الإدارة المبادئ والمهارات، الدار الجامعية، 2006، ص 292 .

(2) **أحمد جنان سعدون**، مرجع سبق ذكره، ص94.

(3) نفس المرجع السابق، ص- ص 94-95.

الأهداف ومعقوليتها، وموضوعية متخذيها وكفاية المعلومات المطلوبة ودقتها، وتوفر الخبرات والاختصاصات من خلال فهم العوامل المؤثرة في عملية اختيار البديل المناسب.

خامسا-تصنيف القرارات من حيث طرق اتخاذها:

وتنقسم إلى قرارات فردية وأخرى جماعية كما يلي[1]:

1-القرارات الفردية: وهي عادة قرارات بسيطة وروتينية يتم اتخاذها في معظم الأحيان لإشباع رغبات وسد حاجات الفرد، وهذه عادة تكون في مركز المدير نفسه دون مشاركة أحد من حوله وهنا يطلق عليها نظرية الفرد وهذا يتم في حالات إما أن تكون المشكلة تتطلب حلا سريعا وعاجلا، أو أن يكون الذين حول المدير موظفون ليسوا على درجة كفاءة عالية، أو في الحالات العادية عندما يكون القرار ليس فيه أية خطورة على المؤسسة، وهنا تبرز أهمية خبرة وقدرة وتدريب المدير في مواجهة واتخاذ القرارات الفردية.

2-القرارات الجماعية: وهنا تتم المشاركة في صنع القرارات أشخاص آخرون بالإضافة إلى المدير ويتم استخدام هذا النوع من القرارات في حالة تعقيد المشكلة وحاجتها إلى أكثر من جهة للمشاركة بها. والمشاركة الجماعية هي من الأساليب الناجحة والبارعة في اتخاذ القرارات وتقبلها من الأفراد ثم العمل على تنفيذها. والحقيقة حتى في القرارات الجماعية فهذا لايعني أن الشخص المسؤول قادر على تحمل المسؤولية وتحمل نتائجها. وهناك عدة أساليب يتم اتخاذ القرارات الجماعية من خلالها وهي المؤتمرات، المجالس، فرق العمل، اجتماع مديري الإدارات.

سادسا-تصنيف القرارات وفقا لمدى توفر حجم المعلومات:

وتنقسم إلى[2]:

1- في حالة التأكد الكامل: تفترض هذه النظرية أن لدى متخذ القرار معلومات تامة وكاملة عن النتائج الخاصة بالقرار، وأنه متأكد من نتائج كل بديل من البدائل المتاحة.

2- في حالة المخاطرة: تفترض هذه النظرية أن متخذ القرار يعلم احتمالات حدوث النتائج لكنه لايعلم أي من هذه النتائج سوف تحدث.

- **في حالة عدم التأكد** : تفترض هذه النظرية أن متخذ القرار يعلم بكل النتائج المحتملة ولكنه لايعلم باحتمالات حدوث كل من هذه النتائج.

(1) **علي حسين علي**، نظرية القرارات الإدارية (مدخل نظري وكمي)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، 2008 ، ص- ص 17-18.

(2) **خليل محمد العزاوي**، إدارة اتخاذ القرار الإداري، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان ، 2006، ص- ص 21-22.

سابعا–**تصنيف القرارات من حيث تأثيرها الزمني:**

تصنف القرارات حسب هذا الأساس إلى[1]:

1–**قرارات الأجل الطويل:** يتميز هذا النوع من القرارات بأنه يتضمن عادة إجراء تغييرات في الطاقة الإنتاجية للمؤسسة كما أن أثار هذه القرارات والنتائج المترتبة عليها تمتد إلى فترة طويلة نسبيا في حياة المؤسسة. ولهذا فان القيمة الزمنية للنقود لابد أن تؤخذ في الاعتبار عند صياغة قرارات الاستثمار في الطاقة الإنتاجية.

2–**قرارات الأجل القصير:** هذا النوع من القرارات يتعلق معظمها باستغلال الطاقة الإنتاجية والإمكانيات الموجودة فعلا (قرارات الإنتاج والتسعير) أو قرارات الإغلاق المؤقت للمؤسسة أو لأجزاء منها، أو قرارات توزيع الأرباح وهذه القرارات تغطي فترة قصيرة نسبيا وبالتالي فإن أثر القيمة الزمنية للنقود يعتبر قليل الأهمية.

المطلب الثالث: مراحل وأساليب عملية اتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرار تمر بمراحل عديدة كما أن لها أساليب تساعدها على اتخاذ القرار وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أولا_ مراحل عملية اتخاذ القرار:

نتيجة لأثر القرارات على مستقبل المؤسسة فإن عملية اتخاذها تمر بعدة مراحل نوجزها فيما يلي :

1–تحديد المشكلة: تتمثل في العملية التي توصل إلى صياغة المشكلة التي تسعى المؤسسة لحلها، فتحديد المشكلة هو المفتاح الرئيسي لزيادة فاعلية اتخاذ القرار، ويتضمن تحديد المشكلة مسح البيئة الداخلية والخارجية، وتحديد المشكلة التي نرغب بحلها، وبعد أن يتم تحديد المشكلة نبدأ بالبحث عن حل له[2].

(1) **علي أحمد أبو الحسن**، المحاسبة الإدارية المتقدمة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الأسكندرية، ص20.

(2) **طارق المجذوب**، الإدارة العامة (العملية الإدارية والوظيفة العامة والإصلاح الإداري)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص503.

2- إيجاد البدائل: ويقصد بهذه المرحلة التفتيش والتحري عن الحلول المختلفة لحل المشكلة التي تم تشخيصها بدقة، وهي تفترض اقتراح بدائل متعددة أو حلول مختلفة، وغالبا ما يعتمد متخذ القرار في هذا الشأن على معلومات الآخرين وخبرتهم، وعلى الأبحاث والتجارب السابقة، ذلك أنه نادرا ما يكون أي فرد بذاته ملما بكل الحلول أو المعلومات والسوابق عن المشكلة لحل القرار. وقد يقتضي الموقف الذي يواجه متخذ القرار أن لا يتخذ قرارا، فعدم اتخاذ قرار قد يكون هو ذاته الحل الأمثل[1].

3- تقييم وتقويم البدائل: إن تقييم وتقويم البدائل تعد من أهم المراحل التي يجب إعطاؤها أهمية كبرى قبل صنع أي قرار، ذلك لأن تقييم البدائل ثم تقويمها هو الذي سيحدد نجاحه من عدمه مستقبلا، بمعنى أنه يتم تحديد أبعاد كل بديل (سلبياته وإيجابياته) في حل ذلك المشكل، كي يتسنى اختيار البديل المناسب والذي سيعطي أفضل النتائج بأقل عواقب، هذا في حد ذاته يشير إلى أهمية وضرورة الأهداف التي يجب مراعاتها عند اختيار بديل من البدائل المتاحة، فالهدف الأخير لمتخذ القرار هو إحداث تغيير ما في جذور المشكلة المطروحة، فالحل الذي تم بعد تقويم البدائل يبرز أهمية دور الخبراء والمستشارين والمعاونين في عملية بحث ودراسة البدائل المطروحة[2].

4- اختيار البديل أو الحل الأفضل: إن هدف متخذ القرار في نهاية المطاف هو الوصول إلى قرار يمكنه من بلوغ الهدف وحل المشكلة القائمة، هنا يقوم متخذ القرار باختيار الحل من بين عدة حلول مقترحة (متاحة) مستعينا في ذلك بمجموعة من المعايير، توفر درجة كبيرة من الموضوعية في الاختيار.

تعتبر هذه المرحلة أدق المراحل جميعا لأن الاختيار يعني في حقيقة الأمر حسم الموقف والوصول إلى المحصلة النهائية للجهد المبذول في المراحل السابقة، وهذا الأمر يحتاج إلى قدر كبير من الكفاءة والحنكة والخبرة والقدرة الذاتية لمتخذ القرار على الاختيار السليم[3].

5- تنفيذ القرار: بعدما حدد متخذ القرار البديل الأفضل من بين البدائل التي تم تقييمها، يصل إلى مرحلة التنفيذ، وهو وصول القرار إلى من سيقوم بتنفيذه على أرض الواقع، ولنجاح عملية تنفيذ القرار لا بد من توفر بعض الشروط في القرار المتخذ وهي[4]:

- أن يكون القرار قابلا للتنفيذ بالإمكانيات الموجودة؛

---

(1) **مقدم عبيرات**، المراجعة الداخلية كأداة لاتخاذ القرار، جامعة الأغواط، العدد الثاني، 2007، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص- ص78-79.

www.ao-academy.ory. 03/03/2014,10 :15.

(2) نفس المرجع السابق، ص79.

(3) نفس المرجع السابق، ص- ص79-80.

(4) نفس المرجع السابق، ص81.

– أن يلقى القرار حماسا ومساندة وتأييدا من قبل الذين يقومون بتنفيذه؛

– أن يكون للقرار أهداف واضحة يسعى إلى تحقيقها؛

– أن يرفع القرار من معنويات العاملين على تنفيذه ومن لهم علاقة به.

إن خطوة تنفيذ القرار قد تكون أكثر المهام استهلاكا للوقت، وذلك يعود أساسا إلى آثار ونتائج التنفيذ على المؤسسة، وعليه فإن القرار المحكم لن يكون ذا أهمية وجدوى ما لم يحمل في طياته ويتضمن كيفية تنفيذه من الأساس.

6- المتابعة والملاحظة والمراقبة[1]: وهذه الخطوة تتطلب من متخذ القرار متابعة تنفيذ القرار عن طريق التوجيه الذي يمارسه على عمل مرؤوسيه المنفذين، وعليه أن يقوم بأعمال الملاحظة لكيفية التنفيذ وهذا يتطلب المزيد من الأعمال الإدارية مثل الاتصال والإرشاد، وبعد ذلك يعمل متخذ القرار على تسجيل كل معوقات تنفيذ القرار ويستخدمها في تطوير الحلول في المستقبل.

ثانيا-أساليب عملية اتخاذ القرار:

يمكن تقسيم أساليب المفاضلة بين البدائل أو بمعنى آخر أساليب اتخاذ القرارات إلى مجموعتين الأولى تشمل الأساليب التقليدية والثانية الأساليب الحديثة أو كما يطلق عليها البعض الأساليب الكمية وسنتناول فيما يلي بعض هذه الأساليب:

1-الأساليب التقليدية: يقصد بالأساليب التقليدية تلك التي لا تتبع خطوات المنهج العلمي في عملية اتخاذ القرارات وغالبا ما تعتمد على الخبرة السابقة والتقديرات الشخصية، وتعود جذور هذه الأساليب إلى الإدارات القديمة ويمكن توضيحها فيما يلي[2]:

أ-الخبرة: يمر متخذ القرار أثناء تأديته لمهامه الإدارية بالعديد من التجارب التي من شأنها أن تكون بمثابة دروس تكسبه المزيد من الخبرة التي تساعده في اتخاذ القرارات، كما أنه يمكن أن يستفيد من خبرة زملاءه متخذي القرار، وحتى المتقاعدين منهم، لكن هذا الأسلوب لا يخلو من المخاطر فقد يكون حل المشكلات الجديدة مختلف عن حل المشكلات القديمة، وفي هذه الحالة من غير المناسب تطبيق دروس وتجارب الماضي على الحاضر حيث أنه من المستبعد أن تتطابق المواقف المستقبلية تطابقا كاملا مع مواقف سابقة، لذا فمتخذ القرار الناجح هو الذي يمكنه تدعيم خبرته السابقة بدراسة البيانات والمعلومات المتعلقة بالموقف الجديد قبل اتخاذ القرار.

(1) **بسام محمود أحمد**، دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غزة، 2002، ص 43.

(2) **نواف كنعان**، اتخاذ القرارات الإدارية(بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص- ص 181-182.

ب-إجراء التجارب : بدأ تطبيق أسلوب إجراء التجارب في مجالات البحث العلمي، ثم انتقل تطبيقه إلى الإدارة وتحديدا مجال اتخاذ القرارات وذلك بأن يتولى متخذ القرار إجراء التجارب آخذا بعين الاعتبار جميع الاحتمالات المرتبطة بالمشكلة محل القرار، ومن خلال هذه التجارب يقوم باختيار البديل الأنسب.

ومن مزايا هذا الأسلوب أنه يساعد متخذ القرار على اختبار أحد البدائل المتاحة، وذلك بعد إجراء تجارب عن كل منها وإجراء تغييرات أو تعديلات على أفضل بديل، بناءا على التغيرات التي تكشف عنها التجارب وبالتالي هذا الأسلوب يمنح الفرصة لمتخذي القرار للتعلم من الأخطاء السابقة ومحاولة تجنبها مستقبلا، ولكن يجب الإشارة إلى أن هذا الأسلوب عالي التكاليف كما أنه يستغرق وقت طويل، فإجراء التجارب تحتاج إلى معدات وآلات ويد عاملة، ولعله من الضروري أن نشير إلى أنه يمكن الجمع بين الخبرة والتجربة ومثال ذلك أنه إذا أرادت مؤسسة ما إنتاج سلعة جديدة، فقد تحتاج إلى خبرة المؤسسات الأخرى لتتمكن من اختيار البديل الأفضل.

ج-البديهة والحكم الشخصي: يعني هذا الأسلوب استخدام متخذ القرار حكمه الشخصي واعتماده على سرعة البديهة في إدراك العناصر الرئيسية الهامة للمواقف والمشكلات التي تتعرض لها، والتقدير السليم لأبعادها، وفي فحص وتحليل وتقييم البيانات والمعلومات المتاحة والفهم العميق والشامل لكل التفاصيل الخاصة بها.

ولكن يؤخذ على هذا الأسلوب أنه نابع من شخصية متخذ القرار واتجاهاته النفسية والاجتماعية وهذه سمات غير ثابتة، لكن يمكن أن يكون هذا الأسلوب مجديا في اتخاذ القرارات غير الإستراتيجية أو قرارات موقفية لا تحتمل التأجيل، هنا تظهر كفاءة متخذ القرار ومدى قدرته على تحمل المسؤولية.

د-دراسة الآراء والاقتراحات وتحليلها: يتمثل هذا الأسلوب في دراسة متخذ القرار للآراء والاقتراحات التي يقدمها المستشارون والمتخصصون لحل مشكلة ما وتحليلها لاختيار البديل الأفضل، ومن مزايا هذا الأسلوب أنه أقل تكلفة، كما أنه لا يستغرق وقتا وجهدا كبيرين.

يتضح من خلال العرض السابق أن الأساليب التقليدية لاتخاذ القرارات تعتمد على أسس ومعايير نابعة من شخصية متخذ القرار وقدراته ومعارفه، وأن هذه الأساليب استطاعت أن تحقق قدرا من النجاح في ظل ظروف ومواقف معينة.

2-الأساليب العلمية: إن التطورات التي شهدتها الإدارة في مطلع القرن العشرين أثبتت عدم صلاحية الأساليب التقليدية في مواكبة هذا التطور وتطلب ذلك اللجوء إلى استخدام أساليب علمية تساعد متخذي القرارات على مواجهة المشاكل الإدارية وتحليل وتقييم البدائل المتوفرة ومن ثم اختيار البديل

الملائم وتتميز هذه الأساليب بأنها تقلل من أثر التحيز الناجم عن الأحكام الشخصية إلى حد كبير وتمتاز أيضا بالموضوعية وسنعرض فيما يلي أهم هذه الأساليب[1]:

أ-بحوث العمليات: تعني بحوث العمليات عند " ميلر وستار" " تطبيق الوسائل والطرق والفنون العلمية لحل المشكلات التي تواجه متخذي القرارات بشكل يضمن تحقيق أفضل النتائج" ،كما عرفها "واجنر" " بأنها مدخل علمي لحل المشكلات الإدارية في المواقف المعقدة، وأن محورها الأساسي هو اتخاذ القرارات ".

يتضح من خلال هذه التعاريف أنه لا بد من وجود عناصر محددة لإجراء بحوث العمليات وتتمثل في ضرورة وجود أكثر من بديل لحل هذه المشكلة وأن تحديد الأهداف التي يرغب في تحقيقها مسبقا وأن تكون هناك قيود يتم في ظلها اتخاذ القرار. ويعتمد تطبيق أسلوب بحوث العمليات في مجال اتخاذ القرار على استخدام ما تم التوصل إليه في العلوم الاجتماعية كما يتم التركيز على الاستفادة من الإحصاء والرياضيات والأساليب الأخرى في بناء النماذج.

وتستطيع بحوث العمليات أن تمكن متخذ القرار من اتخاذ القرارات على أفضل وجه وذلك من خلال إعطائها وصفا دقيقا للمشاكل وتحديدها للبيانات اللازمة للتعرف على أفضل الحلول، كما أنها تحدد التكلفة والعائد من كل بديل .

لكن من أهم ما يؤخذ على هذه الطريقة تبسيطها للمشكلة محل القرار من خلال صياغتها في نموذج رياضي، كما أنها تركز على العوامل التي يمكن قياسها كميا فقط، بالإضافة إلى ضرورة إلمام متخذ القرار بالنماذج الرياضية، ولكن كل هذا لا يلغي دور هذا الأسلوب في ترشيد القرارات.

ب-نظرية الاحتمالات: نادرا ما يتخذ متخذ القرار قراراته في ظل ظروف التأكد حيث أن البيانات والمعلومات اللازمة لحل مشاكله غير متوفرة بشكل كبير، لذا فهو ملزم باتخاذ القرارات في ظل هذه الظروف، وفي الواقع أن هذا الوضع هو الأكثر وجودا ويسمى بالوضع الاحتمالي لذا ظهرت بعض المحاولات التي تستهدف تطبيق نظرية الاحتمالات في مجال اتخاذ القرارات لتساعد متخذ القرار في تحديد درجة احتمال حدوث أحداث معينة تؤثر في تنفيذ القرار أو في تحقيق النتائج المطلوبة ومن أهم المعايير التي يمكن استخدامها لقياس الاحتمالات ما يعتقده متخذ القرار بالاستناد على خبرته وممارسته السابقة وهذا ما يعرف بالاحتمال الشخصي، أما المعيار الثاني فهو الاحتمال الموضوعي والذي يتحدد عن طريق إجراء تجارب ومن خلال النتائج المتوصل إليها يتم تحديد نسبة وقوع الحدث، كما قد يتم حساب الاحتمال على أساس معدل تكرار الحدث في الأجل الطويل وهذا ما يطلق عليه الاحتمال التكراري .

(1) نفس المرجع السابق، ص، ص 193،195.

لكن هذه الطريقة كغيرها تلاقي صعوبات في التنفيذ وذلك نتيجة لعدم توفر البيانات والمعلومات الدقيقة التي تساعد متخذ القرار على تقدير الاحتمالات، كما أن التطور الذي تشهده المؤسسات اليوم وتعقد مهامها ومشاكلها الإدارية يعتبر عقبة في عملية التوقع وتحديد درجة الاحتمال.

ج- شجرة القرارات: فشجرة القرار عبارة عن بيان متفرع، تعبر فروعه عن الاختيارات الممكنة والتي يجب على متخذ القرار أن يفاضل بينها، تفصل بعض الفروع وفرع موالي عقدة وهي عبارة عن نقطة أو دائرة، وتتضمن فروع الشجرة التقديرات الاحتمالية والعوائد أو الخسائر، حسب ما يتطلبه الأمر.

وشجرة القرار يمكن أن تكون محددة يكون فيها البديل الممكن والعائد معروفين تماما، حيث يتخذ فيها قرار واحد فقط، وقد تكون شجرة القرارات ذات مراحل متعددة، حيث تحتوي على إمكانيات لقرارات متتابعة[1].

د- نظرية المباريات الإدارية: تنطلق هذه النظرية من فكرة مفادها أن كل متخذ قرار يأمل بتعظيم الأرباح وتدنية الخسائر ونفس الشيء بالنسبة لمنافسيه، لذا فإن هذه الفكرة يكون فيها متخذ القرار ملزم بالمفاضلة بين البدائل المتاحة التي تتم في إطار المنافسة لقرارات تتخذها مؤسسات أخرى وبالتالي هناك مباراة في اتخاذ القرارات.

أدركت منظمات الأعمال مؤخرا مدى ما يمكن أن تساهم به هذه الطريقة في الوصول إلى قرارات سليمة، فقامت بإعداد برامج خاصة لتدريب متخذي القرارات على كيفية استخدامها، وتقوم هذه البرامج على تقسيم المباراة إلى عدد من الجولات يقوم خلالها المتدربون باتخاذ القرارات على ضوء البيانات المعطاة، ثم يتم على أساس النتائج المحصل عليها إعادة دراسة الموقف واتخاذ قرار جديد وهكذا تستمر المباراة، وبذلك يتيح هذا الأسلوب الفرصة للمتدربين لمعرفة العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرارات.

في الأخير تجدر بنا الإشارة إلى أن ترشيد القرارات لا تأتي من خلال استخدام الأساليب التقليدية لوحدها لاعتمادها على اعتبارات شخصية، كما لا تأتي من استخدام الأساليب العلمية لتركيزها على الجوانب الكمية وإهمالها للجوانب السلوكية، لذلك لا بد من التكامل بين الأسلوبين معا لمواجهة المشاكل التي تزداد تعقدا مع التطور الذي تعرفه الإدارة[2].

هـ-أسلوب التحليل الحدي: يهدف أسلوب التحليل الحدي إلى دراسة وتحليل البدائل المتعددة المطروحة أمام متخذ القرار والمفاضلة بين هذه البدائل لمعرفة مدى الفائدة أو المنفعة المتحققة عن هذه البدائل مستخدما في ذلك القواعد التي أوجدها التحليل الحدي كأساس للمفاضلة بين تلك البدائل.

---

(1) **محمد راتول**، بحوث العمليات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008، ص 199.

(2) **نواف كنعان**، مرجع سبق ذكره، ص- ص 197- 198.

ومن المعايير التي يستخدمها أسلوب التحليل الحدي في عملية المفاضلة بين بدائل الحلول المطروحة أمام متخذ القرار معياران هما: التكلفة الحدية، والعائد الحدي؛ فالتكلفة الحدية (الإضافية) هي التكلفة التي تترتب على إنتاج وحدة إضافية، أما العائد الحدي فهو الإيراد الإضافي المترتب على بيع وحدة إضافية، ومن هنا فإن اتخاذ القرار بتطبيق أسلوب التحليل الحدي يفرض على متخذ القرار أن يختار البديل الذي يحقق عائدا أو إيرادا حديا أعلى من غيره .

ومن أهم مجالات تطبيق هذا الأسلوب القرارات التي تتخذ في ظل ظروف متغيرة والتي تتطلب من متخذ القرار الدقة في تقدير أحداث المستقبل التي يصعب التكهن بها. ويمكن لمتخذ القرار عند اتخاذه مثل هذه القرارات الاستعانة بخبرات وآراء الاختصاصيين الذين غالبا ما يكون لديهم خبرة في استخدام الطرق العلمية التي تساعد في الوصول إلى درجة عالية من الدقة في عملية التنبؤ بأحداث المستقبل[1].

و-أسلوب دراسة الحالات:يعتبر هذا الأسلوب العلمي من الأساليب الهامة المستخدمة في مجال اتخاذ القرارات، إذ أنه يساعد على تطوير وتحسين قدرات ومهارات متخذي القرارات على التحليل والتفكير لحل المشاكل الإدارية التي تواجههم.

ويقوم أسلوب دراسة الحالات على تعريف وتحديد المشكلة محل القرار والتفكير في أسبابها وأبعادها وجوانبها المختلفة، وتصور الحلول البديلة لها استنادا إلى المعلومات المتاحة عن المشكلة[2].

ز-هناك أساليب ونماذج كمية أخرى يمكن استخدامها في عملية اتخاذ القرارات من أهمها[3]:

البرمجة الخطية وهو أسلوب يستخدم في تحديد الاستغلال الأفضل للإمكانيات والموارد المحدودة المتاحة عندما يكون هناك منتجان أو أكثر يتنافسان على هذه الإمكانيات.

والمقصود" بالبرمجة هنا استخدام نماذج بيانية أو جبرية لتحليل المشكلة وحلها، كما تعني "الخطية " وصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر، وهي علاقة مباشرة تتغير بنفس النسبة ومن النماذج الكمية الأخرى نموذج مصفوفات العائد التي تبنى على تحديد الأهداف كأن يكون هدف متخذ القرار مثلا مضاعفة أو إقلال قيم محددة كالربح أو الخسارة أو كمية الإنتاج أو التكلفة أو الأجور فيستخدم صفوف عمودية وأفقية في عملية اختيار البديل ويحولها إلى عملية أوتوماتيكية، وعند اختيار البديل يحدد لكل بديل نتيجة كمية معينة ودرجة احتمال حدوث معينة.

(1) نفس المرجع، ص- ص 199- 200.

(2) نفس المرجع السابق، ص 186.

(3) نفس المرجع السابق، ص 202.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرارات والمشاكل التي تعيقها

هناك عوامل عديدة تؤثر في عملية اتخاذ القرار وهذا ما يزيد من صعوبة هذه العملية على متخذ القرار، كما أن لها مشاكل تعيقها وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أولا _ العوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرارات :

على الرغم من تعدد القرارات التي قد يتخذها متخذ القرار في اليوم الواحد فإن العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات تزيد من صعوبة وكلفة هذه العملية، وإذا ما تداخلت هذه العوامل بقوة فإنها تقود أحيانا إلى قرارات خاطئة، ولهذا فإن اتخاذ أي قرار مهما كان بسيطا وذا أثر، فإنه يستلزم من الإدارة التفكير في عدد من العوامل مختلفة التأثير على القرار، بعضها داخل التنظيم وبعضها من خارج التنظيم، وبعضها سلوكي أو إنساني، بالإضافة إلى عوامل كمية أخرى ترتبط بالتكلفة والعوائد المتوقعة...الخ. يمكن عرض مختلف العوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار كما يلي:

1- **العوامل الداخلية:** تتصف هذه العوامل بإمكانية السيطرة عليها أو على الأقل التحكم بها، فهي تقع داخل حدود المؤسسة وفي متناولها وتتعلق بما يلي[1]:

أ- **سياسة المؤسسة وحجمها ومدى نموها وسلامة بنائها :** تختلف سياسة المؤسسات حسب أهدافها، فإما تهدف إلى تحقيق أعلى الأرباح، أو أعلى المبيعات وبالتالي التوسع في السوق، أو يكون شأنها الأكبر تخفيض التكلفة، فأي كان هدفها فعلى القرارات المتخذة من طرف متخذ القرار ألا تخرج عن نطاق هذه السياسة ، والتي قد تكون أحيانا في غير صالح القرار المتخذ. كما يعتبر حجم المؤسسة ومدى نموها من العوامل المؤثرة على هذه العملية، حيث كلما كبر حجم المؤسسة وزاد نموها، كبر حجم البيئة المحيطة وزاد عدد العاملين بها والمستفيدين من خدماتها والمنافسين لأنشطتها، فتصبح بذلك تواجه تحديات أكبر تفرض عليها اتخاذ القرارات بطرق أكثر تطورا. أما بالنسبة للنمط التنظيمي السائد في المؤسسات فهو مختلف ،خصوصا في ظل التطورات الجديدة لنظم المعلومات المحوسبة ،من مؤسسة إلى أخرى حسب تأثير هذه النظم على البناء التنظيمي، فقد يكون مركزيا يحقق فعالية أكبر باستخدام قرارات مركزية، أو يحققها في ظل اللامركزية، أو في الجمع بينهما، ويبدو تأثير هذا العامل جليا كلما كبر حجم المؤسسة، وتصبح هذه العوامل عوائق إذا لم تستطع المؤسسة توفير متطلبات الوضع الجديد.

(1) **إسمهان خلفي**، دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، باتنة، 2009، ص- ص43-44.

ب-الإمكانيات المالية : يقال أن عملية اتخاذ القرار هي مصيدة لمتخذي القرار، ومن العوامل التي تجرهم إلى هذه المصيدة العوامل المالية والاقتصادية والسوسيولوجية، حيث يميلون إلى تبرير ذاتهم وصحة قرارهم دون النظر إلى العواقب التي قد تؤدي بهم إلى ما يعرف بالتكاليف المغرقة.

أما إذا أراد متخذ القرار استخدامها كطريقة للنجاة، فإنه يقيم البدائل المختارة بالاعتماد على الإمكانيات المالية المتوفرة للمؤسسة، إلا أنها هذه المرة قد تساهم في حرمان المؤسسات من اتخاذ قرارات أكثر فاعلية، لذلك فعلى متخذي القرارات استغلال الموارد المالية بعقلانية دون التخلي عن الهدف الأسمى للمؤسسة وهو تحقيق الفعالية، ولقد ازدادت أهمية هذا العنصر اليوم ليس بسبب ما يكلفه اتخاذ القرار لأول وهلة فحسب، ولكن بسبب ارتفاع تكلفة الخطأ فيه وما ينجر عن ذلك من آثار سلبية على المؤسسة ككل.

ج- مدى وفرة المعلومات: يعد توفر المعلومات عاملا حاسما في فعالية اتخاذ القرار، ليس المعلومة فحسب بل كميتها ونوعيتها وتوقيتها وهذا المطلب ربطها بالتكنولوجية الحديثة التي أصبحت شرطا لنجاح المؤسسات وعائقا لفشلها، ويرجع ذلك إلى جودة القرار المتخذ لتوفر هذه المعلومات، والذي ينعكس على كل من تقبل التكلفة وعدم إهدار الوقت وتجنب القرارات السيئة التي قد تؤدي إلى صراعات داخل المؤسسة، و جودة القرار متعلقة بجودة المعلومات، وهذه الأخيرة مرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة ولكن ليس كل استخدام للتكنولوجيا له آثار إيجابية على المؤسسة وعلى عملية اتخاذ القرار، لذلك فمن الضروري التنبه لآثارها السلبية.

د- نوعية القوى البشرية المتاحة : يتعلق الأمر بمتخذي القرارات ومساعديهم والمرؤوسين وكل من يمسهم القرار في المؤسسة، حيث يؤثر متخذ القرار على كيفية اتخاذ القرارات ذات أهمية بالغة، حيث أن قلة تركيزه وعدم قدرته على الربط بين مخزونه المعرفي وما يحصل عليه من معلومات، ووجهة نظره اتجاه التغيرات المتسارعة في البيئة المحيطة به، ومدى مقاومته أو تشجيعه للتجديد وغيرها من العوامل التي تؤثر على أي قرار.

أما بالنسبة للمرؤوسين فإن عوامل كثيرة تؤثر على مستوى أدائهم انطلاقا من رضاهم النفسي والاجتماعي واستقرارهم الأسري، وهي عوامل يمكن للمؤسسة التحكم فيها عن طريق الاهتمام بالجوانب الاجتماعية للعمال وتشجيعهم باستخدام الحوافز والمكافئات وإشراكهم في اتخاذ القرارات. بالإضافة إلى العوامل المتعلقة بالكفاءة والتدريب، خصوصا إذا كانت عملية اتخاذ القرار تتم باستخدام تقنيات عالية في المراحل المختلفة من العملية، وتوفير العدد الكافي من الموظفين عند التنفيذ، ومدى إقناعهم بالقرارات التي ينفذونها. إن توفر هذه العوامل يساهم في فعالية القرارات المتخذة أما غيابها فيشكل معضلة كبيرة أمام المؤسسة وأمام عملية اتخاذ القرار فيها.

لا يمكن حصر العوامل الداخلية المؤثرة على عملية اتخاذ القرار في هذه النقاط بل هي كثيرة ومتعددة، ويمكن أن نضيف نوع المشكلة التي يجب حلها، وطبيعة القرار المتخذ ومدى أهمية، ونوع نظام المعلومات المستخدم.

2_ العوامل الخارجية: كما توجد في البيئة الخارجية للمؤسسة فرص، توجد كذلك تهديدات، وتعتبر العوائق الناتجة عن هذه التهديدات أكثر تأثيرا على فعالية القرارات المتخذة نظرا لعدم قدرة المؤسسة على التحكم بها. وتتمثل هذه الظروف في عدم ملائمة الاتجاهات السياسية للبلد، أو في الظروف الاجتماعية السائدة فيه، أوفي الظروف الاقتصادية المتعلقة بالمنافسة والاحتكار، والضغوط المفروضة على المؤسسة من العملاء أو الموردين، وفي الظروف التكنولوجية المتغيرة والمتطورة. ويكون للمؤسسة في هذه الحالة القدرة على التنبؤ أو محاولة تجنب هذه الظروف، بالاعتماد على الوسائل الملائمة لزيادة فعالية اتخاذ القرار[1].

3-تأثير عنصر الزمن: حيث يشكل عنصر الزمن ضغطا كبيرا على متخذ القرار، فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لاتخاذ قراره كلما كانت البدائل المطروحة أكثر والنتائج أقرب إلى الصواب وإمكانية التحليل للمعلومات متاحة أكثر. وكلما قلت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار، كلما تطلب منه السرعة في البت في القرار مما يقلل من البدائل المتاحة أمامه[2].

ثانيا– مشاكل عملية اتخاذ القرار :

رغم وجود عوامل ايجابية تساعد متخذي القرارات على التوصل إلى القرارات السليمة إلا أنه بالمقابل هناك مشاكل وعقبات تعرقل عملية اتخاذ القرار ويمكن الإشارة لأكثرها أهمية[3]:

-نقص البيانات والمعلومات المتاحة عند اتخاذ القرار إذ غالبا ما يشكل افتقار متخذ القرار أو الرئيس للبيانات والمعلومات المتوفرة العديد من العقبات في تحقيق القرارات الهادفة في المعالجات المطلوبة؛

-صعوبة تحديد المشكلة المراد معالجتها لا سيما إذا اتسمت هذه المشكلة بتداخل المتغيرات المختلفة التي يتعذر معها تحديد الأسباب الأساسية التي ساهمت بها؛

-صعوبة تحديد الأهداف المراد إنجازها لاسيما إذا لم يتسنى لمتخذ القرار توضيح الأهداف بدقة وشفافية فإن القرارات المقترنة بذلك تعتريها الصعوبة في التحقيق المستهدف؛

(1) نفس المرجع السابق، ص45.

(2) **سليم بطرس جلدة**، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(3) **خضير كاظم حمود، موسى سلامة اللوزي**، مرجع سبق ذكره، ص- ص 184- 185.

-إن عدم القدرة على تحديد البدائل المتاحة بدقة من ناحية وكذلك عدم القدرة على تحديد المنافع أو العيوب التي ترتبط بكل بديل من البدائل المتوفرة يعد أيضا من الصعوبات التي تواجه متخذي القرارات؛

-أحيانا ترتبط عملية اتخاذ القرارات بالسرعة ولذا فإن عدم توفر الوقت اللازم لمتخذ القرارات في تحديد المشكلة وكذلك وفرة البيانات والمعلومات وتحديد البدائل وجمع القرارات التي غالبا ما يكون عمل الوقت المتاح حاسما في اتخاذها.

ومن هنا يتضح بجلاء أن عملية اتخاذ القرارات غالبا ما تعيقها العديد من الصعوبات والمشاكل التي تواجه متخذي القرارات والتي تؤثر بشكل كبير في تحقيق النجاح المستهدف للمؤسسة.

المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية كأداة لاتخاذ القرار

إن إعطاء متخذي القرارات فكرة عن نتائج قراراتهم السابقة أمر مهم غير أنه لا يكفي لاتخاذ هذه القرارات في المستقبل وعلى نظام المعلومات المحاسبي أن يقوم بمساعدة متخذي القرارات في جميع مراحل اتخاذ القرار بعد أن تقوم الجهات المعنية بتحديد الهدف منه .

المطلب الأول: دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار

تعد المعلومات المحاسبية في الوقت المعاصر من الحاجات الهامة لأي مؤسسة، إذ أن التحكم والاستغلال الأمثل لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية، وضمانا لاستمرار وتطور المؤسسات. ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزءا من النظام الكلي للمعلومات، ويلعب هذا النظام دورا هاما وفعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرارات بمعلومات جاهزة ودقيقة وصحيحة في الوقت المناسب لمساعدتهم في اتخاذ مختلف القرارات، ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير والقوائم المالية. كما أن المعلومات المحاسبية يمكن أن يكون لها دور ايجابي في سلامة القرارات الإدارية ومن ثم نجاح خطط التنمية، وهذا الدور يتمثل في توفير المعلومات اللازمة لإعداد هذه الخطط وتنفيذها ومتابعتها.

هناك من يقول بأن اتخاذ قرار جيد يعتمد بنسبة90% على المعلومات و10% على الذكاء والإلهام، فكل القرارات تتطلب معلومات والغرض الرئيسي للحصول على المعلومات هو استخدامها للوصول إلى القرارات وتنفيذها[1].

(1) **محمد موسى فرج الله**، مرجع سبق ذكره، ص- ص 62-63.

ومن البديهي أن درجة جودة المعلومات المتوفرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة جودة القرار المتخذ، فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومات كان اختيار متخذ القرار أفضل، الأمر الذي يعني ضرورة أن تبحث الإدارة باستمرار عن أفضل المعلومات فيما يتعلق بالأهداف والنتائج المتوقعة للتصرفات البديلة. فالمعلومات تزيد من معرفة متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات.

وفي حقيقة الأمر فإن اتخاذ القرارات والمعلومات موضوعان مرتبطان لا يمكن التعرض لأحدهما دون الآخر. كما أن متخذي القرارات يحتاجون إلى المعلومات في جميع المؤسسات، فمتخذو القرارات بجميع مستوياتهم يقومون بصفة مستمرة بأداء مهام وظائفهم الإدارية، ونجاح أي عمل إداري يتحدد بمدى تنفيذهم هذه الوظائف بطريقة جيدة، ويعتمد ذلك على احتياجات متخذي القرارات للمعلومات بصورة مناسبة، حيث أن كل وظيفة من الوظائف الإدارية تتضمن اتخاذ قرار، ويجب أن يكون اتخاذ القرار مدعما بمعلومات جيدة، فإذا كانت معلومات متخذ القرار خاطئة، فسوف يؤدي ذلك إلى قرار خاطئ يصبح نتيجة هذه المعلومات الرديئة، وبالتالي لن يحقق العمل الإداري الأهداف المرجوة.

ويمكن القول بأن المعلومات ذات الجودة العالية في يد من يستخدمها بكفاءة ستحقق له أفضل القرارات، حيث أن القرارات الجيدة ستقوده إلى الأداء الفعال للأنشطة الإدارية، والأداء الإداري الكفء سيؤدي إلى بلوغ النجاح المنشود لأهداف المؤسسة، وهكذا تصبح المعلومات وسيلة الربط بين جميع أجزاء المؤسسة، ويمكن توضيح دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات على النحو التالي:

أولا–إعداد الموازنات التخطيطية: تمثل الموازنة التخطيطية خطة العمليات المستقبلية التي تدفع المؤسسة القيام بها خلال فترة معينة، بحيث تعكس الأهداف العامة بشكل أهداف تفصيلية وتحدد المسؤولية عن كل هدف تفصيلي وتعتبر مقياسا للأداء ومعيار للرقابة[1].

ثانيا–تصميم نظم المعلومات المحاسبية: حيث تصمم على أساس التنظيم الموضوع للوحدات المحاسبية وطبيعة النشاط الاقتصادي، ويتوقف تصميم النظم المحاسبية على عاملين رئيسيين[2]:

– المبادئ العلمية المحاسبية؛

– الأساليب المحاسبية، التي تتمثل في القواعد والإجراءات والسياسات الواجب إتباعها لتنفيذ المبادئ المحاسبية.

(1) **أحمد محمد الراوي**، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 259.

(2) **محمد موسى فرج الله**، مرجع سبق ذكره، ص 63.

ثالثا-تسجيل العمليات[1]: وتتضمن هذه المرحلة تسجيل كافة العمليات وتبويبها، وتمثل هذه المرحلة مدخلات نظام المعلومات المحاسبية، التي تؤدي أساسا إلى إنتاج مخرجات هذا النظام في صورة قوائم مالية.

رابعا-المراجعة ومراقبة تنفيذ الموازنة[2]: وتهدف المراجعة إلى تقييم الإجراءات التي تمت بالمؤسسة، بما في ذلك ضمان حقوق المؤسسة والمحافظة على أصولها والتأكد من سلامة القيود المحاسبية ونظام المعلومات ودقة القوائم المالية.

خامسا-تحليل وتفسير القوائم المالية: يتم فحص القوائم المالية وتحديد العلاقات بين أجزائها وإظهار التغيرات التي تطرأ على عناصرها،وذلك لخدمة أغراض القرارات الإدارية الجارية والاستثمارية ورسم الخطط والسياسات المستقبلية، إذ تعتبر المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة للجهات الداخلية للمؤسسة كمتخذي القرار ورؤساء الأقسام والمشرفين وما شابه، حيث تساعدهم على اتخاذ قرارات تقع ضمن المجالات التالية[3]:

1-التخطيط طويل الأجل: تعتبر مهمة التخطيط طويل الأجل وعمل الاستراتيجيات للمؤسسة من أهم أعمال ومسؤوليات إدارة المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة لها، وتلعب نظم المعلومات المحاسبية هنا دورا بارزا في تزويد إدارة المؤسسة بتقارير عن التوقعات المستقبلية المختلفة، بحيث تساعد الإدارة على تقييم المعلومات الموجودة بهذه التقارير، والعمل على اختيار أفضل بديل ووضعه في الخطة طويلة الأجل.

2-التنظيم والتوجيه وتوزيع الموارد: حيث أن الموارد الموجودة بأي مؤسسة هي محدودة بطبيعتها وتقع على عاتق ومسؤولية متخذي القرارات توزيع هذه الموارد النادرة واستعمالها في المؤسسة بأقصى كفاءة وفعالية ممكنة، وتتعلق مهام التنظيم والتوجيه وتوزيع الموارد بعملية تنفيذ الخطط الموضوعة للتوصل إلى أهداف المؤسسة المرسومة، وأن القرارات المتعلقة بالمهام المذكورة تتطلب نظام معلومات محاسبي دقيق للتوصل إلى اتخاذ القرارات السليمة.

3-تقييم الإنجاز والرقابة: ترغب إدارة المؤسسة بمعرفة كيفية تنفيذ الخطط المرسومة ومدى صلاحيتها ومدى ملاءمتها، وتتسلم الإدارة عادة معلومات عن الإنجاز الفعلي والتوقعات الموضوعة. وتتم الرقابة وتقييم الإنجاز في المؤسسات الصغيرة بالملاحظة الشخصية لمتخذ القرار، أما في المؤسسات الكبيرة فلا بد من وجود نظام معلومات منهجي للتقييم، ويتم ذلك عن طريق إعداد

(1) نفس المرجع السابق، ص63.

(2) نفس المرجع السابق، ص63.

(3) نفس المرجع السابق، ص، ص63،65.

الموازنات ومعرفة مراكز المسؤوليات وإعداد التقارير وتقييم الإنجاز، وتلعب المعلومات المحاسبية دورا بارزا ومهما في إعداد الموازنات المتنوعة وتقارير تقييم انجاز العاملين وأقسام المؤسسة المختلفة.

إن عملية اتخاذ القرارات تعتمد في كل مراحلها على ما يتوفر لدى متخذ القرار من معلومات، الأمر الذي يتطلب ضرورة مراعاة المبادئ التالية عند تصميم نظام معلومات محاسبي:

-تعتبر المعلومات المحاسبية أساسا ضروريا لاتخاذ القرارات، فبدون معلومات يصعب تحديد المشكلة، أو تحديد بدائل الحل، كما يصعب تحديد معايير المفاضلة بين البدائل؛

-يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة للقرار المعروض، أو يمكن تجميع البيانات اللازمة وتحويلها إلى معلومات ملائمة؛

-أن يتم تجميع المعلومات المحاسبية المتعلقة بالموقف الإداري قبل تحديد البدائل أو تقييم تلك البدائل.

مما سبق فإن للمعلومات المحاسبية دور كبير وبالغ الأهمية في العملية الإدارية، حيث تكمن أهميتها في كونها وسيلة أساسية وأداة فعالة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها، كما أنها تعتبر المحرك لإدارة أي مؤسسة، بل وتحدد قدرتها على أدائها لوظائفها، كما تتوقف درجة فعالية الإدارة على مدى وفرة وجودة المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة والمتابعة وتحقيقا لأهدافها المرجوة.

كما أن دور المعلومات المحاسبية يتمثل في زيادة المعرفة وتخفيض مخاطر عدم التأكد، ولأن هذه البيانات والمعلومات تكون كمية أو مالية فمن شأنها مساعدة متخذ القرار بصورة أكثر فعالية مهما كان نوعها، فالمعلومات تزيد من معرفة متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: دور كل من المحاسب والمدير في اتخاذ القرارات

إن جوهر العملية الإدارية هو اتخاذ القرارات، وهذه الأخيرة إما أن تكون قرارات تخطيطية أو قرارات رقابية، وسوف يتم التمييز بين الدور الذي يلعبه المحاسب والدور الذي يلعبه المدير في عملية اتخاذ القرارات كما يلي[1]:

أولا-في مجال التخطيط: يتولى المدير عملية تحديد الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها خلال مدة زمنية معينة والإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف في ظل ظروف تتسم بعدم التأكد وضمن محدودية (ندرة) الموارد المتاحة ومن هنا تأتي صعوبة اختيار الإجراء أو اتخاذ القرار الذي يضمن تحقيق الأهداف، وفي هذه المرحلة يأتي دور المحاسب الذي يوفر للمدير معلومات محاسبية وغير محاسبية

(1) **سليمان مصطفى الدلاهمة** ، مرجع سبق ذكره، ص- ص 56- 57.

تمكنه من تكوين رؤية واضحة بشأن النتائج المتوقعة لكل بديل وبالتالي يستطيع المدير اختيار البديل الأفضل الذي يحقق الأهداف المرجوة.

ثانيا-في مجال الرقابة: يتركز اهتمام المدير في مجال الرقابة على جانبين أساسيين هما :

1-الفاعلية: وهي القدرة على تحقيق الأهداف في ظل التغيرات البيئة المحيطة، أي أنها تجسيد لعلاقة نوعية وليست كمية بين المدخلات والمخرجات بغض النظر عن التكلفة.

2-الكفاءة: فهي تحقيق للهدف بأقل تكلفة أو أفضل النتائج بأقل تكاليف، وتعبر الكفاءة عن مدى حسن استغلال الموارد المتاحة دون إهدار وهي تجسيد لعلاقة كمية وليست وصفية بين المدخلات والمخرجات.

ولتقييم الفاعلية والكفاءة، يقوم المدير بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة ليتمكن من تصحيح ما يكون قد حصل من أخطاء أثناء عملية التخطيط أو التنفيذ، وهنا يأتي دور المحاسب، فبمجرد وضع الخطة موضع التنفيذ يبدأ المحاسب من خلال إجراءات النظام المحاسبي في حصر وتجميع نتائج التنفيذ الفعلي للخطة، الأمر الذي تكون محصلته في نهاية الأمر توفر المعلومات اللازمة لإعداد التقارير المالية لتلبية احتياجات الأطراف والفئات الخارجية، وتستخدم المعلومات الفعلية في عمليات الرقابة التي تتم في نهاية كل فترة رقابية تتوفر للمحاسب معلومات عن الأداء المخطط ومعلومات عن الأداء الفعلي حيث تتم المقارنة بينهما في التقارير الرقابية التي يعدها المحاسب، وفيها أيضا يتم تحديد وتحليل الانحرافات لمعرفة أسبابها وذلك للتمكن من معالجتها بهدف تحسين الأداء في المستقبل من خلال تحسين التخطيط وتحسين ظروف التشغيل الفعلية.

وعليه فإن الأمر يتطلب من المحاسب أن يطور نفسه ويتسلح بالمعرفة بشأن النظم الأخرى وأن يفهم جيدا طبيعة عملية اتخاذ القرارات وأن يواكب التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات، والنظم الخبيرة في مجالات المحاسبة والتمويل والتسويق وإدارة الأفراد ونظم المعلومات الإدارية بالإضافة إلى المهارات الأساسية في مجال الأساليب الكمية والإحصاء ليواجه التحدي الأكبر للدور الذي يمكن أن يلعبه المحاسب الإداري في هذا المجال.

المطلب الثالث: مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات

من المعلوم أن الهدف النهائي لأي نظام محاسبي يتمثل في توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وبالشكل المناسب وبالمضمون المناسب، وبالتكلفة المناسبة، وللشخص المناسب، وحتى يمكن اتخاذ قرارات صائبة، فإنه من الضروري أن يكون هناك مدخلات من المعلومات، وطالما أن القرارات تؤثر في عالم الواقع، فإن المدخلات من المعلومات تأتي من إرسال

أو ترجمة أو توصيل ظروف وأحوال العالم الواقعي بصورة ملائمة لصانع القرار، ومهما كانت طبيعة العالم الواقعي فإننا لن ندركه حتى يمكننا الحصول على معلومات عن ظروفه وأحواله والأحداث التي تجري فيه.

وتعتبر المعلومات المحاسبية أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى أي وحدة اقتصادية مشتقة منها، بل إن من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر يتمثل في أنها توفر معلومات تعتبر أساس لاتخاذ القرارات، حيث يقوم المحاسب بتوفير المعلومات المناسبة سواء لمواجهة احتياجات الإدارة بمستوياتها المختلفة أو لمواجهة احتياجات الأطراف الخارجية لترشيد عملية اتخاذ القرارات.

وإذا كان الأمر كذلك فهل هناك معايير معينة للحكم على مدى صلاحية المعلومات التي ينتجها نظام المحاسبة بغرض استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات وترشيدها.

في الواقع أن إحدى اللجان المنبثقة عن مجمع المحاسبين الأمريكي قد أصدرت تقريرا عن تطوير نظرية المحاسبة، أو ركزت اهتمامها في هذا التقرير على أربعة خصائص أساسية للمعلومات المحاسبية المناسبة لترشيد القرارات، وتتمثل تلك الخصائص فيما يلي[1]:

-الملائمة أو المناسبة أو الصلاحية؛

-القابلية للتحقق؛

-التحرر من التحيز؛

-القابلية للقياس الكمي.

ولكن ما هو المعيار الذي يجب أن يستخدم في تحديد المعلومات المفيدة أو النافعة، وما هي المواصفات التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون نافعة. لذلك علقت اللجنة في مقدمة تقرير مجمع المحاسبين الأمريكي كما يلي:

أن معيار المنفعة يعتبر المعيار الوحيد الذي لا يخضع لأية قيود في مجال قابلية للتطبيق على كافة العمليات المحاسبية، وتقاس درجة منفعة المعلومات المحاسبية بمدى توافقها مع احتياجات متخذي القرارات.

والواقع أن مجمع المحاسبين الأمريكي لا يعتبر أول من نادى بمعيار المنفعة حيث نادى به قبل ذلك فريق كبير من رواد الفكر المحاسبي المعاصر.

والمعيار الشامل وهو معيار المنفعة يعني أنه يجب أن تكون المعلومات المحاسبية نافعة وهنا يجب أن نقرر أن منفعة أي شيء تتمثل في مقدرته على إشباع حاجات معينة، وبناء على ذلك فإن

(1) **أحمد عبد الهادي شبير**، مرجع سبق ذكره، ص، ص 83،86.

المعلومات المحاسبية تكون ذات منفعة إذا كانت قادرة على إشباع حاجات مستخدمي هذه المعلومات وهم كثيرون وحاجاتهم متعددة ومتشابكة .وقد تكون معارضة في بعض الأحيان فالمعلومات المحاسبية التي تكون نافعة لمستوى الإدارة العليا قد لا تكون كذلك بالنسبة للمستويات الإدارية الأخرى، وقد لا تكون كذلك أيضا بالنسبة للأطراف الأخرى التي لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة في المؤسسة مثل الملاك، مصلحة الضرائب، بورصة الأوراق المالية، الموردين، العملاء..الخ، كما أن المعلومات التي قد تكون نافعة في وقت معين قد لا تكون كذلك في وقت آخر، ولذلك فإن المعلومات التي تعطي الإجابة الكافية والجوهرية لكافة أو معظم التساؤلات التي تشغل أدهان مستخدميها هي المعلومات التي يمكن أن توصف بحق بأنها معلومات نافعة وإذا كان البعض يقرر كما سبق الإشارة أن معيار المنفعة يعتبر المعيار الوحيد الذي لا يخضع لأية قيود في مجال قابلية التطبيق على كافة المعلومات و العمليات المحاسبية إلا أن هناك قيود عديدة يخضع لها هدا المعيار في مجال التطبيق ومن أهمها:

-وقت إتاحة المعلومات المحاسبية؛

-اختلاف مستويات استخدام هذه المعلومات داخليا؛

-اختلاف الأطراف الخارجية الأخرى التي تستخدم هذه العمليات؛

-اختلاف طريقة عرض المعلومات المحاسبية؛

-اختلاف الأشخاص في درجة إدراكهم لهذه المعلومات.

ويجب أن نلاحظ أن هذه القيود ذكرت على سبيل المثال لا الحصر، ورغم ذلك فإن معيار المنفعة يعتبر المعيار العام أو الرئيسي الذي يحتل مكان الصدارة بين معايير المعلومات المحاسبية، هذا بالإضافة إلى أن المعايير الأخرى يمكن اعتبارها مشتقة من هذا المعيار، أو اعتبارها مواصفات للمعلومات النافعة.

ويرى أن المنفعة مسألة نسبية ومن ثم فإنه يقع على عاتق المحاسب عبء إعداد معلومات مختلفة لإشباع حاجات مختلفة، أي إعداد معلومات تكون ملائمة أو مناسبة لمستخدميها.

يذكر أن منفعة المعلومات لا تقاس بحجمها وإنما بدرجة تأثيرها في القرار وهذا يتوقف على عوامل كثيرة بخلاف الحجم مثل الدقة، ودرجة مناسبتها للقرار، توقيت الحصول عليها، درجة إدراك متخذ القرار لها.. الخ.

كما أن عملية اتخاذ القرارات تعتبر عملية شاملة أو كلية، ومعظم القرارات تتخذ على أساس معلومات محددة بدقة ومتوفرة في الوقت المناسب بغض النظر عن حجمها .

المطلب الرابع: العوامل التي تعيق نظم المعلومات المحاسبية في تقديم معلومات صالحة لاتخاذ القرار

في الحقيقة ظهرت في الآونة الأخيرة عدة احتجاجات وظاهرة عدم الرضا على ما تقوم به المحاسبة وخاصة في دورها كأداة في تزويد إدارة المؤسسة بمعلومات تصلح لاتخاذ القرارات ويرى بعض الباحثين أن هذه الأسباب تعود إلى مجموعة من العوامل تعيق عمل نظام المعلومات المحاسبي في تقديم معلومات تكون صالحة أساسا لاتخاذ القرار وأهم هذه العوامل هي[1]:

-إن القرارات الإدارية عادة ما تكون موجهة باتخاذ إجراء معين وعلى سبيل المثال قرار استبدال آلة معينة أو مادة أولية بأخرى، إن مثل هذا القرار يتطلب معلومات متعلقة بالإجراء المطلوب اتخاذ قرار حوله، والمحاسبة تقدم معلومات تعكس وضع المؤسسة بشكل عام موزعة حول أقسام المؤسسة وأنواع الأصول والالتزامات والإيرادات والاستخدامات وبالتالي يلاحظ عدم وجود توافق بين المعلومات المطلوبة والمعلومات التي تقدمها المؤسسة؛

-إن المحاسبة تسجل وتعالج وتصدر القوائم المالية عن الأحداث الواقعة في الفترات المنتهية وبالتالي فإن المعلومات التي تقدمها المحاسبة هي معلومات متعلقة بالماضي بينما نحتاج في اتخاذ القرارات إلى معلومات حول المستقبل للتقليل من حالة عدم التأكد ولذلك يجب أن تتم عملية سحب المعلومات المتعلقة بالماضي ليتم وضع تصور عن المستقبل؛

- إن المعلومات المحاسبية تقوم في فترات محددة ودورية، بينما تحتاج عملية اتخاذ القرارات إلى معلومات آنية في لحظة نشوء الظروف التي تستدعي اتخاذ القرارات؛

-إن استخدام النماذج الحديثة لبحوث العمليات يتطلب استخدام المعلومات التفصيلية في عملية اتخاذ القرارات، بينما تقوم المحاسبة على دمج المعلومات من خلال تصنيف وترتيب وتجميع مستمر للبيانات لتصل بها إلى القوائم المالية والتقارير مما يجعل المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير معلومات ماضية ولا يمكن إدماجها في الحاضر ؛

-هناك بعض الأحداث الاقتصادية التي لا يمكن قياسها بشكل كمي أو التعبير عنها بشكل نقدي كارتفاع مهارة العمال نتيجة لإجراء دورة تكوينية أو كفاءة مجلس الإدارة والتي تلعب دورا هاما في اتخاذ بعض أنواع القرارات؛

-صعوبة الفصل بين تأثير الإجراءات الإدارية على الأحداث الاقتصادية أثناء القياس المحاسبي، فلو ا فترضنا على سبيل المثال أن المؤسسة قررت في نفس العام تحسين نوعية المنتجات، والقيام

(1) **أحمد جنان سعدون**، مرجع سبق ذكره، ص 100.

بحملة لتحسين مركزها في السوق وزيادة المبيعات، ويصعب الفصل بين زيادة كمية المبيعات الناتجة عن الحملة الإعلامية وزيادة كمية المبيعات الناتجة عن تحسين نوعية الإنتاج من أجل تقويم الإجراءات.

هذه بعض العوامل التي تضعف من أهمية المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات مع الاعتراف بأن بعض الصعوبات هي عبارة عن صعوبات موضوعية يستحيل التغلب عليها والبعض الآخر هو عبارة عن صعوبات ناتجة عن أساليب تصميم وعمل نظام المعلومات المحاسبي والتي يمكن تجاوزها من خلال النظر إلى النظام برؤية جديدة تخدم عملية اتخاذ القرار في المؤسسة.

خلاصة الفصل:

إن عملية اتخاذ القرار قائمة في جوهرها على الاختيار والمفاضلة بين البدائل المتاحة، وليتم اختيار البديل الأفضل يجب أن يتم ذلك في ضوء معلومات كافية ومناسبة ومحددة، وتوفير هذه المعلومات مهمة يتكفلها نظام المعلومات المحاسبي وذلك لتقييم الأداء أي مقارنة ما تم تنفيذه فعلا بما تم التخطيط له، ونظام المعلومات المحاسبي له دور فعال في زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات وذلك لتخفيض حالة عدم التأكد التي يواجهونها في أدائهم لوظائفهم المختلفة.

تمهيد:

تعتبر الدراسة الميدانية تطبيقا عمليا للإطار النظري الذي تم تناوله في فصول الدراسة السابقة، وتهدف إلى الوقوف على دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار دراسة تطبيقية على الشركة الإفريقية للزجاج، ومن خلال هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث الأول قمنا فيه بعرض وتقديم للشركة محل الدراسة أما الثاني فتناولنا فيه وصفا مفصلا للإجراءات التي اتبعناها في تنفيذ هذه الدراسة ويمثل ذلك عرضا تفصيليا للمجتمع الأصلي والعينة وأدوات الدراسة والمعالجات الإحصائية المستخدمة أما الثالث فتحدثنا فيه عن تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: تقديم الشركة الإفريقية للزجاج

في هذا المبحث تم تقديم الإطار النظري للشركة محل الدراسة، من خلال إبراز مراحل تطورها ونشأتها وعرض مختلف أهدافها المسطرة مع إعطاء شرح مفصل عن الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج.

المطلب الأول: نشأة وتطور الشركة الإفريقية للزجاج

أنشأت الشركة الإفريقية للزجاج سنة 1982 المنطقة المسماة أولاد صالح بالطاهير ولاية جيجل، وهي شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم (EPE-SPA) نشأت بصفتها الحالية وتسميتها المعروفة سنة 1997 ENAVA برأس مال قدره 5.000.000.00 دج.

في إطار إعادة هيكلة القطاع الصناعي الذي سرى تطبيقه سنة 1996، وقبل ذلك كان عبارة عن مركب صناعي تابع للتسيير المركزي بالمديرية العامة للمؤسسة الوطنية للزجاج، والمواد الكاشطة التي يوجد مقرها الاجتماعي بوهران، ويمكن تلخيص أهم مراحل تطور الشركة زمنيا في ثلاث مراحل هي[1]:

أولا-مرحلة النشأة 1982 – 1987: في إطار دراسة قام بها مكتب انجليزي مختص (PELKINGTON) في عقد السبعينات وبناء على استنتاجه تم إبرام عقد إنجاز بين الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية (SNIG) والشركة الفرنسية (TECHNIP) سنة 1982 وذلك لإنجاز وحدة زجاج السيارات الأمامي بطاقة 20.000 طإس من زجاج البناء الشفاف و 44000 وحدة من زجاج السيارات الأمامي، تم إنجاز المشروع بين سنتين 82 و86 وقد عرف بعض التأخر لأسباب تقنية ومالية وانطلق عمليا في الإنتاج في 1 أوت 1987، خلال مدة الإنجاز تواكبت عدة ثلاث مؤسسات وطنية على متابعة أشغال الإنجاز وهي:

- شركة SNIS: 1982 _1984 انجاز.
- شركة EDIC: 1982 _1984 متابعة الأشغال.
- شركة ENAVA: استلمت المشروع في ماي 1986 الاستغلال.

ثانيا-مرحلة التوسع 1987 – 1996: بعد انطلاق وحدة الزجاج المسطح في النشاط ووفقا لسياسة تنمية وتطوير معتمدة أندلك تم تسطير برنامج توسيع الوحدة إلى وحدات جديدة تشمل انجاز مشاريع أخرى لصناعة أنواع متعددة من الزجاج بمختلف استعمالاته وأنواعه، تمثلت هذه المشاريع في إنجاز:

1-وحدة جديدة للزجاج الأمني: زجاج سيارات أمامي، جانبي وخلفي، زجاج مصفف – feuillete- زجاج مقاوم – trempe- زجاج مصقع – blinde- انطلقت في الإنتاج سنة 1992 وأنجزت من طرف شركة فلندية تدعى TAMGLASS.

(1) مقابلة مع السيد **غميط عمار**، 2014/04/08، على الساعة 11:00.

الطاقة النظرية للإنتاج:

زجاج السيارات (زجاج أمامي، خلفي، جانبي) 200000 وحدة سنويا.

زجاج مصفف 80.000 م/ س.

أ-الزجاج الأمني:

- مجال استعمال المنتوج: منتوج الزجاج الأمني وبسبب خاصيته الأمنية.
- واسع الاستعمال في مجالات الصناعة، البناء، والأمن مثال:
  - الزجاج الأمني الخاص بالسيارات، الشاحنات، وآلات الأشغال العمومية.
  - الزجاج الأمني المصفف – FEUILLETE- الخاص بحماية الأفراد والممتلكات في البنوك، الوكالات التأمينية، المتاحف، السجون...الخ.
  - الزجاج الأمني المقاوم للحرارة والصدفات –TREMPE- وتستعمل في قطاع البناء، الصناعات الكهرومنزلية.....الخ.

ب-الزجاج المصفف – FEUILLETE- والزجاج المقاوم – TREMPE-

شركات البناء مثل:ECM سيدي موسى، ACUOR الجزائر، ENIE تيزي وزو

2- وحدة جديدة للزجاج السائل:

وتضم هذه الوحدة ثلاث خطوط للإنتاج الزجاج المطبوع. الأجر والأكواب أنجزت هذه الوحدة من طرف شركة BASSE SAMBRE البلجيكية،وانطلق خط إنتاج الزجاج المطبوع سنة 1994 في حين أنطلق مشروع الأجر الزجاجي في نهاية نفس السنة ليتوقف هذا الخط عن الإنتاج 1996 لأسباب تجارية بحتة مرتبطة بعدم استبعاد السوق للكمية المعروضة وتكلفة الانتاج الكبيرة، أما الخط الثالث فلم ينطلق لنفس الأسباب رغم توفر التجهيزات واكتمال المشروع ولمواجهة إشكالية استغلال الخطان لجأت الشركة إلى تحويل الأفران لإنتاج مادة سيليكات الصودا التي تستعمل عادة كمادة أولية لصناعة المنظفات.

3- وحدة إنتاج ومعالجة المواد الأولية:

إضافة إلى الورشة تم انجاز وحدة جديدة لمعالجة المواد الأولية مثل: رمل السيليس، اندولومي.....الخ ونشاط الوحدة المذكورة يمثل أهم ورشة مدعمة بالمادة الأولية لوحدة الزجاج السائل، أنجزت هذه الوحدة المذكورة أيضا من طرف شركة BASSAMBR وانطلقت سنة 1994.

ثالثا-مرحلة إعادة الهيكلة(1997- إلى يومنا الحاضر).

وفي هذه المرحلة تم تحويل المركب إلى شركة تحمل تسميتها الحالية (AFRICAVER) وذلك في سنة 1997 في إطار إعادة هيكلة القطاع، وأصبحت شركة قائمة بذاتها يشرف على تسييرها مدير عام بالتنسيق مع المديريات الإدارية والفنية.

ولقد أدى تطور الشركة إلى زيادة أهميتها في النشاط الاقتصادي حيث أصبحت تتعامل مع قطاعات مختلفة نظرا للاستخدامات المتعددة المرتبطة بالمادة الزجاجية، وتسعى الشركة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- السيطرة على السوق الوطنية؛
- تحسين النوعية؛
- العمل على التحكم في التكاليف لتحقيق أسعار تنافسية؛
- العمل على مواكبة التطور التكنولوجي في مجال صناعة الزجاج؛
- تحسين المزيج التسويقي من أجل توسيع شبكة توزيع المنتجات؛
- التوجه إلى السوق العالمية لا سيما بعد الحصول على شهادة التأهيل. (ISO 9000/01).

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشركة الإفريقية للزجاج

تتمثل أهمية وأهداف الشركة الإفريقية للزجاج فيما يلي[1]:

أولا-أهمية الشركة:

تلعب صناعة الزجاج دورا فعالا في تطور اقتصاديات الدول بسبب الاستعمالات المتعددة لهذه المادة التي تدخل في عدة نشاطات صناعية وتجارية منها كقطاع البناء، صناعة زجاج السيارات، الصناعات الكهرومنزلية وتبرز أهمية الشركة بصفة عامة وصناعة الزجاج بصفة خاصة في:

-تلعب دورا اجتماعيا واقتصاديا هاما لما لها من أثر فعال في بعض النشاطات التجارية والصناعية، إذ تعتبر مجالا خصبا للتشغيل خاصة في القطاع الجغرافي.

-لها أهمية في المجال الصناعي حيث أن مادة الزجاج بمختلف أنواعه تدخل كمادة أولية مكملة لبعض الصناعات الأخرى.

-تبرز أهمية الشركة في المجال الاقتصادي الوطني وذلك بإعتبارها الممول الرئيسي لعدة شركات أخرى ذات أهمية بالغة مثل: الشركة الوطنية للسيارات الصناعية (رويبة)، المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية (قسنطينة)، شركات التنظيف (هنكل).

ثانيا-أهداف الشركة:

تهدف الشركة الإفريقية للزجاج إلى تحقيق ما يلي:

-تنمية صناعة الزجاج في الجزائر؛

-تلبية حاجيات وطلبات الاقتصاد الوطني في مواد الزجاج في قطاع البناء؛

-مواكبة التطور التكنولوجي؛

(1) مقابلة مع السيد **غميط عمار**، 2014/04/28، على الساعة 14:00.

-العمل على تصدير المنتوجات وإدخالها في السوق الدولية؛

-تحسين رأس مال الشركة؛

-وضع سياسة تجارية فعالة في السوق الوطني والدولي على حد سواء؛

-المساهمة في ترقية السوق الوطني؛

-تدعيم منتوج الزجاج وفتح ورشات في مختلف أنحاء الوطن.

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج

تختلف الهياكل التنظيمية من شركة لأخرى حسب طبيعة نشاطها وحجمها، وبالنسبة للشركة الإفريقية للزجاج فإن الهيكل التنظيمي لها موضح في الشكل رقم(06) والذي يتكون من عدد مديريات كل منها تؤدي وظيفة معينة وفيما يلي بعض التفصيل لها.

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج

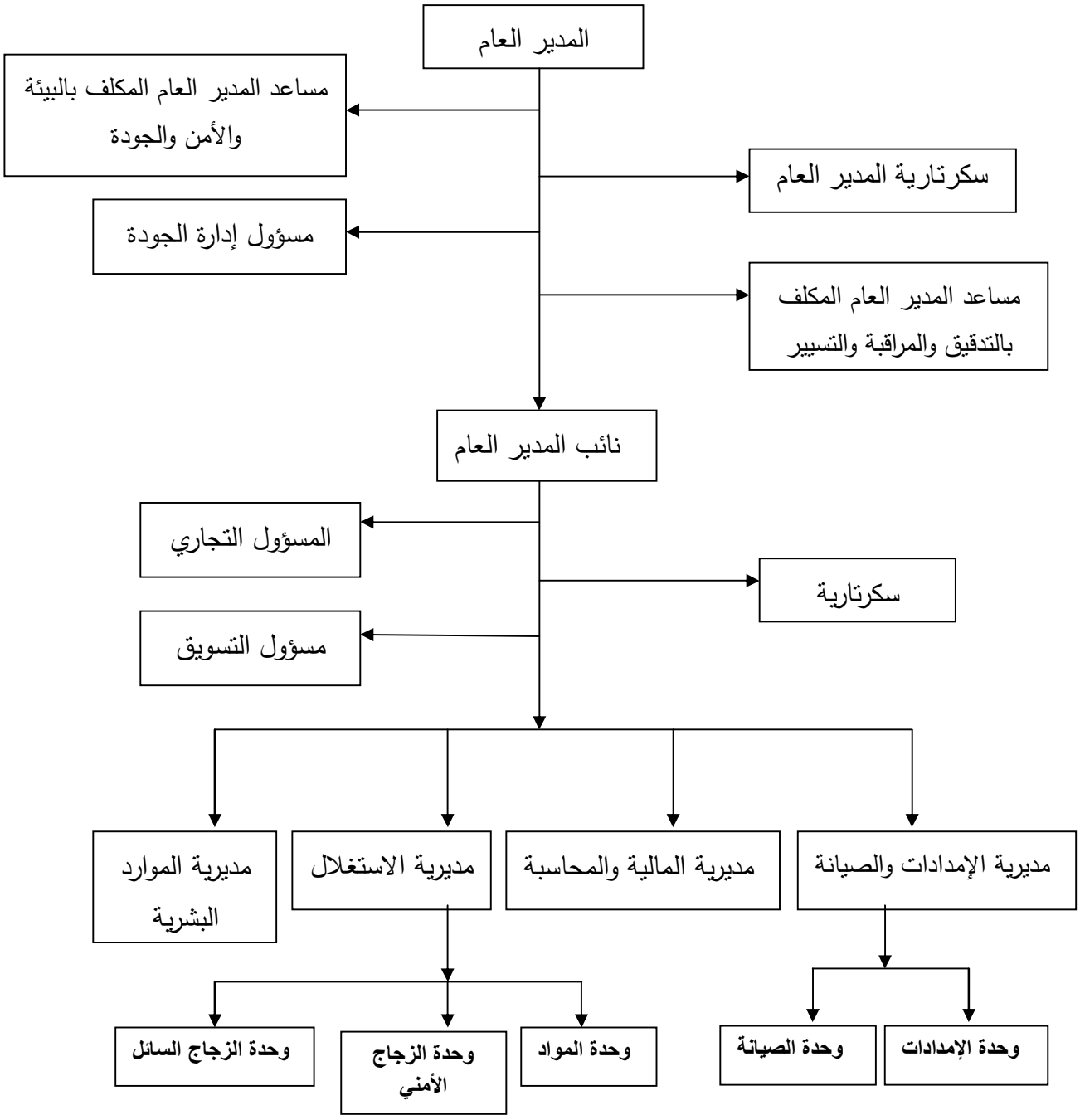

المصدر: مديرية الموارد البشرية

أولا: المدير العام:

هو الذي يشرف على جميع المصالح المشكلة للشركة ويترأسها في المجالس الإدارية، كما يقوم بوضح الأهداف والسياسات التي تسعى الشركة لتحقيقها مستقبلا وتتجلى مهامه في:

- إبرام الصفقات مع الموردين المحليين والأجانب.
- تمثيل الشركة في المحافل والمناسبات الدولية.
- إصدار القرارات والأوامر الضرورية التي تخدم مصالح الشركة.
- إمضاء جميع الوثائق الخاصة بالشركة.
- تطبيق إستراتيجية الشركة وسياستها.

1- السكرتارية: وهي المسؤولة عن ضمان خدمات إدارة المديرية، وتتولى المهام التالية:

- استقبال البريد الخاص بالمدير العام؛
- ترتيب الوثائق في خزائن الأرشيف؛
- تحرير المراسلات؛
- استقبال وإرسال الفاكس؛
- استقبال وتحويل المكالمات الهاتفية الخاصة بالمدير العام.

2- مساعد المدير العام مكلف بالتدقيق والتسيير والمراقبة: يشارك ويساعد في تحسين وتسيير مختلف الأعمال داخل الشركة ويتولى المهام التالية:

- مساعدة مسؤولي الوحدات في طرق التسيير والتنظيم؛
- الحضور مع المدير العام في مختلف اللقاءات الدورية بين المديريات؛
- الحرص على اللقاءات المبرمجة بين المدير العام ومختلف الهيئات الأخرى؛
- القيام بعمليات المراقبة عند طلب من الإدارة العامة؛
- إنجاز مختلف التقارير؛
- تحضير مخططات المالية؛
- إنجاز تقارير النشاطات اليومية، السنوية والشهرية والثلاثية؛
- تسطير السياسة العامة للشركة مع المدير العام.

3- مساعد المدير العام المكلف بالبيئة والأمن والجودة: يهتم بالدراسات المتعلقة بالمنتوج والنمو، وتتمثل مهامه في:

- تطبيق سياسة الجودة بالشركة؛

- تسهيل عمل مختلف الأقسام من خلال تقديم المعلومات التقنية الخاصة ببرنامج تأهيل الشركة لحصول على شهادة ISO؛
- تطبيق مقاييس المطابقة الدولية لمنتجات الزجاج الأمني المتمثلة في معيار R43.
- إعداد الدراسات والوضعيات المتعلقة بالتخطيط لمشاريع جديدة وتشرف على المكاتب التالية:
- البحث والتطوير، التخطيط والمشاريع، الأمن الصناعي، التحاليل والمراقبة، المقاييس والدراسات التقنية.

4- مسؤول إدارة الجودة: هو المسؤول عن تطبيق نظام الجودة والنوعية، يتولى المهام التالية:

- إيجاد الوسائل لضمان المراقبة التقنية للجودة؛
- التعريف بالمشاكل المتعلقة بالإنتاج وطرق نظام الجودة؛
- العلم بجميع التغيرات وتطبيقها في مجال ضمان الجودة؛
- برمجة وتوجيه ومراقبة كل الأعمال في إطار مخطط الجودة؛
- السهر على الإجراءات المتعلقة بالشهادة والتجديد الدوري.

5- مدقق داخلي: وهو المسؤول عن تعليمات التسيير ومدى تطبيقها باستمرار، يتولى المهام التالية:

- مراقبة وتطبيق طرق وقواعد التسيير؛
- تقديم تقرير للمسؤول المعني عن كل الأخطاء والعيون الموجودة؛
- إنشاء برامج التدقيق لنظام المراقبة الداخلية؛
- تنفيذ كل التحقيقات المطلوبة من طرف المدير العام.

6- نائب المدير العام: هو المسؤول عن تسيير شؤون الشركة بالتنسيق مع المدير العام يتولى المهام التالية:

- إمضاء الوثائق الخاصة بالموظفين؛
- العمل بالتنسيق مع جميع المديريات؛
- السهر على ضمان الانضباط العام داخل الشركة؛
- إصدار القرارات المتعلقة بمصالح الشركة.

7- المكلف بالمنازعات: وهو المسؤول عن تسيير ملفات المنازعات، يتولى المهام التالية:

- تحويل الملفات إلى المحامي المستشار للشركة؛
- متابعة مختلف القضايا الخاصة بالمنازعات؛
- تكوين ملف المنازعات و تحرير عريضة من أجل الدفاع عن الشركة؛
- تمثيل الشركة أمام مختلف الجماعات الإدارية؛
- تكوين ملفات خاصة بديون الشركة من أجل استرجاعها مثل إرسال إعذارات.

9- المسؤول التجاري: وهو يعمل تحت الإشراف المباشر للمديرية العامة يضع مخططات البيع و التسويق و يضع الإستراتيجية الخاصة بهما وذلك بالتنسيق مع باقي المديريات، كما يمثل الشركة مع باقي المتعاملين التجاريين و الزبائن، ويتفاوض معهم بخصوص الاتفاقيات التجارية ويحرص على تنفيذها من خلال مجموعة من الأعوان الذين يشرف عليهم.

10-مسؤول التسويق: هذا الأخير يقوم بإعداد المخططات التسويقية بحيث يقوم بدراسة السوق، المنافسة، الأسعار، الجودة وطرق التوزيع وهنا يقوم برفع تقارير في ذلك على المديرية العامة، كما يحضر مختلف التظاهرات التجارية والمعارض والملتقيات، وذلك من أجل التعريف بمنتجات الشركة و كسب زبائن جدد، ويقوم بإعداد بحوث عن المنتجات المشابهة و الزبائن.

ثانيا: مديرية الإمداد و الصيانة:

مشكلة من قسم الإمداد المشتريات وقسم الصيانة:

1-بالنسبة للقسم الأول: تقوم بشراء المواد الأولية وقطع الغيار الصناعية من السوق المحلية أو الدولية وضمان الخدمات المرتبطة بها كالتأمين و الجمركة و النقل.

ب-بالنسبة للقسم الثاني: فهو ينقسم إلى فرعين هما: فرع الميكانيكية و فرع الصيانة الكهربائية وهذان الفرعان يتدخلان لإصلاح الأعطاب، المختلفة في المصنع زيادة على ذلك الصيانة العادية للتجهيزات والعتاد، إضافة إلى تسيير مخزونات قطع الغيار والمواد الأولية المختلفة.

ثالثا: مديرية المالية والمحاسبة: تتولى مديرية المالية والمحاسبة تطبيق السياسة المالية للشركة وتسيير مختلف العمليات المتعلقة بمداخيل الشركة وتكاليف الإنتاج ومصاريف مختلف النشاطات، كما يقوم بإعداد المخططات المالية بالتنسيق مع باقي المديريات الفرعية، ولهذه المديرية أمانة تعمل مباشرة تحت إشراف مدير المالية والمحاسبة، كما يشرف هذا الأخير على رئيس مصلحة المالية والمحاسبة الذي يقوم بالمهام التالية:

- يسير ويوزع المهام على أعوانه؛
- يعاين ويراقب الوثائق والتسجيلات المحاسبية بعد تسجيلها؛
- هو المسؤول على المحافظة الجيدة للوثائق المحاسبية؛
- مدعو لتطبيق وتنفيذ النظام المعمول به فيما يخص تسيير الملفات المحاسبية؛
- يشارك ويحضر في إعداد مختلف الأعمال المحاسبية(الميزانية)؛
- يقوم بمعاينة ومراقبة حالة التقارب البنكي؛
- يقوم بإعداد التقارير الدورية؛
- يحرص على تطبيق القانون الداخلي.

➢ ويتمثل أعوان رئيس مصلحة المالية والمحاسبة فيما يلي:

أ- **أمين الخزينة:** ويقوم بعدة مهام نذكر منها:

- يضمن تحصيل الأموال (الشبكات والنقديات)؛
- يقوم بمسك صندوق المصاريف والمداخيل؛
- يضمن ويقوم بتسديد الفواتير؛
- مسؤول عن مسك يومية الصندوق؛
- يقوم بسحب الأموال الضرورية لتمويل الصندوق؛
- يضمن إعداد وتقديم الشيكات للحسابات البنكية.

ب-**محاسبة المواد:** يقوم محاسب المواد بمهام عديدة نذكر منها:

- المعاجة المحاسبية لسير المخزونات؛
- مقارنة نتائج الجرد السنوي؛
- إعداد تكلفة إنتاج المنتوجات الخاصة بالشركة؛
- إعداد التكلفة الشرائية النهائية للمواد المشتراة محليا أو أجنبيا.

ج- **محاسبة الخزينة:** ويقوم محاسب الخزينة بمهام نذكر منها:

- التسجيلات المحاسبية الخاصة بالمبيعات البنكية؛
- إعداد وثيقة المقاربة البنكية لكل شهر؛
- القيام بعمليات الجرد آخر السنة؛
- تحليل الحسابات السنوية.

د- **محاسب الزبائن والموردون:** ويقوم بالمهام التالية:

- التسجيل اليومي لفواتير البيع في سجل رقم الأعمال؛
- التسجيل المحاسبي لعمليات البيع والشراء في اليومية؛
- إعداد وثيقة الرسم على القيمة المضافة للمبيعات لكل شهر؛
- إعداد وثيقة الرسم على القيمة المضافة للمشتريات (المواد...)؛
- إعداد وثيقة الرسم على النشاط المهني TAP؛
- تحليل أرصدة الحسابات؛
- إعداد وثيقة الحقوق (الزباءن).

هـ-**محاسب مكلف بالإستثمارات:** ويقوم بالمهام التالية:

- التسجيل المحاسبي لعملية التقارب بين الإستثمارات؛
- التسجيل المحاسبي لعملية الإهتلاك؛

- التسجيل المحاسبي لعملية التنازل على الممتلكات؛
- إعداد جدول اكتساب الإستثمارات؛
- إعداد جدول حركة الإستثمارات.

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة:

الشكل رقم(07): يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة

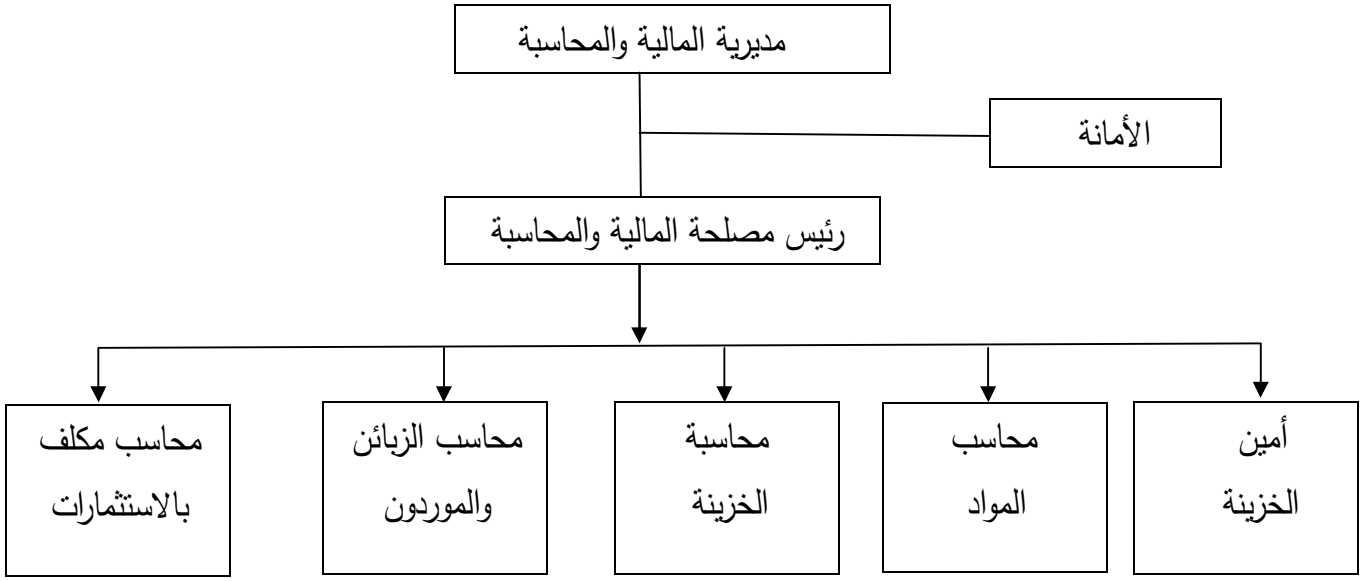

المصدر: مديرية المالية والمحاسبة

رابعا: مديرية الإستغلال: وهي مديرية تنقسم إلى ثلاث وحدات رئيسية كما يلي:

1-وحدة الزجاج السائل: وينتج بها الزجاج المطبوع الموجه للبناء ووكلاء معتمدين خواص بطاقة نظرية سنوية تقدر ب: 15000 طن.

-سيليكات الصودا الصلب بطاقة إنتاج 12000 طن سنويا.

-سيليكات الصودا السائل بطاقة إنتاج 12000 طن سنويا.

2-**وحدة الزجاج الأمني:** تتشكل من فرعين:

- فرع الزجاج المورق: بطاقة إنتاج 80.000 م^2 سنويا و 45000 وحدة من الزجاج الأمامي للسيارات.

- فرع الزجاج المنقوع: بطاقة إنتاج 15000 م^2 سنويا و 200.000 وحدة من زجاج السيارات الجانبي والخلفي.

3-وحدة معالجة وإنتاج المواد الأولية: وهي وحدة تقوم باستغلال الرمل ومعالجته بالغسل و التصفية و كذا باقي المواد التي تدخل في صناعة الزجاج و السيليكات كالكالكير، الفلدسباط و الدولومي...، الخ بطاقة إنتاج 60.000 طن سنويا من مختلف المواد.

خامسا: مديرية الموارد البشرية: تهتم بإنجاز سياسة الشركة بخصوص شؤون الموظفين والعمال، وتتمثل مهامها في الإشراف على تطبيق سياسة الشركة الخاصة بالموارد البشرية والمتمثلة في التوظيف، التكوين، الأجور، تسيير المستخدمين.

أما وظيفتها فتتمثل في:

-متابعة وتسيير كل ما له صلة بالجانب البشري والمهني للشركة هذه الجوانب تتمثل أساسا في تسيير المستخدمين وتسيير وضعيتهم المهنية من التوظيف الترقية إلى التسريح من جهة ومن جهة أخرى إعداد الأجور وتصنيف مناصب العمل وفقا للاتفاقية الداخلية والتشريعات المعمول بها؛

-إعداد مخططات التكوين ومتابعتها وهناك وظائف أخرى مرتبطة بالوسائل العامة كتموين الشركة بالوسائل المكتبية الضرورية و صيانة المقر و الحفاظ على محيطه.

وتتشكل مديرية الموارد البشرية بالشركة الإفريقية للزجاج من:

- رئيس مصلحة الموارد البشرية.
- مسؤول الإدارة والمستخدمين.
- مسير المستخدمين.
- مسؤول الأجور والخدمات الاجتماعية.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة

نسعى من خلال هذا المبحث إلى إبراز هيكل الدراسة الميدانية، وهذا بإبراز مجتمع وعينة الدراسة، ونوع الأداة التي استخدمت لجمع البيانات، وكذا المحاور التي تغطيها. لننتقل بعدها إلى اختبار أداة الدراسة وذلك للتأكد من مدى صدقها وثباتها، لنختم هذا المبحث بإبراز الأساليب الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات المجمعة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة وأداة الدراسة

أولا- مجتمع الدراسة:

إن تحديد مجتمع الدراسة شيء بالغ الأهمية، إذ يجب اختياره بدقة لكون جميع المفردات تتوفر على الخصائص المطلوب دراستها والتي تتلائم مع موضوع الدراسة، فحسب الموضوع المختار للدراسة فإن المجتمع المحدد يتمثل في مجموعة من العاملين في الشركة الإفريقية للزجاج لولاية جيجل.

ثانيا- عينة الدراسة:

عينة الدراسة هي سحب جزء من مجتمع الدراسة يعرف باسم العينة، والعملية التي تتم هنا يطلق عليها اسم المعاينة، ويتم تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على باقي مفردات المجتمع.

وفي هذه الدراسة تم الاستعانة بعينة قصدية والمتمثلة في موظفي الشركة محل الدراسة، ووزعت الاستبانة على المستوى الإداري المتعلق بنظم المعلومات المحاسبية ودوره في اتخاذ القرار وهم (رئيس مجلس الإدارة، مدير عام الشركة، المدير التنفيذي، رئيس قسم، محاسب، رئيس مصلحة، مراجع داخلي)، واستخدم المسح الشامل في جمع البيانات، حيث تم توزيع (40) إستبانة على أفراد مجتمع الدراسة وتم استرداد (34) منها أي بنسبة 85%.

ثالثا-أداة الدراسة:

قمنا بتوزيع الاستبانة وفق الخطوات التالية:

-تحديد المحاور الرئيسية التي شملتها الاستبانة (4 مجالات)؛

-صياغة الفقرات التي تقع تحت كل محور؛

-إعداد الاستبانة في صورتها الأولية.

- تكونت أداة الدراسة من قسمين كالتالي:

القسم الأول: يتكون من معلومات شخصية عن أفراد العينة ويتكون من 6 فقرات.

القسم الثاني: يتكون من4 محاور رئيسية كالتالي:

المحور الأول: يتناول المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية.

المحور الثاني: يتناول الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار.

المحور الثالث: يتناول اعتماد الإدارة على القوائم المالية للحصول على المعلومات المحاسبية.

المحور الرابع: يتناول استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات، على نمط مقياس ليكارت الخماسي، حيث تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي حسب مقياس ليكرت الخماسي لدرجة الإستخدام، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-1=4) تم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0,8)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا... كما هو موضح بالجدول رقم(06).

الجدول رقم(06): مقياس الإجابات

الفترة	1.80-1	2.60-1.81	3.40-2.61	4.20-3.41	5.00-4.21
درجة الموافقة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا
	أهمية ضعيفة جدا	أهمية ضعيفة	أهمية متوسطة	أهمية عالية	أهمية عالية جدا
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: صدق وثبات الإستبانة

يقصد بصدق الإستبانة أن تكون إستبانة الدراسة قادرة على إنجاز وقياس ما وضعت لأجله بما يحقق أهداف الدراسة.

أولا: صدق الإستبانة:

تم قياس صدق الإستبانة من خلال طريقتين كما يلي:

1-صدق المحكمين: تم التحقق من صدق الإستبانة حيث تم عرضها على مجموعة من المختصين في المحاسبة، بهدف تحديد مدى وضوح كل عبارة ومدى ملائمته لقياس ما وضع من أجله، حيث طلب من الأساتذة المحكمين إبداء رأيهم حول مدى ملائمة عبارات الإستبانة ومدى شمولها للجانب المدروس، وحذف ما يرونه غير مناسب واقتراح ما يرونه مناسب من عبارات وأفكار جديدة، وتم تفريغ الأحكام الواردة على عبارات الإستبانة جميعها وإجراء تعديلات سواء باستبعاد بعض الفقرات أو تعديلها ويوضح الملحق رقم (01) أسماء الأساتذة المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة.

2-صدق الاتساق الداخلي لفقرات الإستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الإستبانة على عينة الدراسة البالغة حجمها (34) مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كمايلي:

-الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية.

الجدول رقم (07):معامل الارتباط ودلالة كل فقرة مع المجموع الكلي لمحور المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية.

الرقم	الفقرة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
1	يتم التسجيل في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.	0.422	0.013
2	يتضمن النظام المحاسبي دليلا للحسابات يحدد طرق إثبات ومعالجة العمليات التي تحدث في المؤسسة .	0.443	0.009
3	تتناسب الأجهزة والمعدات الآلية والبرامج المستخدمة في توفير المعلومات المحاسبية المطلوبة مع طبيعة وحجم العمل.	0.503	0.002
4	تسعى الإدارة وبشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في إنتاج المعلومات المحاسبية لرفع كفاءتها وجودتها .	0.282	0.106
5	يتمتع العاملون في المجال المحاسبي بمستوى فني يتناسب مع المهام والأعمال المطلوبة منهم .	0.559	0.001
6	تقوم إدارة المؤسسة بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للموظفين والعاملين في المجال المحاسبي لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءاتهم.	0.243	0.167
7	تهتم إدارة المؤسسة بتوفير جميع المستلزمات المطلوبة لتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة وفعالية.	0.391	0.022
8	إن نظام المعلومات المحاسبي يتوفر فيه الحماية الكافية من أي اختراق غير مشروع داخل المؤسسة .	0.488	0.003
9	يقوم بإعداد المعلومات المحاسبية في مؤسستكم عدد من متخصصين المحاسبيين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية.	0.402	0.018
10	يتوفر لدى المؤسسة نظاما محاسبيا يحدد الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين بالدائرة المالية بالمؤسسة.	0.649	0.000
11	يشارك الأفراد والمستخدمين في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية.	0.248	0.157
12	التعرف على احتياجات مستخدمي المعلومات وخاصة الإدارة يعد الخطوة الأساسية في بناء أنظمة المعلومات المحاسبية.	0.488	0.003

13	تتأثر نظم المعلومات المحاسبية بالسياسات والإجراءات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة.	0.021	0.908
14	يراعي فهم الهيكل التنظيمي للمؤسسة عند إعداد أو تطوير نظم المعلومات المحاسبية.	0.557	0.001

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

في الجدول رقم(07) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرات المحور الأول ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول ما عدا الفقرات رقم(4، 6، 11، 13) فكانت غير صادقة لما وضعت لقياسه.

-الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات الإدارة.

الجدول رقم (08):معامل الارتباط ودلالة كل فقرة مع المجموع الكلي لمجال الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات الإدارة.

الرقم	الفقرة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
1	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية .	0.751	0.000
2	تتميز المعلومات المحاسبية لدى مؤسستكم بالموضوعية وعدم التحيز.	0.801	0.000
3	تتميز المعلومات المحاسبية لدى مؤسستكم بدرجة كبيرة من الوضوح .	0.790	0.000
4	تتميز المعلومات المحاسبية لدى مؤسستكم بدرجة كبيرة من الثقة.	0.702	0.000
5	تتميز المعلومات المحاسبية لدى مؤسستكم بخاصية الملائمة.	0.649	0.000
6	تصل المعلومات المحاسبية اللازمة للأفراد ذوي العلاقة في الوقت المناسب .	0.652	0.000
7	إن المعلومات المحاسبية لدى مؤسستكم تتميز بخاصية المقارنة	0.532	0.001
8	تتميز المعلومات المحاسبية المستخدمة بالمرونة.	0.134	0.448
9	المعلومات المحاسبية في مؤسستكم تمتاز بالمصداقية .	0.513	0.002
10	المعلومات المحاسبية في مؤسستكم تمتاز بقابليتها للقياس.	0.590	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

في الجدول رقم (08) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرات المحور الثاني ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني ما عدا الفقرة رقم (8) كانت غير صادقة لما وضعت لقياسه.

-الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: اعتماد الإدارة على القوائم المالية للحصول على المعلومات المحاسبية.

أ-أهداف إعداد القوائم المالية:

الجدول رقم (09): معامل الارتباط ودلالة كل فقرة مع المجموع الكلي لأهداف إعداد القوائم المالية.

الرقم	الفقرة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
1	العرض على مصلحة الضرائب .	0.369	0.032
2	الاستخدام في اتخاذ القرارات الإدارية .	0.153	0.389
3	العرض على المستخدمين الخارجيين .	0.559	0.001
4	الحصول على القروض.	0.752	0.000
5	العرض على ملاك المؤسسة.	0.287	0.100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

في الجدول رقم (09) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرات أهداف إعداد القوائم المالية، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي لهذه الفقرات ما عدا الفقرتين (2، 5) فكانت غير صادقة لما وضعت لقياسه.

ب-دورية إعداد القوائم المالية:

الجدول رقم (10): معامل الارتباط ودلالة كل فقرة مع المجموع الكلي لدورية إعداد القوائم المالية.

الرقم	الفقرة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
1	الميزانية	**0.013**	**0.943**
2	جدول التغيرات في حقوق الملكية	**0.775**	**0.000**
3	جدول التدفقات النقدية	**0.748**	**0.000**
4	جدول حسابات النتائج	**0.666**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

الجدول أعلاه يبين معاملات الارتباط بين كل فقرات دورية إعداد القوائم المالية، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية عند مستوى دلالة0.05 وأن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 والذي

يشير إلى الاتساق الداخلي لهذه الفقرات ما عدا الفقرة رقم (1) فكانت غير صادقة لما وضعت لقياسه.

-الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: استخدام نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار.

الجدول رقم (11):معامل الإرتباط ودلالة كل فقرة مع المجموع الكلي لمحور استخدام نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار.

الرقم	الفقرة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
1	تستخدم المعلومات المحاسبية في مؤسستكم في اتخاذ القرارات التنفيذية، الإستراتيجية، التكتيكية.	0.335	0.053
2	تستخدم المعلومات المحاسبية في مؤسستكم في عملية التخطيط.	0.041	0.819
3	تستخدم المعلومات المحاسبية في مؤسستكم في عملية الرقابة.	0.315	0.069
4	تساهم المعلومات المحاسبية في تقييم القرارات والتأكد من فعاليتها.	0.279	0.110
5	تساهم المعلومات المحاسبية في تحديد تكاليف وأسعار المنتجات.	0.211	0.230
6	تساهم المعلومات المحاسبية في التحديد الدقيق للمشكلات التي تواجهها الإدارة ووضع البدائل المقترحة لمعالجتها.	0.146	0.409
7	تعتمد الإدارة بشكل دائم في اتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي.	0.111	0.530
8	يوفر النظام المحاسبي تقارير رقابية عن أداء المستويات الإدارية المختلفة على وجه السرعة بحيث تتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات والقرارات التصحيحية بشأنها في الوقت المناسب.	0.736	0.000
9	توفر نظم المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في المؤسسة المعلومات اللازمة عن تصرفات وأوضاع المتعاملين مع المؤسسة.	0.526	0.000
10	تفرض البيئة المحيطة على متخذي القرارات في المؤسسة ضرورة تطوير نظم المعلومات المحاسبية باستمرار بما يتناسب والتغيرات في هذه البيئة.	0.345	0.046
11	تأخذ إدارة المؤسسة بعين الاعتبار تكلفة ومنفعة نظم المعلومات المحاسبية قبل اتخاذ قرار إعداده وتطويره.	0.494	0.003
12	تراعي نظم المعلومات المحاسبية اختلاف نماذج اتخاذ القرارات	0.430	0.011

	من حيث طبيعة المعلومات التي تحتاجها تلك النماذج في عملية صنع القرار.		
13	يوفر نظام المعلومات المحاسبي للمستخدم معلومات تحليلية تساعد في اتخاذ القرارات اللازمة.	**0.609**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

الجدول أعلاه يبين معاملات الارتباط بين كل فقرات المحور الرابع، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية عند مستوى دلالة 0.05 وأن مستوى الدلالة للفقرات رقم (8، 9، 10، 11، 12، 13) كانت أقل من 0.05 وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي لهذه الفقرات، ما عدا الفقرات رقم (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7) فكانت غير صادقة لما وضعت لقياسه.

ثانيا- ثبات فقرات الإستبانة:

ثبات أداة الدراسة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على أشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة. وقد تم إجراء خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقة ألفا كرونباخ.

وللتحقق من ثبات الإستبانة بهذه الطريقة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى الاتساق الداخلي لأسئلة الإستبانة والتحقق من ثباتها، وإمكانية الاعتماد على المقياس عن طريق فحص تناسق واستقرار النتائج التي يتم الحصول عليها باستخدامه، ويكون هذا المقياس ذو دلالة إحصائية إذا كانت ألفا كرونباخ مساوية أو أكثر من(0,6)، حيث تم حساب معامل الثبات، وقد كانت نتائج اختبار الثبات الإحصائي لمتغيرات الدراسة لعينة(34) فرد موضحة في الجدول كما يلي:

الجدول رقم (12): معامل الثبات ألفا كرونباخ

المتغير	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
جميع المحاور	46	0,77

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

من الجدول السابق نلاحظ أن معامل الثبات لأداة الدراسة بلغ 0,77 فهو معامل مرتفع ومناسب لأغراض البحث مما يدل على مستوى الدراسة كلها، بمعنى أن الأسئلة المطروحة على عينة الدراسة كانت مفهومة وواضحة، ولهذا نكون قد تأكدنا من ثبات أداة الدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحتها وصلاحيتها وتحليل النتائج.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) وفيما يلي مجموعة من هذه الأساليب:

1-حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات المحاور الرئيسية للإستبانة؛

2-المتوسط الحسابي لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية؛

3-الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات هذه الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي؛

4-اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة؛

5-معامل ارتباط بيرسن لقياس صدق الفقرات؛

6-اختبار كولومجروف- سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؛

7-اختبار T لمتوسط عينة واحدة لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3".

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة

سنستعرض في هذا المبحث اختبار بيانات إذا كان توزيعها طبيعيا أم لا ثم نتناول بالتحليل لفقرات وفرضيات الدراسة باستخدام اختبار T للعينة الواحدة.

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف)

اختبار كولمجروف – سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعنوية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول رقم (13) نتائج الاختبار حيث أن مستوى الدلالة لمجموع المحاور أكبر من 0.05 وهذا يدل أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

الجدول رقم (13): اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	عدد الفقرات	مستوى الدلالة
جميع المحاور	46	0.110

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

المطلب الثاني: تحليل البيانات المتعلقة بالاستبانة

أولا- تحليل البيانات الشخصية:

1-الجنس:

الجدول رقم (14): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	20	%58.8
إناث	14	% 41.2
المجموع	34	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

الشكل رقم(08): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

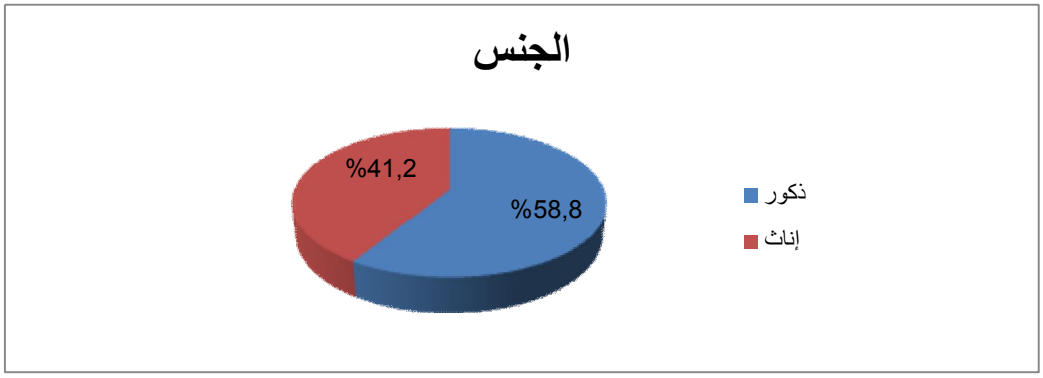

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

من خلال توزيعنا لأفراد العينة حسب الجنس، وجدنا أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث، حيث قدرت ب 58.8%، بينما الإناث فكانت 41.2% من أفراد الدراسة وهذا راجع إلى طبيعة الوظيفة والصعوبات الموجودة فيها.

2-السن:

الجدول رقم (15): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	19	%55.9
من 31 إلى 40	11	%32.4
أكثر من 40 سنة	4	%11.8
المجموع	34	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتspss.

الشكل رقم(09): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

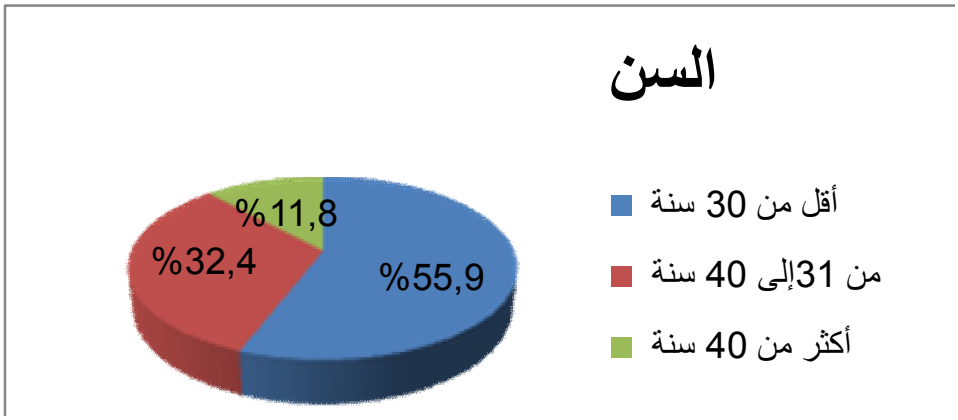

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (08) أن 55.9% من مجموع أفراء العينة كانت أعمارهم أقل من 30 سنة وهي الفئة العمرية التي تتصف بالحيوية والنشاط، تليها نسبة الذين تتراوح أعمارهم من 31 إلى 40 سنة بنسبة 32.4% وهي الفئة العمرية التي تتصف بالخبرة، في حين أن نسبة الذين تزيد أعمارهم من 40 سنة تمثل 11.8% من عدد أفراد العينة.

3-المستوى التعليمي:

الجدول رقم (16): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	1	%2.9
جامعي	31	%91.2
دراسات عليا	2	%5.9
المجموع	34	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

الشكل رقم(10): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

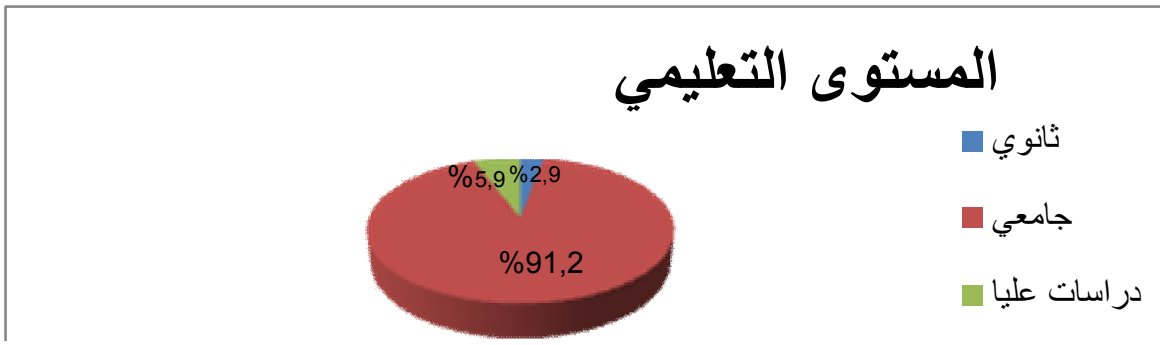

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه والشكل رقم (09) أن 91.2% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "جامعي"، و 5.9% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "دراسات عليا"، و 2.9% مؤهلهم العلمي ثانوي، مما يشير أن المستجيبين لديهم مؤهلات مناسبة للإجابة على الإستبانة، وهذا يدل على أهمية التأهيل العلمي للوصول إلى نتائج مرضية في إدراك درر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار.

4-التخصص العلمي:

جدول رقم (17): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	9	%26.5
إدارة أعمال	5	%14.7
مالية	7	%20.6
تخصص آخر	13	%38.2
المجموع	34	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتspss.

الشكل رقم(11): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

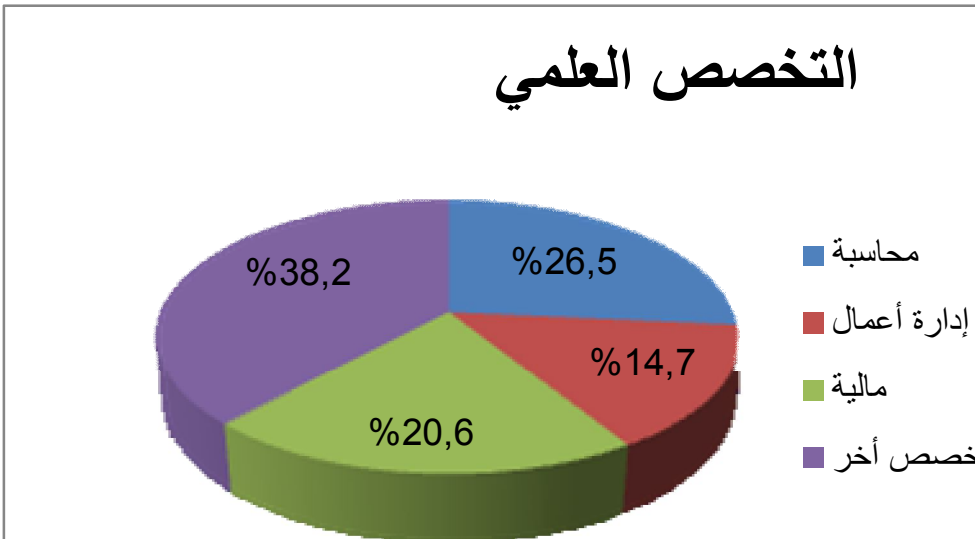

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

من خلال الجدول رقم(17) والشكل رقم(10) تبين أن 26.5% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "محاسبة"، و 14.7% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "إدارة أعمال"، و 20.6% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "مالية"، و 38.2% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "تخصص آخر"، وهذا ما يزيد من قدرة المستجيبين للإجابة على الإستبانة، لما لهم من إطلاع ودراية على الموضوع.

5-المركز الوظيفي:

جدول رقم (18): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
رئيس مجلس الإدارة	0	0
مدير عام للمؤسسة	0	0
المدير التنفيذي	5	%14.7
رئيس قسم	5	%14.7
محاسب	8	%23.5
رئيس مصلحة	10	%29.4
مراجع داخلي	6	%17.6
المجموع	34	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتspss.

الشكل رقم (12): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

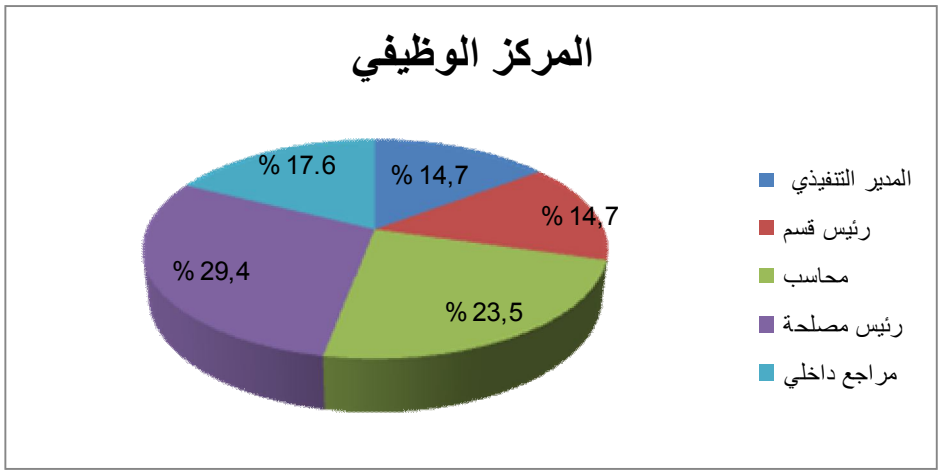

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

يبين الجدول أعلاه والشكل رقم (11) أن14.5% من عينة الدراسة متساوية مع الذين لديهم مركزهم الوظيفي "المدير التنفيذي" و"رئيس قسم"، و23.5% مركزهم "محاسب"، و29.4% مركزهم الوظيفي"رئيس المصلحة"، و17.6% مركزهم الوظيفي "مراجع داخلي"، وهذا يعني إمكانية الإعتماد على إجابات العينة.

5-عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم(19): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	19	%55.9
من 6 إلى 10 سنوات	11	%32.4
من 11 إلى 20 سنة	2	%5.9
أكثر من 20 سنة	2	%5.9
المجموع	34	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتspss.

الشكل رقم (13): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

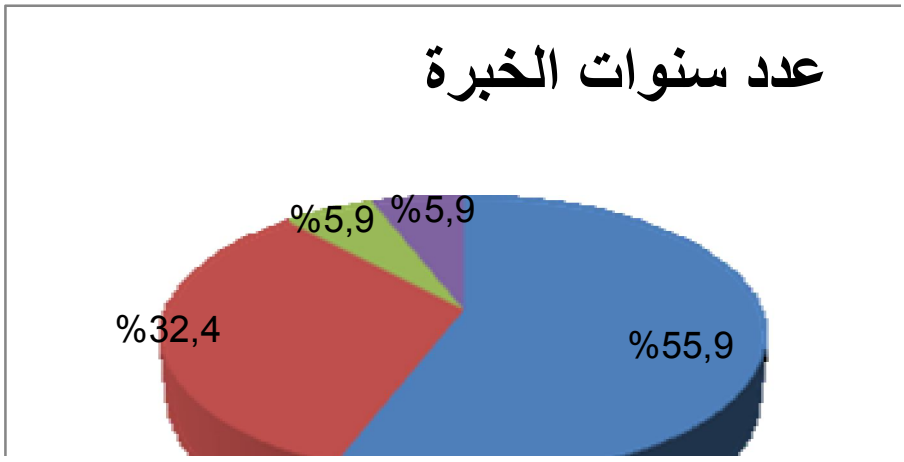

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجاتspss.

يتضح من الجدول رقم (19) والشكل رقم (12) أن أعلى نسبة من أفراد الدراسة لديهم خبرة في العمل بالشركة تكون أقل من5 سنوات حيث بلغت النسبة 55.9% من مجموع أفراد الدراسة، تليها نسبة الذين لديهم الخبرة في العمل بالشركة (من6 إلى 10 سنوات) بنسبة 32.4%، وتكون النسبة متساوية بين الذين تتراوح خبرتهم(من11 إلى20 سنة) و(أكثر من 20سنة) لتبلغ 5.9%.

ثانيا-تحليل فقرات الإستبانة

لتحليل فقرات الإستبانة تم الاعتماد على استخدم الإختبار"t" للعينة الواحدة، وتكون الفقرة إيجابية(بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها) إذا كانت قيمة "t" المحسوبة أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي(2.04) (مستوى الدلالة أقل من 0.05)، وتكون الفقرة سلبية(بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها) إذا كانت قيمة "t" المحسوبة أصغر من قيمة "t" الجدولية (مستوى الدلالة أقل من0.05)، وتكون العينة في الفقرة المحايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من0.05، وهذا يطبق على جميع فقرات الإستبانة.

-المحور الأول: المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية

ضمن هذا المحور تم استخدام اختبار "t" للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول رقم(20) والذي يبين إجابات أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول كما يلي:

الجدول رقم(20):إجابات أفراد عينة الدراسة حول المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية

الرقم	عبارات المحور	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
01	يتم التسجيل في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.	4.24	0.50	14.52	0.000
02	يتضمن النظام المحاسبي دليلا للحسابات يحدد طرق إثبات ومعالجة العمليات التي تحدث في المؤسسة .	3.41	1.18	2.02	0.05
03	تتناسب الأجهزة والمعدات الآلية والبرامج المستخدمة في توفير المعلومات المحاسبية المطلوبة مع طبيعة وحجم العمل.	3.88	0.69	7.50	0.000
04	تسعى الإدارة وبشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في إنتاج المعلومات المحاسبية لرفع كفاءتها وجودتها .	4.09	0.57	11.12	0.000
05	يتمتع العاملون في المجال المحاسبي بمستوى فني يتناسب مع المهام والأعمال المطلوبة منهم	3.85	0.61	8.15	0.000
06	تقوم إدارة المؤسسة بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للموظفين والعاملين في المجال المحاسبي لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءاتهم.	4.03	0.62	9.57	0.000
07	تهتم إدارة المؤسسة بتوفير جميع المستلزمات المطلوبة لتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة وفعالية.	3.24	1.10	1.24	0.222
08	إن نظام المعلومات المحاسبي يتوفر فيه الحماية الكافية من أي اختراق غير مشروع داخل المؤسسة.	3.41	1.02	2.36	0.024

09	يقوم بإعداد المعلومات المحاسبية في مؤسستكم عدد من متخصصين المحاسبيين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية.	3.62	1.05	3.45	0.002
10	يتوفر لدى المؤسسة نظاما محاسبيا يحدد الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين بالدائرة المالية بالمؤسسة.	3.68	0.88	4.49	0.000
11	يشارك الأفراد والمستخدمين في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية.	3.59	0.70	4.89	0.000
12	التعرف على احتياجات مستخدمي المعلومات وخاصة الإدارة يعد الخطوة الأساسية في بناء أنظمة المعلومات المحاسبية.	3.85	0.66	7.57	0.000
13	تتأثر نظم المعلومات المحاسبية بالسياسات والإجراءات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة.	3.79	0.48	9.68	0.000
14	يراعي فهم الهيكل التنظيمي للمؤسسة عند إعداد أو تطوير نظم المعلومات المحاسبية.	3.68	0.63	6.18	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

في الفقرة رقم(1) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 14.52 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 مما يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج تقوم بتسجيل الدفاتر والسجلات المحاسبية وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

في الفقرة رقم(2) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 2.02 وهي أقل من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة يساوي 0.05 مما يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج لا يتضمن النظام المحاسبي فيها دليلا للحسابات يحدد طرق إثبات ومعالجة العمليات التي تحدث في المؤسسة.

في الفقرة رقم(3) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 7.50 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 مما يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج تتناسب الأجهزة والمعدات الآلية والبرامج المستخدمة في توفير المعلومات المحاسبية المطلوبة مع طبيعة وحجم العمل بها.

في الفقرة رقم(4) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 11.12 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يعني أن الشركة الإفريقية للزجاج تسعى وبشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في إنتاج المعلومات المحاسبية لرفع كفاءتها وجودتها.

في الفقرة رقم(5) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 8.15 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يعني أن الشركة الإفريقية للزجاج يتمتع العاملون بها في المجال المحاسبي بمستوى فني يتناسب مع المهام والأعمال المطلوبة منهم.

في الفقرة رقم(6) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 7.50 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 مما يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج تقوم بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للموظفين والعاملين في المجال المحاسبي لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءاتهم.

في الفقرة رقم(7) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 1.24 وهي أقل من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة يساوي 0.222 وهو أكبر من 0.05 مما يدل أن إدارة الشركة الإفريقية للزجاج لا تهتم بتوفير جميع المستلزمات المطلوبة لتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة وفعالية.

في الفقرة رقم(8) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 2.36وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.024 وهو أقل من0.05 مما يدل أن نظام المعلومات المحاسبي في الشركة الإفريقية للزجاج يتوفر فيه الحماية الكافية من أي اختراق غير مشروع داخل الشركة.

في الفقرة رقم(9) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 3.45 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.002 وهو أقل من0.05 مما يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج تقوم بإعداد المعلومات المحاسبية بواسطة عدد من المتخصصين المحاسبيين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية.

في الفقرة رقم(10) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 4.49 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 مما يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج يتوفر لديها نظاما محاسبيا يحدد الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين بالدائرة المالية.

في الفقرة رقم(11) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 4.89 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 مما يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج يشارك الأفراد والمستخدمين فيها في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية.

في الفقرة رقم(12) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 7.57 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 مما يدل أنه في الشركة الإفريقية للزجاج يكون التعرف على احتياجات مستخدمي المعلومات وخاصة الإدارة يعد الخطوة الأساسية في بناء أنظمة المعلومات المحاسبية.

في الفقرة رقم(13) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 9.68 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 مما يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج تتأثر نظم المعلومات المحاسبية فيها بالسياسات والإجراءات المحاسبية المستخدمة.

في الفقرة رقم(14) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 6.18 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 مما يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج يراعي فهم الهيكل التنظيمي فيها عند إعداد أو تطوير نظم المعلومات المحاسبية.

-المحور الثاني: الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات الإدارة.

ضمن هذا المحور تم استخدام اختبار "t" للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول رقم(21) والذي يبين أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني كما يلي:

الجدول رقم(21): إجابات أفراد عينة الدراسة حول الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات الإدارة

الرقم	عبارات المحور	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
01	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية .	3.62	0.65	5.52	0.000
02	تتميز المعلومات المحاسبية لدى مؤسستكم بالموضوعية وعدم التحيز.	3.74	0.71	6.04	0.000
03	تتميز المعلومات المحاسبية لدى مؤسستكم بدرجة كبيرة من الوضوح .	3.79	0.59	7.82	0.000
04	تتميز المعلومات المحاسبية لدى مؤسستكم بدرجة كبيرة من الثقة.	4.00	0.49	11.84	0.000
05	تتميز المعلومات المحاسبية لدى مؤسستكم بخاصية الملائمة.	3.88	0.64	8.03	0.000
06	تصل المعلومات المحاسبية اللازمة للأفراد ذوي العلاقة في الوقت المناسب .	3.50	0.71	4.12	0.000
07	إن المعلومات المحاسبية لدى مؤسستكم تتميز بخاصية المقارنة.	3.68	0.64	6.18	0.000

08	تتميز المعلومات المحاسبية المستخدمة بالمرونة.	3.44	0.50	5.10	0.000
09	المعلومات المحاسبية في مؤسستكم تمتاز بالمصداقية .	3.76	0.50	8.99	0.000
10	المعلومات المحاسبية في مؤسستكم تمتاز بقابليتها للقياس.	3.71	0.46	8.90	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

في الفقرة رقم(1) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 5.52 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج يوفر نظام معلوماتها المحاسبي معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية.

في الفقرة رقم(2) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 6.04 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج تتميز المعلومات المحاسبية فيها بالموضوعية وعدم التحيز.

في الفقرة رقم(3) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي7.82 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج تتميز المعلومات المحاسبية لديها بدرجة كبيرة من الوضوح.

في الفقرة رقم(4) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 11.84 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج تتميز المعلومات المحاسبية فيها بدرجة كبيرة من الثقة.

في الفقرة رقم(5) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 8.03 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج تتميز المعلومات المحاسبية فيها بخاصية الملائمة.

في الفقرة رقم(6) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 4.12 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن في الشركة الإفريقية للزجاج تصل المعلومات المحاسبية اللازمة للأفراد ذوي العلاقة في الوقت المناسب.

في الفقرة رقم(7) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 6.18 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج تكون المعلومات المحاسبية فيها تتميز بخاصية المقارنة.

في الفقرة رقم(8) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 5.10 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج تتميز المعلومات المحاسبية المستخدمة فيها بالمرونة.

في الفقرة رقم(9) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 8.99 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج تكون المعلومات المحاسبية فيها تمتاز بالمصداقية.

في الفقرة رقم(10) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 8.90 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج تكون المعلومات المحاسبية فيها تمتاز بقابليتها للقياس.

المحور الثالث: اعتماد الإدارة على القوائم المالية للحصول على المعلومات المحاسبية.

ضمن هذا المحور تم استخدام اختبار "t" للعينة الواحدة والنتائج مبينة كما في الجدولين التاليين والذي يبين أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث:

أ-أهداف إعداد القوائم المالية:

الجدول رقم (22): إجابات أفراد عينة الدراسة حول أهداف إعداد القوائم المالية

الرقم	عبارات المحور	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
01	العرض على مصلحة الضرائب .	4.59	0.61	15.20	0.000
02	الاستخدام في اتخاذ القرارات الإدارية .	4.06	0.42	14.62	0.000
03	العرض على المستخدمين الخارجيين .	3.59	0.66	5.22	0.000
04	الحصول على القروض.	3.56	1.16	2.81	0.008
05	العرض على ملاك المؤسسة.	2.97	1.11	1.54	0.88

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

في الفقرة رقم(1) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 15.20وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن الهدف من إعداد القوائم المالية في الشركة الإفريقية للزجاج هو العرض على مصلحة الضرائب.

في الفقرة رقم(2) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 14.62 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن الهدف من إعداد القوائم المالية في الشركة الإفريقية للزجاج هو الاستخدام في اتخاذ القرارات الإدارية.

في الفقرة رقم(3) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 5.22 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن الهدف من إعداد القوائم المالية في الشركة الإفريقية للزجاج هو العرض على المستخدمين الخارجيين.

في الفقرة رقم(4) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 2.81 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.008 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن الهدف من إعداد القوائم المالية في الشركة الإفريقية للزجاج هو الحصول على القروض.

في الفقرة رقم(5) كانت قيمة "t" المحسوبة تساوي 1.54 وهي أقل من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة0.88 وهو أكبر من0.05 وهذا يدل أن الهدف من إعداد القوائم المالية في الشركة الإفريقية للزجاج ليس العرض على مصلحة ملاك الشركة.

ب-دورية إعداد القوائم المالية:

الجدول رقم (23): إجابات أفراد العينة حول دورية إعداد القوائم المالية

الرقم	عبارات المحور	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
01	الميزانية	4.76	0.43	23.80	0.000
02	جدول التغيرات في حقوق الملكية	3.82	1.00	4.81	0.000
03	جدول التدفقات النقدية	3.76	1.13	3.94	0.000
04	جدول حسابات النتائج	3.85	1.18	4.20	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

في الفقرة رقم(1) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 23.80 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن على أن دورية إعداد الميزانية مناسبة في الشركة الإفريقية للزجاج.

في الفقرة رقم(2) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 4.81 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل على أن دورية إعداد جدول التغيرات في حقوق الملكية مناسبة في الشركة الإفريقية للزجاج.

في الفقرة رقم(3) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 3.94 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل على أن دورية إعداد جدول التدفقات النقدية مناسبة في الشركة الإفريقية للزجاج.

في الفقرة رقم(4) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 4.20 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل على أن دورية إعداد جدول حسابات النتائج مناسبة في الشركة الإفريقية للزجاج.

المحور الرابع:استخدام نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار

ضمن هذا المحور تم استخدام اختبار "t" للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول رقم(24) والذي يبين أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني كما يلي:

الجدول رقم(24): إجابات أفراد العينة حول إستخدام نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار

الرقم	عبارات المحور	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
01	تستخدم المعلومات المحاسبية في مؤسستكم في اتخاذ القرارات التنفيذية، الإستراتيجية، التكتيكية.	3.94	0.23	22.98	0.000
02	تستخدم المعلومات المحاسبية في مؤسستكم في عملية التخطيط.	3.88	0.33	15.73	0.000
03	تستخدم المعلومات المحاسبية في مؤسستكم في عملية الرقابة.	3.85	0.36	13.84	0.000
04	تساهم المعلومات المحاسبية في تقييم القرارات والتأكد من فعاليتها.	4.06	0.24	25.85	0.000
05	تساهم المعلومات المحاسبية في تحديد تكاليف وأسعار المنتجات.	3.94	0.69	7.91	0.000
06	تساهم المعلومات المحاسبية في التحديد الدقيق للمشكلات التي تواجهها الإدارة ووضع البدائل المقترحة لمعالجتها.	3.79	0.41	11.28	0.000
07	تعتمد الإدارة بشكل دائم في اتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي.	3.79	0.54	8.60	0.000
08	يوفر النظام المحاسبي تقارير رقابية عن أداء المستويات الإدارية المختلفة على وجه السرعة بحيث تتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات والقرارات التصحيحية بشأنها في الوقت المناسب.	3.79	0.77	6.01	0.000
09	توفر نظم المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في المؤسسة المعلومات اللازمة عن تصرفات	3.91	0.57	9.32	0.000

	وأوضاع المتعاملين مع المؤسسة.				
10	تفرض البيئة المحيطة على متخذي القرارات في المؤسسة ضرورة تطوير نظم المعلومات المحاسبية باستمرار بما يتناسب والتغيرات في هذه البيئة.	3.82	0.39	12.41	0.000
11	تأخذ إدارة المؤسسة بعين الاعتبار تكلفة ومنفعة نظم المعلومات المحاسبية قبل اتخاذ قرار إعداده وتطويره.	3.85	0.66	7.56	0.000
12	تراعي نظم المعلومات المحاسبية اختلاف نماذج اتخاذ القرارات من حيث طبيعة المعلومات التي تحتاجها تلك النماذج في عملية صنع القرار.	3.76	0.50	8.99	0.000
13	يوفر نظام المعلومات المحاسبي للمستخدم معلومات تحليلية تساعد في اتخاذ القرارات اللازمة.	4.09	0.51	12.33	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

في الفقرة رقم(1) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 22.98 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتها التنفيذية، الإستراتجية، والتكتيكية.

في الفقرة رقم(2) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 15.73 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج تستخدم المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط.

في الفقرة رقم(3) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 13.84 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن الشركة الإفريقية للزجاج تستخدم المعلومات المحاسبية في عملية الرقابة.

في الفقرة رقم(4) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 25.85 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن المعلومات المحاسبية في الشركة الإفريقية للزجاج تساهم في تقييم القرارات والتأكد من فعاليتها.

في الفقرة رقم(5) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 7.91 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن المعلومات المحاسبية في الشركة الإفريقية للزجاج تساهم في تحديد تكاليف وأسعار المنتجات .

في الفقرة رقم(6) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 11.28 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن المعلومات المحاسبية في الشركة الإفريقية للزجاج تساهم في التحديد الدقيق للمشكلات التي تواجه الإدارة ووضع البدائل المقترحة لمعالجتها.

في الفقرة رقم(7) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 8.60 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن إدارة الشركة الإفريقية للزجاج تعتمد بشكل دائم في اتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي.

في الفقرة رقم(8) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 6.01 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن النظام المحاسبي يوفر تقارير رقابية عن أداء المستويات الإدارية المختلفة على وجه السرعة بحيث تتمكن إدارة الشركة الإفريقية للزجاج من اتخاذ الإجراءات والقرارات التصحيحية بشأنها في الوقت المناسب.

في الفقرة رقم(9) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 9.32 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن نظم المعلومات المحاسبية توفر لمتخذي القرارات في الشركة المعلومات اللازمة عن تصرفات وأوضاع المتعاملين مع الشركة.

في الفقرة رقم(10) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 12.4 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن البيئة المحيطة تفرض على متخذي القرارات في الشركة الإفريقية للزجاج ضرورة تطوير نظم المعلومات المحاسبية باستمرار بما يتناسب والتغيرات في هذه البيئة.

في الفقرة رقم(11) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 7.56 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن إدارة الشركة الإفريقية للزجاج تأخذ بعين الاعتبار تكلفة ومنفعة نظم المعلومات المحاسبية قبل اتخاذ قرار إعداده وتطويره. في الفقرة رقم(12) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 8.99 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن نظم المعلومات المحاسبية تراعي اختلاف نماذج اتخاذ القرارات من حيث طبيعة المعلومات التي تحتاجها تلك النماذج في عملية صنع القرار في الشركة الإفريقية للزجاج.

في الفقرة رقم(13) كانت قيمة "t"المحسوبة تساوي 12.33 وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي2.04، ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من0.05 وهذا يدل أن نظام المعلومات المحاسبي يوفر للمستخدم في الشركة الإفريقية للزجاج معلومات تحليلية تساعد في اتخاذ القرارات اللازمة.

المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة

من خلال هذا المطلب سوف يتم عرض وتفسير نتائج الفرضيات كالآتي:

- **اختبار الفرضية الأولى:**

تنص الفرضية الأولى على:

H_0: لا تملك الشركة الإفريقية للزجاج نظام معلومات محاسبي مسؤول عن توفير معلومات جيدة باستمرار.

H_1: تملك الشركة الإفريقية للزجاج نظام معلومات محاسبي مسؤول عن توفير معلومات جيدة باستمرار.

للحكم على الفرضية (قبول أو رفض) نحتكم أولا إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري عن العمليات الحسابية المستخرجة، ولتأكيد الحكم على الفرضية نقوم بإجراء الاختبار الإحصائي t-test ومستوى الدلالة كما هو مبين في الجدول رقم(25).

الجدول رقم(25): اختبار t-test للفرضية الأولى

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
تملك الشركة الإفريقية للزجاج نظام معلومات محاسبي مسؤول عن توفير معلومات جيدة باستمرار.	3.71	0.37	11.27	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة لاختبار هذه الفرضية، ويؤكد نتائجه المتوسط الحسابي المقدر ب 3.71 وانحراف معياري يقدر ب 0.37 وهو اتجاه إيجابي بدرجة موافق، أما قيمة t المحسوبة قد بلغت 11.27 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والمقدرة ب 2.04، أيضا كان مستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 وبهذا نقبل H1 ونرفض H0.

وهذا يعني أن الشركة الإفريقية للزجاج تملك نظام معلومات محاسبي مسؤول عن توفير معلومات جيدة باستمرار.

اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على:

H_0: لا تستخدم إدارة الشركة الإفريقية للزجاج عند اتخاذ القرارات نظام معلومات محاسبي.

H_1: تستخدم إدارة الشركة الإفريقية للزجاج عند اتخاذ القرارات نظام معلومات محاسبي.

للحكم على الفرضية (قبول أو رفض) نحتكم أولا إلى المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري عن العمليات الحسابية المستخرجة، ولتأكيد الحكم على الفرضية نقوم بإجراء الإختبار الإحصائي t-test ومستوى الدلالة كما هو مبين في الجدول رقم(26).

الجدول رقم(26): اختبار t-test للفرضية الثانية

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
تستخدم إدارة الشركة الإفريقية للزجاج عند اتخاذ القرارات نظام معلومات محاسبي.	3.88	0.17	29.50	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة لاختبار هذه الفرضية، ويؤكد نتائجه المتوسط الحسابي المقدر ب 3.88 وانحراف معياري يقدر ب 0.17 وهو اتجاه إيجابي بدرجة موافق، أما قيمة t المحسوبة قد بلغت 29.50 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والمقدرة ب 2.04، أيضا كان مستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 وبهذا نقبل H1 ونرفض H0.

وهذا يعني أن إدارة الشركة الإفريقية للزجاج تستخدم عند اتخاذ القرارات نظام معلومات محاسبي.

اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية االثالثة على:

H_0: لا تولي الشركة الإفريقية للزجاج أهمية لبناء وتطوير نظم المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

H_1: تولي الشركة الإفريقية للزجاج أهمية لبناء وتطوير نظم المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

للحكم على الفرضية (قبول أو رفض) نحتكم أولا إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري عن العمليات الحسابية المستخرجة، ولتأكيد الحكم على الفرضية نقوم بإجراء الاختبار الإحصائي t-test ومستوى الدلالة كما هو مبين في الجدول رقم(27).

الجدول رقم(27): اختبار t-test للفرضية الثالثة

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
تولي الشركة الإفريقية للزجاج أهمية لبناء وتطوير نظم المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.	3.74	0.32	13.38	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

من خلال الجدول رقم(27) نلاحظ أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول تساوي 3.74 وبانحراف معياري قدر ب0.32 وهو اتجاه ايجابي بدرجة موافق، أما قيمة t المحسوبة قد بلغت 13.38 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والمقدرة ب 2.04، أيضا كان مستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05، وبذلك نرفض الفرضية H0 ونقبل الفرضية H1.

وهذا يعني أن الشركة الإفريقية للزجاج تولي أهمية لبناء وتطوير نظم المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

المطلب الرابع: تحليل فروقات الدراسة

بهدف تسهيل عملية اختبار ما إذا كانت هناك علاقة بين محاور الإستبانة والخصائص الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخبرة) للأفراد المستجوبين، سيتم الاستعانة باختبار(F) وتحليل التباين لإجراء تحليل تفصيلي لكل متغير.

1-الاختلافات في إجابات أفراد الدراسة باختلاف الجنس:

لمعرفة الاختلاف في إجابات أفراد الدراسة باختلاف الجنس، تم تحليل التباين للفروق بين نتائج إجاباتهم حول محاور الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (28): اختبار t لتحليل الفروق بين آراء عينة الدراسة حول"دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار" تعزى للجنس

المحاور	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	قيمة t
جميع المحاور	ذكور	3.8043	0.20490	0.963	0.047
	إناث	3.8012	0.17555		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن الوسط الحسابي لإجابات الذكور يساوي 3.8043، وانحراف معياري يقدر ب 0.20490، أما الوسط الحسابي للإناث فيقدر ب 3.8012، وانحراف معياري يقدر ب 0.17555، كما أن قيمة t المحسوبة تساوي 0.047 وهي أقل من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.04، ومستوى الدلالة يساوي 0.963 وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق بين آراء عينة الدراسة حول دور نظم المعلومات المحاسبية تعزى للجنس.

2-الاختلافات في إجابات أفراد الدراسة باختلاف السن:

لمعرفة الاختلاف في إجابات أفراد الدراسة باختلاف السن، تم تحليل التباين للفروق بين نتائج إجاباتهم حول محاور الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (29): نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) حول " دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار" تعزى إلى السن.

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
جميع المحاور	**بين المجموعات**	0.080	2	0.040	1.110	0.342
	داخل المجموعات	1.118	31	0.036		
	الإجمالي	1.198	33			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

تشير نتائج الجدول رقم (29) إلى عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول "دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار" تبعا لاختلاف السن، إذ تقدر قيمة **F** 1.110 وأن مستوى الدلالة المحسوبة لجميع المحاور تساوي 0.342 وهي أكبر من 0.05 وهذا يدل على عدم وجود فروق وآراء أفراد العينة حول دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار تعزى إلى الجنس عند مستوى دلالة (α=0.05).

3-الاختلافات في إجابات أفراد الدراسة باختلاف المستوى التعليمي:

لمعرفة الاختلاف في إجابات أفراد الدراسة باختلاف السن، تم تحليل التباين للفروق بين نتائج إجاباتهم حول محاور الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (30): نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) حول " دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار" تعزى إلى المستوى التعليمي.

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
جميع المحاور	بين المجموعات	0.032	2	0.016	0.427	0.656
	داخل المجموعات	1.166	31	0.038		
	الإجمالي	1.198	33			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

تشير نتائج الجدول رقم (30) إلى عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول "دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار" تبعا لاختلاف المستوى التعليمي، إذ تقدر قيمة **F** 0.427 وأن مستوى الدلالة المحسوبة لجميع المحاور تساوي 0.656 وهي أكبر من 0.05 وهذا يدل على عدم وجود فروق وآراء أفراد العينة حول دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار تعزى إلى المستوى التعليمي عند مستوى دلالة (α=0.05).

4-الاختلافات في إجابات أفراد الدراسة باختلاف التخصص العلمي:

لمعرفة الاختلاف في إجابات أفراد الدراسة باختلاف التخصص العلمي، تم تحليل التباين للفروق بين نتائج إجاباتهم حول محاور الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (31): نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) حول " دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار" تعزى إلى التخصص العلمي.

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
جميع المحاور	بين المجموعات	0.193	3	0.064	1.916	0.148
	داخل المجموعات	1.006	30	0.034		
	الإجمالي	1.198	33			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

تشير نتائج الجدول رقم (31) إلى عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول "دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار" تبعا لاختلاف التخصص العلمي، إذ تقدر قيمة **F** 1.916 وأن مستوى الدلالة المحسوبة لجميع المحاور تساوي 0.148 وهي أكبر من 0.05 وهذا يدل على عدم وجود فروق وآراء أفراد العينة حول دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار تعزى إلى المستوى التعليمي عند مستوى دلالة (α=0.05).

5-الاختلافات في إجابات أفراد الدراسة باختلاف المركز الوظيفي:

لمعرفة الاختلاف في إجابات أفراد الدراسة باختلاف المركز الوظيفي، تم تحليل التباين للفروق بين نتائج إجاباتهم حول محاور الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (32): نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) حول " دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار" تعزى إلى المركز الوظيفي.

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
جميع المحاور	بين المجموعات	0.393	4	0.098	3.533	0.018
	داخل المجموعات	0.806	29	0.028		
	الإجمالي	1.198	33			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة تبعا لاختلاف الوظيفة، حيث أن مستوى الدلالة المحسوبة يساوي 0.018 وهي أقل (α=0.05).

6-الاختلافات في إجابات أفراد الدراسة باختلاف عدد سنوات الخبرة:

لمعرفة الاختلاف في إجابات أفراد الدراسة باختلاف عدد سنوات الخبرة، تم تحليل التباين للفروق بين نتائج إجاباتهم حول محاور الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (33): نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) حول " دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار" تعزى إلى عدد سنوات الخبرة.

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
جميع المحاور	بين المجموعات	0.288	3	0.096	3.171	0.039
	داخل المجموعات	0.910	30	0.030		
	الإجمالي	1.198	33			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة تبعا لاختلاف عدد سنوات الخبرة، حيث أن مستوى الدلالة المحسوبة يساوي 0.039 وهي أقل (α=0.05).

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا باختبار الفرضيات المتعلقة بالجانب التطبيقي، وهذا بعد تفريغ وتحليل بيانات محاور الإستبانة الذي وزع على أفراد عينة الدراسة، حيث خصصت هذه الدراسة الميدانية للتعرف على مدى تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار، وقد تم التوصل إلى بعض النتائج بالاعتماد على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية spss منها:

أنه تملك الشركة الإفريقية للزجاج نظام معلومات محاسبي مسؤول عن توفير معلومات جيدة باستمرار، كما أنها تولي اهتماما ببناء وتطوير هذا النظام وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها إذ تستند عليه في اتخاذ قراراتها.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	الفرق بين البيانات والمعلومات	11
02	الميزانية العامة	37
03	قائمة التغير في حقوق الملكية خلال الدورة المنتهية 12/31/ن	38
04	قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية 12/31/ن بالأسلوب المباشر	39
05	قائمة الدخل –مدخل الإيرادات مصاريف– عن الفترة المنتهية 12/31/ن	40
06	مقياس الإجابات	87
07	معامل الارتباط ودلالة كل فقرة مع المجموع الكلي لمحور المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية	88
08	معامل الارتباط ودلالة كل فقرة مع المجموع الكلي لمجال الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات الإدارة	89
09	معامل الارتباط ودلالة كل فقرة مع المجموع الكلي لأهداف إعداد القوائم المالية	90
10	معامل الإرتباط ودلالة كل فقرة مع المجموع الكلي لدورية إعداد القوائم المالية	90
11	معامل الإرتباط ودلالة كل فقرة مع المجموع الكلي لمحور استخدام نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار	91
12	معامل الثبات ألفا كرونباخ	92
13	اختبار التوزيع الطبيعي	93
14	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	94
15	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن	94
16	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	95
17	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	96

18	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي	97
19	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	98
20	إجابات أفراد عينة الدراسة حول المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية	99
21	إجابات أفراد عينة الدراسة حول الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات الإدارة	102
22	إجابات أفراد عينة الدراسة حول أهداف إعداد القوائم المالية	104
23	إجابات أفراد عينة الدراسة حول دورية إعداد القوائم المالية	105
24	إجابات أفراد عينة الدراسة حول استخدام نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار	106
25	اختبار t-test للفرضية الأولى	109
26	اختبار t-test للفرضية الثانية	110
27	اختبار t-test للفرضية الثالثة	111
28	اختبار t لتحليل الفروق بين آراء عينة الدراسة حول "دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار" تعزى للجنس	112
29	نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) حول "دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار" تعزى إلى السن	112
30	نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) حول "دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار" تعزى إلى المستوى التعليمي	113
31	نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) حول "دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار" تعزى إلى التخصص العلمي	113
32	نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) حول "دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار" تعزى إلى المركز الوظيفي	114
33	نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) حول "دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار" تعزى إلى عدد سنوات الخبرة	115

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	مفهوم نظم المعلومات المحاسبية	19
02	خطوات مرحلة التخطيط لنظام المعلومات المحاسبي	26
03	نظام معلومات المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الإدارية	33
04	مسار المراجعة في نظام المحاسبة المالية	35
05	اتخاذ القرار وعلاقته بالوظائف الإدارية الأخرى	48
06	الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج	79
07	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة	84
08	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	94
09	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن	95
10	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	95
11	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	96
12	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي	97
13	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	98

أ-الكتب:

1-**إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي،** أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2009.

2-**أحمد حسين علي حسين،** نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة الإشباع، الإسكندرية،1997.

3-**أحمد ماهر**، الإدارة المبادئ والمهارات، الدار الجامعية،2006.

4-**أحمد محمد الراوي،** نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،1999.

5-**هاشم أحمد عطية،** مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،.2000

6-حسين حريم، السلوك التنظيمي(سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،.2008

7-**حضير كاظم حمود، موسى سلامة اللوزي،** مبادئ إدارة الأعمال، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان،.2008

8-طارق المجذوب، الإدارة العامة(العلمية الإدارية والوظيفة العامة والإصلاح الإداري)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2003.

9-كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،.2007

10-**كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد،** نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،.2002

11-**كمال عبد العزيز النقيب،** المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،.2004

12-**محمد الصيرفي،** القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،.2008

13-**محمد بوتين،** المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،.2005

14-**محمد راتول**، بحوث العمليات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،.2008

15-**محمد مطر**، مبادئ المحاسبة المالية الدورة المحاسبية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان،.2007

16-**محمد يوسف الحفناوي**، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،.2001

17-**محمود أحمد إبراهيم**، المحاسبة المالية(مخرجات نظام المحاسبة المالية)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،.1998

18-**مؤيد عبد الحسين الفضل**، الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة إثراء للنشر والتوزيع، عمان،2009.

19-نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية(بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،.2009

20-**نبيل محمد مرسي**، التقنيات الحديثة للمعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005.

21-**سليم بطرس جلدة**، أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،.2009

22-**سليمان مصطفى الدلاهمة**، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،.2007

23-عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،.2009

24-**عبد الله فرغلي علي موسى**، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكتروني، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع،.2007

25-**عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف**، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية،.2004

26-**علي أحمد أبو الحسن**، المحاسبة الإدارية المتقدمة، الدار الجامعية للطباعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

27-**علي حسين علي**، نظرية القرارات الإدارية(مدخل نظري وكمي)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2008.

28-صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،.2000

29-رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية(الإطار الفكري، التطبيقات العلمية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2005.

30-**ثناء علي القباني**، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2008.

31-**خليل عواد أبو حشيش**، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2005.

32-**خليل محمد العزاوي**، إدارة اتخاذ القرار الإداري، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان،2006.

ب-كتب باللغة الأجنبية:

-GAGNON,SAVARD et les autres, l'entreprise, edition gaetan morin,2^{éme}edition,2000.

ج-المذكرات:

1-**أحمد جنان سعدون**، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية-فرع اقتصاد كلي- ، الجزائر،2004.

2-**أحمد عبد الهادي شبير**، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، فلسطين،2006.

3-**إسمهان خلفي**، دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، باتنة،2009.

4-**بسام محمود أحمد**، دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غزة،2002.

5-**درحمون هلال**، المحاسبة التحليلية:نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية-دراسة مقارنة-،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية-فرع نقود ومالية-، الجزائر،2005.

6-**زعرات فريد**، معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير-تخصص محاسبة وتدقيق-، البليدة،2009.

7-**محمد فرج الله**، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غزة،.2011

8-**علا أحمد عبد الهادي الزعانين**، أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية، مذكرة مكملة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غزة،2007.

9-**فاضل يمينة فوزية**، أثر نظام المعلومات على القابلية التنافسية للمؤسسة الحالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير-فرع تسيير-، الجزائر،2001.

د-مذكرة باللغة الأجنبية:

-claude grenier, systéme d'information et comptabilites encyclopédie de comptabilité contrôle de gestion et audit, economica, 2000.

هـ-المجلة:

1-أحمد صالح الهزايمة، دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، الأردن، المجلد25، العدد الأول، 2009.

2-مقدم عبيرات، المراجعة الداخلية كأداة فعالة لاتخاذ القرارات، جامعة الأغواط، العدد الثاني، 2007، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. www.ao-academy.org.

و-المواقع الإلكترونية:

1-صالح محمد القرا، مدونة العلوم المالية والإدارية، اتخاذ القرارات الإدارية.

http://www.world-acc.net/vb/t338.html.

2-http://www.google...v62922401,dbeq.

الملخص:

إن نظم المعلومات المحاسبية باعتبارها هيكل متكامل داخل المؤسسة تقوم باستخدام الموارد المتاحة البشرية والمادية التي تهدف إلى جمع البيانات والمتمثلة في المدخلات ومعالجتها وتوفيرها في شكل معلومات تساعد في إعداد مخرجات النظام المحاسبي، مما يسهل في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة على المدى القصير والبعيد.

ويتوقف نجاح المؤسسة على كفاءة إدارتها في صنع القرار، وتعد نظم المعلومات المحاسبية الحجر الأساس الذي ترتكز عليه القرارات، ومن هنا فإن طبيعة القرارات تتوقف على نوعية المعلومات المستخدمة انطلاقا من أن عملية اتخاذ القرار هي اختيار لأحد البدائل المتاحة.

ومما لاشك فيه أن الشركة الإفريقية للزجاج تستخدم نظم المعلومات المحاسبية بشكل كبير في تنفيذ مختلف قراراتها مما سوف يساعدها في تحسين وضعيتها المالية، وهذا ما أوضحته نتائج الدراسة التطبيقية التي قمنا بها عن طريق إعداد إستبانة وتوزيعها على أفراد كانت لهم علاقة بموضوع الدراسة.